المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم علم الاجتماع السياسي والعلاقات الدولية

دور الإعلام في تنفيذ السياسة الخارجية القطرية

2015-2010

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص:

تحليل السياسة الخارجية

إعداد الطالبة: إشراف الأستاذ:

سارة هيبة د. مصطفى خواص

د.عائشة بوخريسة ..... رئيسا

د. مصطفى خواص ..... مشرفا و مقررا

د. أحمد سعدي ..... مناقشا

السنة الجامعية: 2015- 2016

إهداء

إلى أغلى ما في الوجود أمي، حياتي، سكني وجنتي، أدامك الله لي ...

إلى لوعة الفراق، من تغمدهم التراب، اسكنهم الله فسيح جنانه.

إلى عائلتي، جدتي، خالتي منبع الدعم، أخوالي منبع العطاء، زوجاتهم وأولادهم ..

إلى صديقاتي وأصدقائي رموز الوفاء ...

إلى كل زملائي من المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ..

إلى كافة الأساتذة والزملاء طيلة مشواري الدراسي ..

إلى كل من أحبوني وأحببتهم في الله ..

أهدي هذا العمل بكل محبة لهم جميعا

سارة

شكر وتقدير

بعد حمد الله عزَ وجلَ حمدا يليق بجلاله وسلطانه على عظيم فضله وكثير عطائه لإتمام هذا العمل.

أتوجه بخالص الشكر والامتنان والعرفان إلى مشرف الرسالة أستاذي الدكتور مصطفى خواص الذي تفضل برعايته وتأطيره لهذه الدراسة وعلى ما قدمه من وقت وجهد و توجيه لإخراج هذه الرسالة.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر لكل أعضاء هيئة التدريس في المدرسة العليا للعلوم السياسية، ولكل عمال المدرسة والمساهمين في إنتاج هذا العمل.

الشكر موصول لكل من شجعني وساندني وقدم لي يد العون والمساعدة والنصح والإرشاد.

لكم خالص شكري و امتناني

سارة

ملخص

تبحث هذه الدراسة في دور الإعلام كوسيلة وأداة لتنفيذ السياسة الخارجية، وقد تم التركيز على الحالة القطرية إذ تعد قطر مثالا بارزا في استعمال هذه الوسيلة والاعتماد عليها في سياستها الخارجية، وذلك لتغطية جوانب الضعف الأخرى لديها والمتعلقة بالموقع الجغرافي والقوة العسكرية، وللوصول إلى طموحها في افتكاك دور فاعل نشط ومؤثر على المستوى الإقليمي وحتى على المستوى الدولي.

هدفت الدراسة إلى معرفة كيفية مساهمة الإعلام القطري في السياسة الخارجية القطرية وكيف يتفاعل معها وإلى أي مدى أثر وتأثر بها، وكان ذلك من خلال دراسة مدى الانسجام والتوافق بين الخطاب السياسي والإعلامي في عدة نماذج تميزت فيها السياسة الخارجية القطرية بالفاعلية والديناميكية، على غرار القضية الفلسطينية وأحداث الحراك العربي، و تمت الإشارة إلى هذا الترابط بين السياسي الإعلامي وتقييم أداء الإعلام القطري وخاصة قناة الجزيرة الفضائية رائدة الإعلام في قطر، وكيف أثر أداؤها على صورة السياسة الخارجية القطرية.

وتوصلت الدراسة إلى أن الإعلام القطري – وخاصة قناة الجزيرة – قد احتل مكانة هامة كأداة للسياسة الخارجية القطرية وذلك لإدراك النخبة الحاكمة لقطر لأهمية هذه الوسيلة وتأثيرها في ميدان السياسة الخارجية خاصة في ظل المنافسة مع الأقطاب الإقليمية التقليدية مثل السعودية ومصر، فقامت باستخدامها للدعاية والترويج لسياستها الخارجية وتلميع صورتها، وتبرير مواقفها في كثير من المرات. كما واكبت قناة الجزيرة الإعلامية السياسة الخارجية القطرية في الكثير من القضايا والأحداث التي اهتمت بها وتدخلت فيها سواء كوسيط أو كفاعل مؤثر، وهذا إن دلّ على شيء فهو يدل على أهمية الإعلام كوسيلة لتنفيذ السياسة الخارجية القطرية.

الكلمات المفتاحية : الإعلام، السياسة الخارجية القطرية، قناة الجزيرة.

Résumé

Cette étude examine le rôle des médias comme un outil pour la mise en œuvre de la politique étrangère, l'accent a été mis sur la situation du pays que le Qatar est considéré comme un exemple remarquable quant à l'utilisation des medias dans sa politique étrangère, de manière à couvrir les autres aspects d'insuffisance ayant trait à la situation géographique et la force militaire, en vue d'atteindre son ambition qui consiste en la prise d'un rôle actif et influent au niveau régional et même au niveau international.

L'étude visait à savoir comment les médias Qataris contribuent dans la politique étrangère du pays et comment il interagit avec eux , dans quelle mesure l'impact et influencé par, et ce par l'étude de l'étendue de l'harmonie et le consensus entre le discours politique et médiatique dans plusieurs modèles dans lesquels la politique étrangère qatarie caractérisée par l'efficacité et le dynamisme , à l'instar de la cause palestinienne et les événements du mouvement arabe, ainsi que il a été fait référence à la corrélation entre la performance politique et médiatique CCA des médias, en particulier la télévision Al Jazeera au Qatar, un des principaux médias et l'impact de la performance sur l'image de la politique étrangère du pays.

Il ressort de la présente étude que les médias Qatari – en particulier la chaine Al Jazeera – ont occupé une place importante en tant qu'outil de la politique étrangère vu la prise de conscience chez l'élite dirigeante du Qatar , l'importance de cet outil et son impact dans le domaine de la politique étrangère, en particulier à la lumière de la concurrence avec les pôles régionaux classiques , comme l'Arabie Saoudite et l'Egypte, alors il l'utilisa pour la publicité , la promotion de sa politique étrangère, à la préservation de

son image, et à la justification de ses positions maintes fois. En outre, Al Jazeera a accompagné les médias politiques étrangères qataries dans la plupart des causes et des événements qu'elle s'en ait intéressés et elle s'en ait intervenu. En tant que médiateur ou acteur influent, et cela, met en exergue l'importance des médias comme un moyen de mise en œuvre de la politique étrangère Qatarie

Mots clés: médias, la politique étrangère du pays, chaine Al-Jazeera.

Abstract

This study examines the role of media as a tool for the implementation of foreign policy, the focus was on the situation in Qatar which is considered an outstanding example for the use of media in its policy foreign, to cover other aspects of failure relating to the geographical location and military force ,to achieve its ambition that consists of taking an active and influential role regionally and even internationally .

The study aimed at finding out how the Qataris media contribute in the country's foreign policy and how it interacts with them, to what extent the impact and influenced are, and by studying the extent of harmony and consensus between the political and media discourse in several models in which the Qatari foreign policy is characterized by the efficiency and dynamism, like the Palestinian cause and the events of the Arab movement, as it was referred to the correlation between the political and media performance CCA media, especially Al Jazeera television in Qatar, a leading media and the impact of performance on the image of the country's foreign policy.

this study reveals that the Qatari media – especially Al Jazeera – have been important as a tool of foreign policy ,given the awareness among the ruling elite of Qatar, the importance of this tool and its impact in the field of foreign policy, especially in the light of competition with traditional regional hubs, such as Saudi Arabia and Egypt, then it used it for advertising, promotion policy foreign, preserving its image, and the justification of its position more again. Furthermore , Al Jazeera has accompanied the Qatari foreign media policies in many causes and events it is interested in and where it has intervened. As a mediator or influential player, besides this highlights the importance of the media as an implementation using the Qatari foreign policy

Keywords: media, foreign policy of the country, Al-Jazeera.

قائمة المحتويات:

العنوان	الصفحة
إهداء	أ
شكر وتقدير	ب
ملخص	ت
قائمة المحتويات	خ
قائمة الأشكال والجداول	ذ
مقدمة	1
الفصل الأول: السياسة الخارجية والإعلام القطري	10
تمهيد	11
المبحث الأول: السياسة الخارجية القطرية.	12
المطلب الأول: الخلفية التاريخية لسياسة الخارجية القطرية ومبادئها	12
المطلب الثاني: مقومات السياسة الخارجية القطرية	14
المطلب الثالث: أهداف السياسة الخارجية القطرية	23
المطلب الرابع: أدوات السياسة الخارجية القطرية	26
المبحث الثاني: الإعلام القطري	34
المطلب الأول: تاريخ الإعلام القطري	35
المطلب الثاني: الإعلام الفضائي	39
المطلب الثالث: الإعلام المكتوب	43
الفصل الثاني: السياسة الخارجية القطرية والخطاب الإعلامي	49
تمهيد	50
المبحث الأول: القضية الفلسطينية في الخطاب الخارجي والإعلامي القطري.	51
المطلب الأول: السياسة الخارجية القطرية تجاه القضية الفلسطينية.	51
المطلب الثاني: دور الإعلام القطري في القضية الفلسطينية	54
المبحث الثاني: السياسة الخارجية القطرية والخطاب الإعلامي في الحراك العربي في شمال إفريقيا.	56
المطلب الأول: الحراك في تونس	58

المطلب الثاني: الحراك في مصر	62
المطلب الثالث: الحراك في ليبيا	67
المبحث الثالث: السياسة الخارجية القطرية والخطاب الإعلامي في الحراك العربي في الشرق الأوسط.	71
المطلب الأول: الحراك في اليمن	71
المطلب الثاني: الحراك في البحرين	74
المطلب الثالث: الحراك في سوريا	77
الفصل الثالث: تقييم دور الإعلام في السياسة الخارجية القطرية	82
تمهيد	83
المبحث الأول: مساهمة الإعلام في نجاح السياسة الخارجية القطرية	84
المطلب الأول: التكامل السياسي– الإعلامي القطري	84
المطلب الثاني: مساهمة الإعلام في السياسة القطرية من خلال تغطية القضية الفلسطينية	88
المطلب الثالث: مساهمة الإعلام في السياسة القطرية من خلال تغطية الحراك العربي	90
المبحث الثاني: عرقلة الإعلام للسياسة الخارجية القطرية	94
المطلب الأول: العلاقة المتوترة لقناة الجزيرة مع الدول العربية	94
المطلب الثاني: التداعيات السلبية لتغطية الجزيرة لمظاهرات 30 جوان على السياسة الخارجية القطرية	98
المطلب الثالث: التداعيات السلبية لتغطية الحراك في البحرين على السياسة الخارجية القطرية.	102
المطلب الرابع : تراجع النفوذ الإعلامي في قطر	105
الاستنتاجات	110
قائمة المراجع	115

قائمة الأشكال والجداول:

العنوان	الصفحة
الشكل رقم 01 : خريطة تبين الموقع الجغرافي لدولة قطر	15
الشكل رقم 02 : رسم بياني يوضح تشكيل الإرادات النفطية غالبية الإرادات العامة في قطر	17
الشكل رقم 03 : شكل يوضح القدرة الشرائية للفرد في قطر والتي تعتبر الأعلى في العالم	18
الشكل رقم 04 : رسم بياني يوضح نسبة القطاعات من الناتج المحلي الإجمالي القطري	19
الجدول رقم 01: أهم وسائل الإعلام الإخبارية في قطر	47
الجدول رقم 02 : نسب البطالة في بعض الدول العربية التي شهدت حراكا	56
الجدول رقم 03 : فترة حكم الرؤساء العرب في بلدان الحراك	57

مقدمة

تعد السياسة الخارجية مظهرا من مظاهر التفاعل الدولي، حيث أنها تعبر عن مجمل توجهات الدولة تجاه الدول والفواعل الأخرى والعامل الأعلى المحدد لها هو دائما مصلحة الدولة، وتؤثر عدة عوامل في توجهات السياسة الخارجية للدول مثل الثروات الطبيعية، والموارد البشرية والموقع الجغرافي، وعوامل البيئة الدولية من قوى ومواقف ومتغيرات ومصالح، ومن هنا يتضح أن السياسة الخارجية هي مجموعة الخطط والأعمال والمنهج الذي تتبعه الدولة في علاقاتها السياسية والاقتصادية والاستراتيجية مع الدول الأخرى.

ويتم تنفيذ السياسة الخارجية في أعقاب تشكيلها وذلك بإتباع وسائل مختلفة ومتعددة كالوسائل السياسية والوسائل الاقتصادية والوسائل العسكرية والوسائل الإعلامية والوسائل الثقافية. ويدخل في عداد الوسائل السياسية التمثيل الدبلوماسي والمقابلات والزيارات السياسية، كما يدخل في عداد الوسائل الاقتصادية تنمية التجارة الخارجية وتقديم المساعدات والهبات والقروض وإقامة مشاريع مشتركة، كما تتناول الوسائل العسكرية استخدام القوة وتقديم المساعدات العسكرية، كما تشتمل الجوانب الاجتماعية والثقافية على تقديم المنح الدراسية وتدعيم العلاقات بين المؤسسات الثقافية والاجتماعية.

ولا يخفى على أحد أن كل هذه الوسائل تحتاج إلى جانب إعلامي لتدعيمها، فرئيس الدولة في ممارسته للوظيفة السياسية يحتاج للإعلام، وكذا تقديم المساعدات الاقتصادية لها جانب إعلامي، ونفس الشيء ينطبق على الوسائل العسكرية، وحتى بالنسبة للمشاريع والعلاقات الثقافية والاجتماعية. لذلك تنامى في الآونة الأخيرة الاهتمام بالإعلام كقوة ناعمة للدول في تنفيذ سياستها الخارجية، فهو كغيره من الوسائل الأخرى يسعى لتحقيق أهداف السياسة الخارجية للدولة من خلال المؤسسات الإعلامية الموكل إليها ممارسة الإعلام على المستوى الخارجي، وقيام البعثات الدبلوماسية بوظائف دعائية، كما قد يتم ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال وكالات الأنباء الدولية ولاسيما الواسعة الانتشار، والصحف والمجالات الدولية والإذاعات الدولية .

مشكلة البحث :

نظرا للأهمية الكبرى التي أصبح يحتلها الإعلام في تنفيذ السياسة الخارجية، استدعى ذلك إخضاع هذا العامل للدراسة والبحث لمحاولة فهم طبيعة هذا الدور، ولعل أبرز مثال للدراسة لدينا النموذج القطري والذي يعد رائدا في هذا المجال خاصة في ظل تعاظم الدور القطري في السنوات الأخيرة، بالإضافة إلى الديناميكية التي اتسمت بها السياسة الخارجية القطرية من خلال عملها على الكثير من الملفات على غرار الحراك العربي والقضية الفلسطينية، والتي جعلت من قطر دولة فاعلة ذات نفوذ قوي على المستوى الإقليمي بجناح إعلامي بارز ومؤثر يعمل جنبا إلى جنب مع الجناح السياسي والدبلوماسي. وللتعمق في هذا الموضوع وفهمه نطرح التساؤل الرئيسي التالي:

- **كيف ساهم الإعلام القطري في تنفيذ السياسة الخارجية القطرية في ظل المتغيرات الإقليمية؟**

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية التي تحاول تفكيك الانشغال الواسع الذي سيعالجه السؤال الرئيسي:

1. ما هي المقومات والمرتكزات التي اعتمدت عليها السياسة الخارجية القطرية في دورها الجديد؟
2. كيف تم استعمال الإعلام في تنفيذ السياسة الخارجية القطرية؟
3. ما مدى الانسجام بين الخطاب السياسي والخطاب الإعلامي في قطر؟
4. هل لعب الإعلام القطري دور مساعد أو معرقل للسياسة الخارجية القطرية؟

الفروض العلمية

إن الإجابة على هذه التساؤلات تستدعي وضع جملة من الفرضيات والتي يمكن إخضاعها للاختبار لاكتشاف مدى صحتها أو ضعفها في معالجة هذه المشكلة، وهي كالتالي:

1. تتمثل مقومات ومرتكزات السياسة الخارجية القطرية في الاستثمار الذكي لمواردها الاقتصادية وتطويرها لترسانتها الإعلامية.

2. استعملت قطر إعلامها في تفعيل سياستها الخارجية في أهم القضايا والملفات الإقليمية والتي تمثلت في أحداث الحراك العربي والقضية الفلسطينية.

3. يلمس انسجام رهيب بين السياسة الخارجية القطرية والإعلام القطري لدرجة يظهر فيها الإعلام فاقدا للمصداقية.

4. كان الإعلام القطري داعما للسياسة الخارجية القطرية في مختلف توجهاتها، إلا أنه كان سببا في عرقلة مساعيها في بعض الأحيان.

مجال الدراسة :

- **المجال الزماني** : تغطي الدراسة الفترة الزمانية الممتدة من عام 2010 إلى غاية العام 2015 وهي الفترة التي شهدت فيها السياسة الخارجية القطرية نشاطا وديناميكية وتنامي لدور الإعلام فيها في ظل الأحداث والتغيرات الدراماتيكية والمفاجئة في المنطقة العربية.

- **المجال المكاني** : يمكن تحديد المجال الجغرافي للدراسة في دولة قطر بالتحديد كونها محور الدراسة، مع بعض البلدان العربية التي شهدت حراكا سياسيا بالإضافة إلى دولة فلسطين، وذلك بالتركيز على الدور القطري في هذه الدول.

- **المجال الموضوعي** : اشتمل الموضوع على دراسة السياسة الخارجية القطرية تجاه دول الحراك العربي في دول شمال إفريقيا الثلاث (تونس، مصر وليبيا)، ودول الشرق الأوسط الثلاث (اليمن، البحرين وسوريا)، إضافة للقضية الفلسطينية وبالتحديد دراسة دور الإعلام القطري في السياسة الخارجية القطرية وكيف كان تأثير هذا الدور فيها.

أهمية وأهداف الدراسة :

تكمن أهمية الموضوع في إطار دراسة الدور المتنامي للإعلام كوسيلة وأداة في ميدان السياسة الخارجية، ولعل أبرز مثال يستوجب الدراسة في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية التجربة القطرية والتي تعتبر ناجحة في هذا المجال، خاصة وأن قطر دولة صغيرة محسوبة على بلدان العالم الثالث، ولكنها ارتأت لنفسها دورا إقليميا لا يتناسب مع إمكاناتها وحجمها وقدراتها، معتمدة في ذلك على مقوماتها الاقتصادية وجناحها الإعلامي بالأساس. وكان إدراك صانع القرار القطري لأهمية الإعلام ودوره في العلاقات الدولية في ظل سطوة العولمة وتأثيرها على العلاقات الدولية

بمثابة نقلة نوعية جعلت منها دولة لغز بسياسة خارجية نشطة وفاعلة لا تعبر عن حجمها ولا قدراتها، وكان ذلك من خلال الاستثمار في الإعلام والاعتماد عليه كواحدة من أهم الوسائل لتمرير السياسة الخارجية، ومن هنا تبرز أهمية الموضوع كونها تكشف الترابط أو بالأحرى التأثير والتأثر بين وسائل الإعلام والسياسة الخارجية القطرية.

كما تتمثل الأهمية العلمية كذلك في ندرة الدراسات التي عالجت موضوع دور الإعلام في السياسة الخارجية القطرية نظرا لنوعية الحالة القطرية باعتبارها دولة صغيرة تنتمي للعالم الثالث بالإضافة للديناميكية التي اتسمت بها السياسة الخارجية القطرية في العقدين الأخيرين وكيف كانت دور الإعلام فيها. وهذا ما استدعى القيام بدراسة لتبيان جوانب هذا الدور وكيف أثر على المستوى الإقليمي والدولي.

ويهدف هذا الموضوع المتناول بالدراسة إلى الوقوف على جوانب عدة من السياسة الخارجية القطرية تتعلق بتاريخها ومقوماتها وأهدافها وآلياتها، بالإضافة إلى تحديد وسائل الإعلام القطرية وتبيان أيها الفاعل على المستوى الداخلي وعلى المستوى الخارجي، وذلك بغرض مقارنة التفاعل بين السياسة الخارجية القطرية والإعلام القطري من خلال دراسة عدة نماذج ظهرت فيها قطر كلاعب إقليمي نشط وفاعل، ومن ثم محاولة تقييم دور الإعلام في السياسة الخارجية القطرية من حيث الفعالية ومن حيث التأثير.

منهج الدراسة:

- **منهج تحليل المضمون:** هو منهج وطريقة بحث تستعمل في تحليل المضامين الفعلية لظواهر سلوكية، واجتماعية، واقتصادية وسياسية في المجتمعات الإنسانية، ذلك أن هذا النهج أصبح ذو فائدة كبيرة لتحديد العوامل المؤثرة على سلوك الاستهلاك العام لشريحة اقتصادية واجتماعية في مجتمع دون غيره من المجتمعات،[1] وقد تم استعماله في هذه الدراسة لتحليل بعض القضايا والمواقف المهمة في السياسة الخارجية القطرية من خلال تحليل الخطابات والتصريحات السياسية والإعلامية لتوضيح العلاقة والارتباط بين السياسي والإعلامي .

1- محمد عبيدات وآخرون، **منهجية البحث العلمي: القواعد والمراحل والتطبيقات**، (عمان: دار وائل للنشر،ط.2، 1999)، ص.49.

- **المنهج المقارن** : يعتمد على إجراء مقارنة بين ظاهرتين أو عدة ظواهر اجتماعية بقصد الوصول الى حكم معين يتعلق بوضع الظاهرة في المجتمع والحكم هنا مرتبط باستخدام عناصر التشابه أو التباين بين الظواهر المدروسة أو بين مراحل تطور ظاهرة ما [1]. ويستدعي هذا البحث المقارنة بين مستويين اثنين، المستوى الأول هو أداء السياسة الخارجية في حد ذاته، وذلك من خلال مقارنة مخرجات السياسة الخارجية القطرية بالتغطية الإعلامية التي كان يقوم بها الإعلام القطري. والمستوى الثاني نقارن من خلاله أداء السياسة الخارجية القطرية من دولة لأخرى، وكيف كان دور الإعلام في كل حالة.

المقاربة النظرية:

– **المقاربة الوظيفية** : المقترب الوظيفي هو المقترب الذي ينظر إلى الظواهر السياسية وقضاياها من خلال الوظيفة التي يؤديها ضمن النظام السياسي.و من خلال الوظيفة التي يؤديها النظام في بيئته الاجتماعية. ولقد تعددت تعريفات لمصطلح الوظيفية نورد بعضا منها كما يلي : فهناك من يعر فها بأنها :

"**طريقة تحليل نظامية حيث البنى التي يتكون منها النظام والوظائف التي تؤديها تلك البنى**".

كما يرى "الفن جولند" أن الاتجاه الوظيفي يمكننا من تبصر وتفهم أفضل لطبيعة العلاقة السببية بين الظواهر الاجتماعية فإذا كانت هذه الأخيرة تجيب عن لماذا؟ فإن الاتجاه الوظيفي يجيب عن ما الداعي؟.[2] وباعتبار وسائل الإعلام واحدة من الأجهزة التي تكون النظام تم استعمال هذه المقاربة في تفسير دور وسائل الإعلام باعتبارها أكثر أداة استعملتها القيادة السياسة القطرية، لهذا فاستخدام هذه المقاربة يسمح بفهم ودراسة توظيف الإعلام من أجل تحقيق أهداف السياسة الخارجية القطرية، فمن خلال هذه المقاربة يمكن تحليل العلاقة الموجودة بين الإعلام والسلطة السياسية القطرية وعرض مختلف الأساليب الوظيفية للإعلام من خلال اهتمام السلطة السياسية في قطر بالدعاية لتنفيذ سياستها الخارجية وتبريريها.

1– جميل صليبا، **أساليب البحث العلمي**، (بيروت: منشورات عويدات، ط 2، 1987)، ص.497.

2– عامر مصباح، **منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام**،(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2008)، ص.192.

- **مقاربة القوة الناعمة:** تعرف القوة الناعمة على أنها سلاح مؤثر يحقق الأهداف عن طريق الجاذبية والاقناع بدل الإرغام أو الدخول في مواجهات عنيفة، وأدوات تلك القوة تتمثل في القيم السياسية والثقافية، والقدرات الإعلامية، والتبادل العلمي والفكري، والسياسة الخارجية القادرة على مد الجسور وإقامة الروابط والتحالفات سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي،[1] وينبغي الاشارة إلى أن مصادر القوة الناعمة تختلف بين دولة وأخرى تبعا للمعطيات المتعلقة بالسياسة والنظام السياسي أو السياسة الخارجية أو النموذج الاقتصادي أو المعطيات الثقافية، ومن هذا المنطلق يمكن القول أن لقطر نموذج لنوع آخر من القوة وهو قوة الاعلام والاقتصاد والتأثير السياسي والدبلوماسي وكذلك التأثير من خلال المساعي الثقافية والرياضة، وذلك برغم من عدد سكانها الصغير ومساحتها المحدودة استطاعت قطر أن تجنب لأنظار العالم لها، وبالتالي ووفق مقاربة الأستاذ جوزيف ناي يمكن اعتبار قطر تأتي في مصاف الدول التي تتمتع بقوة ناعمة تؤثر بصورة كبيرة على الصعيد الاقليمي.[2]

الدراسات السابقة:

1. كتاب لمحمود سمير الرنتيسي بعنوان " السياسة الخارجية القطرية تجاه بلدان الربيع العربي والقضية الفلسطينية. 2014[3] : هدفت الدراسة إلى التعرف على مقومات السياسة الخارجية القطرية والوقوف على مرتكزاتها وأهدافها وآلياتها وأهم سماتها كما هدفت لتحليل الدور الفاعل للسياسة الخارجية القطرية تجاه بلدان الحراك العربي وتجاه القضية الفلسطينية في ظل الحراك العربي، وتخلص الدراسة إلى أن الممارسة السياسية لقطر ارتكزت على عدد من الاستراتيجيات السياسية محاولة التحرك في المساحات المتاحة لها بما يرفع من مكانتها مستثمرة الفرص التي

1- جوزيف ناي، **القوة الناعمة**، ترجمة محمد توفيق البجيرمي.(الرياض: دار العبيكان، 2007)، ص.20.

2- أحمد البيومي، " قطر... نموذج للقوة الناعمة"، في :
http://www.al-watan.com/news.aspx?n=30D79726-D170-4A2D-831E-0A05392E9783&d=20140404 (2016 -04-13)

3 - محمود سمير الرنتيسي، **السياسة الخارجية القطرية: تجاه بلدان الربيع العربي والقضية الفلسطينية 2011-2013**، (الدوحة:مركز الجزيرة للدراسات، ط1، 2014)

منحت لها في ظل الحراك العربي كما مثل الدور القطري في القضية الفلسطينية عاملا لدخول قطر لملفات إقليمية أخرى.

وتكمن نقطة الاختلاف بين هذه الدراسة ودراسة الكاتب محمود سمير الرنتيسي، في أن الكاتب تناول كل جوانب السياسة الخارجية القطرية بينما ركزت هذه الدراسة على الجانب الإعلامي وكيفية التأثير والتأثر بين الإعلامي والسياسي في السياسة الخارجية القطرية.

2. Cristian Chesnot, Georges Malbrunotm :Qatar… Les secret du coffre-fort, Michel Lafon, France. 2013[1]

هذا الكتاب هو عبارة عن دراسة لصحفيان قاما بتحقيق حول العديد من القضايا والأحداث المثيرة للجدل في دولة قطر، أهمها الاستثمارات القطرية في أوروبا، ودفاتر الشيكات التي تستخدمها قطر للقيام بالوساطة في الكثير من الأزمات، والدعم المالي الذي تقدمه قطر للجماعات المسلحة في ليبيا وسوريا أثناء الحراك العربي، بالإضافة إلى علاقتها مع الإخوان المسلمين في مصر وتونس، مع الحديث عن دور قناة الجزيرة في السياسة القطرية.

تختلف هذه الدراسة عن الكتاب في أنها تناولت عدة نقاط خفية في السياسة الخارجية القطرية والتي تعتبر محل جدل ونقاط استفهام في مسار هذه السياسة، بينما ركزت هذه الدراسة على دور الإعلام في السياسة الخارجية القطرية وكيف تمكن من تغطية هذه النقاط وتحويلها إلى صالح السياسة الخارجية القطرية.

3. مقال لفاطمة مساعيد ، معنون ب:" مستقبل الدور الإقليمي القطري في ظل الثورات العربية" 2014[2] : تبحث هذه الدراسة في المقومات الموضوعية والذاتية التي ساهمت في تنامي الدور القطري وتشمل الأداة الإعلامية والمقومات الاقتصادية والثقافية والسياسية لصانع القرار، بالإضافة لدراسة الدور القطري في بلدان الحراك العربي متخذة عدة نماذج للدراسة. مع البحث في مستقبل

1 -Cristian Chesnot, Georges Malbrunotm :Qatar… Les secret du coffre-fort, Michel Lafon, France. 2013.

2- فاطمة مساعيد،" مستقبل الدور الإقليمي القطري في ضوء الثورات العربية،بين التراجع والتمدد"، دفاتر السياسة والقانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة-الجزائر، جوان 2014.

الدور القطري بعد تسليم السلطة من الأمير حمد بن خليفة آل ثاني إلى إبنه الأمير تميم بن حمد بن خليفة آل ثاني في ظل تطورات الوضع في المنطقة العربية.

وتكمن نقطة الاختلاف بين هذه الدراسة ودراسة الباحثة فاطمة مساعيد، في أن الباحثة تناولت كل جوانب السياسة الخارجية القطرية بينما ركزت هذه الدراسة على الجانب الإعلامي والدور الذي لعبه في السياسة الخارجية القطرية.

4. مقال لماجد خضير معنون ب : " مقومات السياسة الخارجية القطرية: دراسة في السلوك السياسي "[1] : تعالج هذه الدراسة تنامي الدور القطري في الساحتين الإقليمية والدولية رغم محدودية مكانتها الجيوبوليتيكية، والتي توصلت إلى وجود رغبة قطرية لبناء ذاتها وإيجاد سياسة خارجية فاعلة ومستقلة وبعيدة عن الدوران في فلك المحاور الإقليمية في المنطقة، ومن هذا المنطلق أقدمت الدراسة على تحليل السلوك السياسي الخارجي القطري من ناحية المقومات المالية والاعتبارية والخارجية، ورأت الدراسة أن قطر اعتمدت على القوة الاقتصادية والإعلامية لتنفيذ سلوكها السياسي الخارجي.

وتكمن نقطة الاختلاف بين هذا البحث ودراسة الكاتب ماجد خضير، في أن الكاتب درس سلوك السياسة الخارجية القطرية بالتركيز على المقومات الاقتصادية والإعلامية، بينما ركزت هذه على الجانب الإعلامي وكيفية استعمله من طرف القيادة السياسية في قطر في تنفيذ السياسة الخارجية القطرية.

5. دراسة محمد أحمد أبو الرب الموسومة ب : "دور قناة الجزيرة في تشكيل العلاقات الدولية لدولة قطر.2008[2] : هدفت هذه الدراسة إلى فهم جدلية السياسة القطرية وتفسيرها في سياقين، الأول هو دبلوماسية قطر المباشرة عبر سياسييها وتحديدا رئيس وزرائها ووزير خارجيتها، والثاني دبلوماسية قناة الجزيرة، وتوصل الدراسة إلى أن الجزيرة وضعت قطر على الخريطة السياسية، كما

1- ماجد خضير،" مقومات السياسة الخارجية القطرية،" دراسات دولية، ع 29، (أفريل 2011).

2- محمد أحمد محمد أبو الرب، **دور قناة الجزيرة في تشكيل العلاقات الدولية لدولة قطر**، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة بيرزيت: كلية الدراسات العليا 2008)

توصلت إلى أن سياسة الجزيرة تتوافق بنيويا مع السياسة القطرية ضمن المشروع التحديثي بما يحمله من أبعاد سياسية واقتصادية وايديولوجية، وأن دبلوماسية قطر لا تتفاعل إلا مع الأزمات.

وتكمن نقطة الاختلاف بين هذه الدراسة ودراسة الباحث في أن دراسة محمد أبو الرب تحلل كيفية الجمع بين السياسي والإعلامي في دولة قطر ولكن بالتركيز على نقطة الجمع بين المتناقضات من خلال تحليل مضمون برامج قناة الجزيرة وذلك في الفترة الممتدة من 2000 حتى 2007 وبالتركيز على القضية الفلسطينية، بينما تناولت هذه الدراسة التكامل بين الإعلامي والسياسي فيما يخص السياسة الخارجية القطرية فيما بعد سنة 2010 مركزة على أحداث الربيع العربي والقضية الفلسطينية .

6. رسالة ماجستير لمنذر أحمد زكي شراب معنونة ب : "السياسة الخارجية القطرية في ظل التحولات السياسية العربية 2003-2012". 2014[1] : سعت الدراسة لتسليط الضوء على تعاظم وتنامي دور قطر في المنطقة العربية، وتوصلت إلى أن السياسة القطرية اتسمت بالمبادرة والسرعة والمفاجئة، ولعل هذه السياسة تتشكل في مواقف قطرية إنسانية أو سياسية في قضايا مثل حرب لبنان سنة 2006، والعدوان الإسرائيلي على غزة عامي 2008- 2009، والحراك العربي منذ أواخر العام 2010، إضافة إلى الدور الإعلامي عبر قناة الجزيرة الذي مكن قطر من امتلاك نفوذ داخل الشارع العربي.

ونقطة الاختلاف بين هذه الدراسة ودراسة الباحث تتمثل في أن الباحث منذر شراب تناول السياسة الخارجية القطرية من مختلف جوانبها خلال الفترة ما بين 2003 و2012، أما هذا البحث فتناول السياسة الخارجية القطرية في الفترة 2010- 2015 بالتركيز على الجانب الإعلامي فيها.

هيكلة الدراسة:

قسمت الدراسة إلى مقدمة لتقديم الموضوع ، وثلاث فصول لتفصيل فيه، حيث جاء الفصل الأول المعنون ب: السياسة الخارجية والإعلام القطري والذي يتضمن مبحثين، تناول الأول

1- منذر أحمد زكي شراب، **السياسة الخارجية القطرية في ظل التحولات السياسية العربية 2003-2012**، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الأزهر: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2014).

الخطوط العريضة في السياسة الخارجية القطرية والتي شملت الخلفية التاريخية والمقومات والآليات والأهداف، أما الثاني فتناول الإعلام القطري حيث قمنا في البداية بالتعريف بتاريخ الإعلام القطري ثم انتقلنا للحديث عن وسائل الإعلام في قطر.

بينما جاء الفصل الثاني تحت تسمية السياسة الخارجية القطرية والخطاب الإعلامي، والذي تناول ثلاث مباحث خصصت للدراسة العملية للسياسة الخارجية القطرية من خلال دراسة نماذج والمقارنة بين الخطاب السياسي والإعلامي القطري فيها، وقسمت كالتالي، الأول تناول القضية الفلسطينية، والثاني خصص لدول الحراك العربي في شمال إفريقيا، أما الثالث فتناول دول الحراك العربي في الشرق الأوسط .

أما بالنسبة للفصل الثالث والموسوم ب : تقييم دور الإعلام في السياسة الخارجية القطرية، فخصص لتقييم دور الإعلام القطري ويندرج تحته مبحثين، تناول الأول إسهامات الإعلام في نجاح السياسة الخارجية القطرية بين سلط الثاني الضوء على العراقيل التي تسبب فيه الإعلام القطري للسياسة الخارجية القطرية. وفي الأخير تم التوصل إلى مجموعة من النتائج التي كانت حوصلة لهذه الدراسة.

الفصل الأول :

السياسة الخارجية والإعلام القطري

تمهيد :

تعتمد السياسة الخارجية على عدة وسائل لتنفيذها، أهمها السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والثقافية والإعلامية، وتساند وسائل السياسة الخارجية بعضها البعض في سعيها لتحقيق الأهداف الموضوعة، وفيما يتعلق بدور الإعلام في السياسة الخارجية فإنه بالأساس يعكس الأوضاع القائمة، العسكرية والسياسية والاقتصادية في الدولة المعنية بالإضافة إلى وسائلها المختلفة لسياسة خارجية قوية وفعالة بوجه عام.

وكلما كانت السياسة الخارجية مبنية على أسس دقيقة وعلمية وتتبع طرقا ملائمة في صناعة القرارات من خلال مؤسسات متطورة ووسائل فعالة، كلما ساعد ذلك الإعلام بصفته يعبر عن هذه الأوضاع ويقوي جوانب القوة فيها، ويقلل من أوضاع الضعف فيها وذلك في حركته نحو المستقبل الأجنبي للرسالة الاعلامية.

المبحث الأول :السياسة الخارجية القطرية.

المطلب الأول : الخلفية التاريخية لسياسة الخارجية القطرية ومبادئها.

يستوجب الحديث عن السياسة الخارجية القطرية تحديد مفهوم لهذا المصطلح، حيث تعبر السياسة الخارجية عن مجموعة الأفعال وردود الأفعال التي تقوم بها الوحدة الدولية في البيئة الخارجية بمستوياتها المختلفة، سعيا لتحقيق أهدافها والتكيف مع متغيرات هذه البيئة، ويعرفها جيمس روزنو James Rosenau :

" على أنها مجموعة التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم باتخاذها الحكومات إما للمحافظة على جوانب المرغوب فيها في البيئة الدولية أو لتغيير الجوانب غير المرغوبة " .[1]

ولما نأتي للحديث عن السياسة الخارجية القطرية، في اللحظات الأولى يتبادر إلى أذهاننا تلك الدولة الصغيرة التي لا تتعدى مساحتها 11437 كليومتر، وتعدادها السكاني حوالي 1.800.000 نسمة [2]، والتي هي جزء من دول الخليج، مستقلة حديثا وتنتمي لدول العالم الثالث. ولكن لما نأتي للحديث عن دورها المتنامي وسياستها الفاعلة على المستوى الإقليمي فهي حتما لا تعكس رقعتها الجغرافية الصغيرة ولا كثافتها السكانية الضعيفة، وعليه ولفهم أسس الدور الخارجي الذي تلعبه قطر يتعين علينا معرفة الخلفية التاريخية للسياسة الخارجية القطرية. لما نأتي لدراسة تاريخ السياسة الخارجية القطرية يتراءى لنا أنه مقسم إلى مرحلتين :

أ. المرحلة الهادئة (1971-1995) : وكانت هذه المرحلة عبارة عن نتاج للفترة التي كانت فيها قطر مستعمرة، بداية لما كانت تحت السيادة العثمانية التي انتهت في 1914 ثم بعدها فترة الحماية البريطانية التي انتهت باستقلال قطر في سنة 1971. بعد استقلال قطر كانت كباقي الدول الخليجية جزء من النظام الإقليمي الخليجي السائد آنذاك، حيث كان الاهتمام موجه للموازنة بين القوى الإقليمية المتنافسة (السعودية، العراق وإيران). وفي أوائل التسعينيات وبعد حرب الخليج الأولى التي كانت بمثابة تهديد غير مباشر لأمن الدولة القطرية، بالإضافة إلى خلافها مع جاراتها السعودية والبحرين حول الحدود، سعت لأن تكون أكثر استقلالا عن دول المنطقة،

---

1 - James N. Rosenau, "Comparing Foreign Policies : Why, What, how", in: James Rosenau ,Comparing Foreign Policies: theories, finding, methods , New York: SAGE Publications, 1974,P6.

2 - موسوعة المعلومات،" معلومات عن دولة قطر"، في: http://www.e3lm.com (2016-03-30)

فاتجهت لإقامة علاقات خارج منطقة الخليج لأجل حماية نفسها من خلال معاهدة الدفاع مع الولايات المتحدة الأمريكية التي تم بموجبها إقامة قاعدتين عسكريتين على الحدود القطرية.[1]

ب. المرحلة النشطة (1995-2015) : مع تولي الأمير حمد بن خليفة آل ثاني الحكم تشكلت سياسة خارجية قطرية جديدة بصورة مختلفة لتصبح أكثر مشاركة ونشاطا في القضايا الرئيسية في المنطقة حيث سعت قطر لإقامة علاقات متوازنة مع جميع القوى الإقليمية والدولية، وسرعان ما تمكنت قطر بفضل مواردها الاقتصادية من تشكيل شبكة مذهلة من العلاقات، فمن جهة أقامت علاقات طيبة مع الولايات المتحدة والبلدان الغربية الأخرى وحتى إسرائيل، ومن جهة أخرى أقامت علاقات قوية مع حركتي حماس الفلسطينية وحزب الله اللبناني والكثير من الأحزاب الإسلامية.

كان الحراك العربي بمثابة الفرصة الذهبية لقطر لتثبت موقعها ودورها السياسي في المنطقة، وكان ذلك من خلال نشاطها الدبلوماسي والدعم المالي والآلة الإعلامية ووصولها حتى للدعم العسكري، وذلك في محاولة منها لملء فراغ القوى الإقليمية التي تراجع دورها التقليدي في المنطقة.[2]

ومن هنا يتضح لنا أن السياسة القطرية انتقلت من حالة الحياد إلى تسخير السياسة الخارجية في اكتساب المكانة ولعب دور إقليمي نشط وذلك من خلال تغير توجهاتها وأهدافها وتحديث آلياتها مع الحفاظ على مبادئها والتي كانت ولازالت تؤكد عليها حيث وضعت لها مادة مخصصة في الدستور القطري وقد جاءت هذه المادة منسجمة مع روح وجوهر القانون الدولي، ويمكن تلخيص مبادئ السياسة الخارجية القطرية فيما يلي:

- مبدأ حل المنازعات بالطرق السلمية : تؤكد الدولة القطرية وتشدد على حل المنازعات بالطرق السلمية مثل المفاوضات، والتحقيق، والوساطة، والتوفيق، والتحكيم، والتسوية القضائية.

1-رياض نجيب الريس، **الخليج العربي ورياح التغير**(لندن: رياض الريس للكتب والنشر، ط.1، 1990)، ص. 17.

2 - Paul Salem, Huib de Zeeuw , "Qatari Foreign Policy: The Changing Dynamics of an Outsize Role ".Available at: http://carnegie-mec.org/2012/12/31/russia-and-west-need-to-rediscover-each-other-in-2013/fiay

- مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول : تؤكد الدولة القطري على هذا المبدأ كما أن الدستور القطري قد أشار صراحة لهذا المبدأ بما يتوافق مع القانون الدولي.
- حق تقرير المصير : تؤكد الدولة القطرية على هذا المبدأ وتعمل على دعم الشعوب في تقرير مصيرها.
- عدم استعمال القوة أو التهديد بها : يؤكد الدستور القطري على تحريم استعمال القوة، وفي الوقت ذاته أكد حق دولة قطر في استعمال القوة للدفاع عن استقلالها وسيادتها وسلامتها ووحدتها الإقليمية.[1]

المطلب الثاني : مقومات السياسة الخارجية القطرية

1. **الموقع الجيوسياسي :**

من أهم المحددات المادية للسياسة الخارجية لأي دولة من الدول هي الموقع الجغرافي أو بمعنى أدق الموقع الجيوسياسي للدولة. وينبع تأثير الموقع الجغرافي في السياسة الخارجية لأية دولة من جملة الخصائص الجغرافية أو الطبيعية التي تزخر بها والتي تتنوع درجة تأثيرها، فالموقع الجغرافي أو الجيوسياسي للدولة له تأثير كبير على سياستها الخارجية وتوجيهها، حيث ترجع أهمية موقع قطر الجغرافي لوقوعها في منتصف الساحل الغربي للخليج العربي وهي عبارة عن شبه جزيرة تمتد داخل المياه على مساحة 11437 كليومتر، وتعد أكبر منطقة يابسة تخترق الخليج العربي من منتصفه مما يمكنها من إحكام السيطرة على تأمين الملاحة في الخليج وتقديم المعونات الحربية اللازمة للأساطيل البحرية والناقلات العملاقة داخل الخليج، مما جعل موقعها موضعا للتنافس بين فرنسا وبريطانيا خلال اتفاقية سايكس بيكو، وتمتد شبه الجزيرة القطرية على مسافة 160 كم شمال–جنوب، و80 كم شرق– غرب في أوسع جزء منها، وتتصل قطر برا بالمملكة العربية السعودية بحدود برية طولها 60 كم، وتجاوز كلا من الإمارات والبحرين.[2]

1– المعهد الدبلوماسي القطري، " ملامح السياسة الخارجية لدولة قطر " **قواعد وأصول التنظيم الدبلوماسي والقنصلي وتطبيقاتها في دولة قطر**، ع.2،(نوفمبر 2014)، ص. 14.

2– التميمي نواف ، **الدبلوماسية العامة وتكوين السمة الوطنية النظرية والتطبيق على نموذج قطر**(بيروت :مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ،ط.1، 2012)، ص. 61.

الشكل رقم 01 : خريطة تبين الموقع الجغرافي لدولة قطر.

المصدر: موسوعة المعلومات، " معلومات عن دولة قطر"، في: http://www.e3lm.com

- النفط والغاز الطبيعي :

اكتشف النفط لأول مرة في قطر في أكتوبر 1938 عندما عثر على الخام على عمق 2500 قدم، ويوجد في قطر عدة حقول نفطية برية وبحرية، بالنسبة لقطر لم يلعب الموقع البحري فقط الدور الإستراتيجي، بل أضفى النفط والغاز أهمية خاصة على موقع قطر على المستوى الإقليمي والدولي، وذلك للأهمية التي أصبح يمتلكها النفط في تلك الفترة وهذا ما تفطن له صناع القرار في قطر وتم استغلاله لتغطية عجز الموقع الجغرافي، كما يؤثر الغاز بشكل خاص في سياسة قطر الخارجية حيث تتمتع قطر باحتياطات مؤكدة من الغاز الطبيعي تبلغ 901,8 تريليون قدم مكعب، وتمثل نحو 14% من الاحتياطي العالمي، وهذا الاحتياطي هو في الحقل الشمالي المغمور تحت المياه، وهو حقل ضخم تعادل مساحته بالتقريب مساحة كل قطر اليابسة (11437 كم مربع).[1]

من الواضح أنه لا يمكن إغفال العوامل الجغرافية لقطر كالمساحة والموقع ، لكن يبدو أن قطر حاولت أن تتغلب على واقعها الجغرافي من خلال استثمار الثروات الطبيعية خاصة مع

1- أحمد السر،" الغاز يرسم صورة قطر السياسية" ، صحيفة السفير العربي في: http://studies.aljazeera.net/reports/2012/1 (25-12-2015).

اقتصاد قوي وإرادات سياسية واعية، وذلك من خلال محاولة تعويض ضعفها المتمثل في الموقع الجغرافي الصغير والكثافة السكانية الضئيلة باستغلالها الأمثل للموارد الطبيعية وبناء اقتصاد قوي.

2. المرتكز الاقتصادي :

مثلما يحتل الموقع الجغرافي أهمية بالنسبة للسياسة الخارجية للدول وتوجيهها، الاقتصاد كذلك يحظى بنفس القدر من الأهمية لا وبل يتعداها بالنسبة لغالبية صناع السياسة الخارجية وخاصة في العقود الأخيرة وذلك للأهمية التي أصبح يحتلها هذا العامل في تدعيم قوة الدولة ومكانتها على المستوى الدولي وبالتالي منحها أكبر مجال من الاستقلالية والتأثير في سلوك الدول بما يتماشى ومصلحتها الحيوية. وفيما يتعلق بالوضع الاقتصادي لدولة قطر كان قديما يقوم على صيد وتجارة اللؤلؤ كباقي دول الخليج، لكنها عرفت قفزة نوعية هامة في اقتصادها بعد اكتشافها لأول بئر نفطي في عام 1938.[1]

- الموارد الطبيعية (النفط والغاز الطبيعي) :

تحتل قطر المرتبة الرابعة عالميا في انتاج البيتروكيماويات ب 20 مليون طن سنويا، وحسب موقع شركة قطر للبتروكيماويات فإن هذا الرقم يرتفع ليصل إلى 15 مليار برميل تكفي لمدة 40 عام. وظل النفط عماد الإقتصاد القطري إلى أن بدأ تصدير الغاز الطبيعي المسال (LMG) الذي أصبح اليوم المصدر الأكبر للدخل حيث تمثل عائدات الغاز المسال ما يقارب 70% من الدخل الحكومي، وتمتلك قطر ثالث احتياطي عالمي من الغاز الطبيعي ويقدر ب 901,8 تريليون قدم مكعب، وتعد المصدّر الأول للغاز المسال في العالم. وقد دخلت قطر في شراكات واسعة مع كبريات شركات النفط والغاز العالمية لاستخراج الغاز المسال المتوفر بغزارة في الحقل الشمالي.[2]

وقد تجاوز إنتاج قطر في 2013 سبعة تريليونات قدم مكعب، منها 77 مليون طن سنويا من الغاز المسال وهو الرقم القياسي في تاريخ قطر الذي بلغته منذ عام 2010. وفي عام 2012 قدرت الإحصائيات بأن قطر هي رابع أكبر منتج للغاز بسعة قدرها حوالي 157 مليار متر مكعب

1- خالد العيادي، "تنامي الدور القطري في المنطقة: الأسس والمرتكزات"، في http://www.arabamericannews.com/Arabic/index.php?mod=article&cat=%D8%A7%D9%84% (2016-01-26).

2- عمر الشهابي وآخرون، **الثابت والمتحول 2014: الخليج بين الشقاق المجتمعي وترابط المال والسلطة**، مركز الخليج لسياسات التنمية 2014 ص.235.

من الغاز، كما أن قطر تعد أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال على مستوى العالم العام نفسه، حيث بلغت صادراتها حوالي 105,4 مليار متر مكعب، وتمتلك ثاني أكبر أسطول عائم لنقل الغاز في العالم.[1]

أما بالنسبة للقطاع النفطي يبلغ احتياطها النفطي 4.4 مليار برميل وبناء على الأرقام المتضمنة في نشرة مصرف قطر المركزي الفصلية خلال شهر مارس 2013 فإن مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفعت من 75% عام 2011 إلى 89% في 2012.[2]

الشكل رقم 02: رسم بياني يوضح تشكيل الإرادات النفطية غالبية الإرادات العامة في قطر.

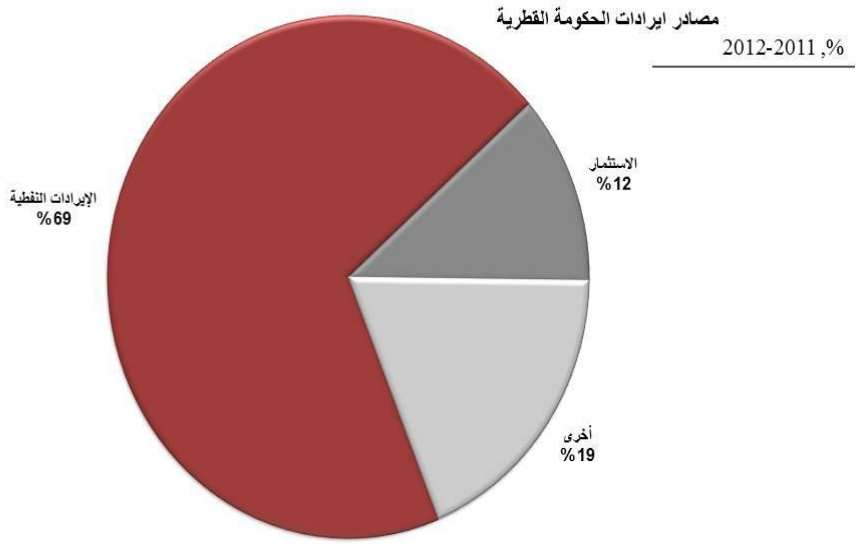

المصدر: احمد عبد الله عسبول وآخرون، الخليج 2013 : الثابث والمتحول، مركز الخليج لسياسات التنمية 2013، ص. 149.

وقد سمحت هذه الثروة أيضا لمواطني قطر (250 ألف من أصل نحو مليون مقيم) بأن يكونوا من أصحاب الدخل الخام لفرد الأعلى في العالم ب 105 ألف دولار سنويا. وبطبيعة الحال

1 – Mehdi LAZAR, Qatar :" une politique d'influence entre conjoncture favorable et fondamentaux géographiques",.http://www.diploweb.com/Qatar-une-politique-d-influence.html (13-01-2016)

2– الشهابي وأخرون، مرجع سابق، ص 236.

ما حققته قطر من إنجازات يعود إلى ما تبنته الدولة من سياسات طموحة في إقامة مشروعات عملاقة في مجالات النفط والغاز والبتروكيمياويات.[1]

الشكل رقم 03 : شكل يوضح القدرة الشرائية للفرد في قطر والتي تعتبر الأعلى في العالم.

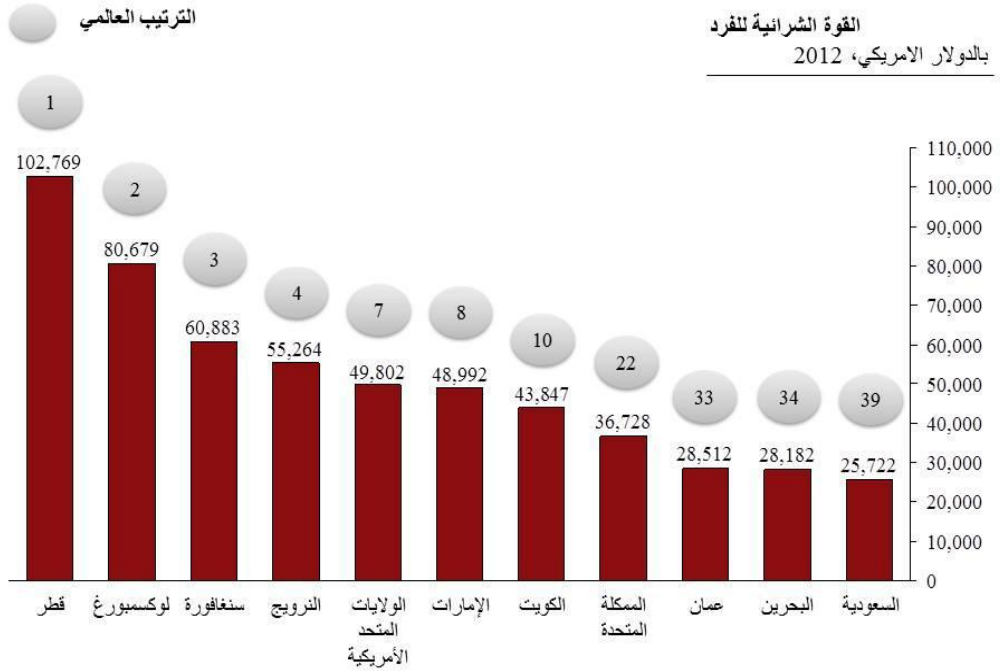

المصدر :أحمد عبد الله عسبول وآخرون، الخليج 2013 : الثابث والمتحول، مركز الخليج لسياسات التنمية 2013، ص. 92.

- الاتجاه نحو تشكيل اقتصاد متنوع :

بعد تراجع أسعار النفط في الثمانينات والضغط الذي أعقب ذلك على نظام الرعاية الاجتماعية السخية، اقتنعت الأسر الحاكمة في شبه الجزيرة العربية بضرورة تنويع الاقتصاد خارج قطاع النفط من خلال دعم قطاعات أخرى للحفاظ على الاستقرار داخل مجتمعاتها، وبطبيعة الحال كانت قطر من ضمن هذه الدول التي سعت لتنويع قاعدتها الاقتصادية وبناء قطاع مالي قوي من خلال استخدام إراداتها من النفط والغاز المسال من أجل تنويع الاقتصاد ودعم القطاعات الأخرى، مثل : النقل الجوي والعقارات والاتصالات والسياحة. إلا أن قطر لا تنوي الاعتماد الكلي على عائدات الغاز المسال لاعتبارات تتعلق بأنه مورد غير متجدد، إذ تشير التقديرات إلى أن

1- **المكان نفسه.**

الاحتياطات تكفيها حتى 57 عاما قادمة، ولكن لعوامل ستساهم في انخفاض سعره عالميا، فمن المهم عدم الاعتماد على مورد سعره متغير عالميا.[1]

الشكل رقم 04 : رسم بياني يوضح نسبة القطاعات من الناتج المحلي الإجمالي القطري.

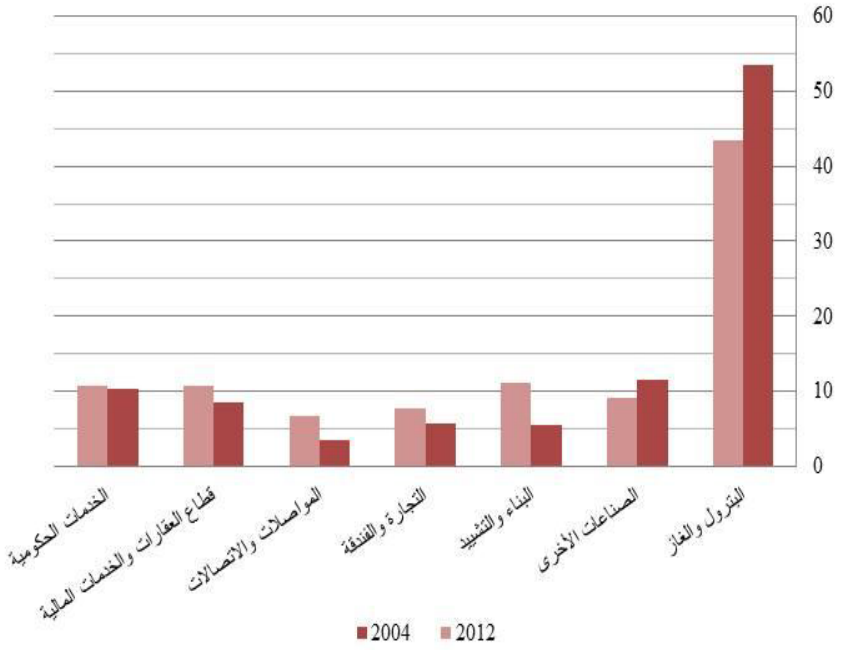

المصدر :عمر الشهابي وآخرون، الثابت والمتحول 2014 : الخليج بين الشقاق المجتمعي وترابط المال والسلطة، مركز الخليج لسياسات التنمية، 2014، ص.232.

وتعزى أسباب تحقيق الإنجازات الاقتصادية القطرية إلى الاستراتيجيات التي تبنتها الدولة لتطوير إنتاج النفط والاستغلال الأمثل لثروة للبلاد حسب المخطط المعلن عنه في الاستراتيجية الوطنية للتنمية 2011- 2016، وتطوير مؤسسات الدولة والسعي لتحديث النظام الاقتصادي، وكذلك إفساح المجال أمام القطاع الخاص، وفي إطار ذلك قامت قطر باتباع سياسة الاقتصاد

1- محمد البزاز:" التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية القطرية في عالم متحول " في:
http://www.attarikh-alarabi.ma/Html/Adad44partie12.htm (13-02-2016).

الحر، حيث قامت بسن القوانين والتشريعات وتحديثها لدعم التوجه الاقتصادي المفتوح على كافة دول العالم .[1]

- الانشطة الصناعية والتجارية والاستثمارية القطرية الكبيرة:

لم يعد سهلا على المراقبين تتبع تفاصيل الاستثمارات القطرية حول العالم بالنظر لتعاظمها وتنوعها بصورة مستمرة، فعلى سبيل المثال في 2011 أعلن عن توقيع اتفاق بين " قطر لإدارة الأصول " و"بنك باركليز " البريطاني لاستثمار مشترك قيمته 250 مليون دولار، وقد قدرت أصول البنوك القطرية ب 1,1 تريليون ريال قطري، وصندوق سيادي بقيمة 300 مليار دولار يشمل 39 بلد. فيما استحوذت " قطر القابضة" على ملكية متاجر "هارودز" ب 2,2 مليار دولار وهي أكبر متاجر في العالم للسلع الفاخرة.[2]

وفيما يتعلق بالقطاع الصناعي، تعتبر قطر ثالث أكبر مستثمر في " فولكس فاغن" عبر سيطرتها على 17% من أسهم الشركة، كما يوجد لديها استثمار في أستراليا بقيمة 412 مليون دولار في قطاع الزراعة والتربية الحيوانية بقصد الاستفادة من القدرات الزراعية لأستراليا. وطالما أن الحديث عن الاستثمار الزراعي فقد أقدمت " قطر القابضة " في عام 2010 بالمساهمة بمبلغ قدره 2,8 مليار دولار في الاكتتاب العام في " بنك الاستثمار الزراعي" الصيني وبالتالي تعزيز التواجد القطري في هذا القطاع الحيوي، وتمتد الاستثمارات القطرية لتشمل القطاع الخدماتي فتعد الخطوط الجوية القطرية الأسرع نموا في العالم ب 166 طائرة، وكذا في ميدان الاتصالات حيث تعمل اتصالات قطر (ooredoo) في 17 دولة وتضم 107 ملايين مشترك، وكذا بالنسبة للميدان العلمي حيث ينفق سنويا 6 مليار دولار على مشاريع البحث العلمي، وكذلك بالنسبة للقطاع الترفيهي والسينمائي حيث أقدمت شركة " فيلم يارد " القابضة المملوكة لعدد من المستثمرين بينهم " قطر القابضة " في نهاية 2010 على شراء "ميرامكس " من مجموعة " والت ديزني" بقيمة 663 مليون دولار.[3]

1- ياسر القطارنة "حالة خاصة :كيف تدير قطر تفاعلاتها الإقليمية؟"، **السياسة الدولية**، ع.188(أفريل 2012)،ص. 4.

2-حسين جاسم ،" ظاهرة الاستثمارات القطرية حول العالم" . موقع مركز الخليج لسياسات التنمية، في : http://www.tasweernews.com/htmltmpl=component& (25-02-2016).

3 -Les outils d'influence de l'émirat du Qatar ; Compagnie Méditerranéenne d'Analyse et d'Intelligence Stratégique. 10000 Rabat – Maroc . page 7.

وتمتلك قطر قطاعا ماليا قويا يدير استثمارات بقيمة تريليون دولار، ومن المخطط أن يتم تخصيص نحو 40% من ميزانية الدولة لتطوير البنية التحتية خلال السنوات الأربع المقبلة، كما تحظى قطر بعلاقات تجارية قوية مع الاقتصادات العالمية الكبرى، مثل: الولايات المتحدة، وأوروبا، واليابان، وكوريا، بالإضافة لدول عربية مثل السعودية والسودان وليبيا، كما تملك هيئة الاستثمار القطرية أصولا وحصصا بقيمة 70 مليار دولار في كبرى الشركات في العالم.[1]

كشفت التقارير الاقتصادية الدولية أن دولة قطر تتبوأ موقعا متقدما في قائمة أفضل الدول الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، مما يعزز مناخ الاستثمار والأعمال الايجابية في الدولة وبيئة الاقتصاد الكلي القوية ومستوى القدرة التنافسية بين قطاعات العمل المختلفة في السوق المحلي، لعل أبرز هذه مقومات جذب الاستثمار الأجنبي هو الاستقرار السياسي والاجتماعي بالمقارنة بقريناتها من الدول والعديد من الدول الشقيقة والمجاورة لها في المنطقة وخاصة في ظل الظروف الراهنة في المنطقة والتي تؤخذ بعين الاعتبار من طرف المستثمرين الأجانب، وكذا توفر جملة من عوامل الانتاج التي تقدم مزايا نسبية للصناعات ذات الاستهلاك الكبير للطاقة ومن أهم هذه الامتيازات حرية دخول رأس المال وخروجه من البلاد وحرية تحويل الأرباح والأصول متى رغب المستثمر في ذلك وحرية التحويل للعملات الأجنبية وثبات سعر الصرف تقريبا.[2]

3. المقومات الخارجية :

في عالم تتداخل فيه الأبعاد الداخلية والخارجية وتسقط فيه الحواجز بين النظامين الإقليمي والعالمي، اضطلعت العلاقة التفاعلية بين الدولة والبيئة المحيطة بها بدور الجسر الواصل بين التفاعلات الجزئية النابعة من سياقات داخلية، والأطر الكونية الناظمة لصيغ ومسارات العلاقات الدولية، ومن ثم فإن العلاقات بين الدول الخليجية وبقية دول المنطقة تمثل أهمية خاصة لدى تحليل مجمل التفاعلات الخارجية الخليجية وفي ضوء انتظام مجموعة الدول الخليجية الست في إطار مجلس التعاون الخليجي يتبين أن للمحددات الخارجية التي تفرزها البيئة الدولية دورا مهما في السياسة الخارجية لكل دولة ولا شك أن قراءة الأسباب الكامنة وراء بروز الدور القطري في

1- حسين جاسم، مرجع سابق.

2- محمود سمير الرنتيسي، **السياسة الخارجية القطرية: تجاه بلدان الربيع العربي والقضية الفلسطينية 2011-2013**، (الدوحة :مركز الجزيرة للدراسات، ط1 ،2014)،ص 35.

السنوات الفائتة تستدعي الإلمام بكل الجوانب التي أهلته لذلك،[1] فعلى المستوى الخارجي ساعدت عوامل عدة على الصعود الواضح للدور القطري خصوصا إقليميا، يأتي في مقدمتها :

– تراجع الأدوار التقليدية للدول العربية المحورية(مصر، العراق، سوريا) وذلك راجع لانشغالها بأزماتها الداخلية كما أنها تعيش مراحل انتقالية نحو إعادة بناء أنظمتها السياسية مما يعني وجود هشاشة وعدم استقرار داخلي أفقدها مصادر القوة الرئيسية وجعل اهتمامها مقتصرا على شؤونها الداخلية فقط مما أحدث فراغا على المستوى الخارجي وذلك كان بمثابة عامل مساعد لبروز الدور القطري.

– العامل الثاني والذي يتمثل في المملكة العربية السعودية وهي الدولة المحورية في المنطقة، فإن سياستها التقليدية حيال الحراك القائم في المنطقة العربية والتي كانت سلبية، أبقتها هي الأخرى في الصف الخلفي وكان ذلك لصالح قطر والتي اغتنمت فرصة غياب الشقيقة الأكبر عن الحدث وبرزت كفاعل.[2]

– هذا بالإضافة إلى وجود حليف دولي قوي يتولى عملية الدفاع عن أمن واستقرار الدولة من التهديدات الخارجية المتمثل في القاعدة العسكرية التابعة للولايات المتحدة الأمريكية والتي يعتبر وجودها في قطر واحدا من أكبر القواعد العسكرية الأمريكية في الخارج، حيث تحتضن قطر أكبر قاعدة عسكرية أمريكية بالمنطقة هذا بالإضافة إلى امتداد التعاون والشراكة بين الطرفين إلى مجالات أخرى خارج المجال العسكري.

– العضوية النشطة لدولة قطر في عدة منظمات دولية وإقليمية في إطار سعيها للعب أدوار محورية على المستوى الإقليمي وكذا في المنظومة الدولية. وقد اختارت قطر هذا التوجه لإدراك صانع القرار القطري ضرورة العمل من خلال المنظمات الدولية وتنشيط العضوية فيها، والمشاركة في مختلف المحافل الدولية وتقديم الدعم لها، فعلى مستوى النظام الإقليمي من خلال المساهمات الفاعلة في مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية، وهو ما أكسب قطر قاعدة قوية من الفعل الدبلوماسي والعمل السياسي الناجح، والخبرة الكبيرة في استضافة وتنظيم المؤتمرات العالمية الهامة، ومن أمثلة ذلك تسلمها رئاسة منظمة المؤتمر الإسلامي لمدة ثلاث سنوات في

1– عبد الخالق عبد الله،" التنافس المقيد :السياسات السعودية والقطرية تجاه الربيع العربي" ، السياسة الدولية، م21، ع.594، (افريل 2013)، ص.1 .

2– سطام الدويلي:" فراغ الدبلوماسية العربية فتح مجال البروز القطري المؤثر"، في:
www.elaph.com/Web/news/2011/11/695841.html (12–02–2016).

الفترة من 2000- 2003، وقبل ذلك حصولها على أحد المقاعد الأربعة المخصصة للقارة الأسيوية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة في 2001. كما تم انتخاب دولة قطر عضوا غير دائم في مجلس الأمن لفترة عامين 2006- 2007 ثم حصولها على الموافقة للانضمام إلى المنظمة العالمية للفرانكفونية بصفة " عضو مشارك" خلال المؤتمر الدوري للمنظمة الذي انعقد في كينشاسا عاصمة الكونغو الديمقراطية في أكتوبر 2012.[1]

في ظل هذه الاعتبارات فإن قطر أخذت على عاتقها ملء هذا الفراغ المنسجم مع توافق دولي وقبول فئات شعبية عربية بهذا الدور الذي ساهمت فيه التغطية الاعلامية لقناة الجزيرة وأداتها المالية.

المطلب الثالث : أهداف السياسة الخارجية القطرية

لكل سياسة خارجية أهداف ودوافع يعمل صناع القرار على تحقيقها بما يتناسب مع الموارد المادية والمعنوية المتاحة ويكون ذلك من خلال برامج مسطرة، وهذا ما يشمل السياسة الخارجية القطرية، ويقصد بأهداف السياسة الخارجية القطرية تلك الأوضاع التي تود قطر أن تحققها في البيئة الخارجية، وذلك بالتأثير في النسق الدولي أو في الوحدات الدولية الأخرى، وبصفة عامة تنصرف أهداف السياسة الخارجية القطرية إلى الأهداف التالية:

1. الحفاظ على أمنها وحمايتها من التهديدات الأمنية

من أسمى الأهداف التي تسعى السياسة الخارجية لتحقيقها هو الحفاظ على أمن واستقرار الدولة من أي تهديدات ومخاطر تحدق بها، وهي الحالة بالنسبة لقطر فمع عدم وجود تناسب في المساحة والسكان بين قطر وجارتيها القويتين السعودية وإيران كان من أهم أهداف السياسة الخارجية القطرية ردع جيرانها عن غزوها، مما دفعها إلى أن تتحالف مع قوة دولية كبرى من خارج المنطقة وهي الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بفتح أكبر قاعدة لهذه الأخيرة في المنطقة على الأراضي القطرية لضمان أمنها وحمايتها في مواجهة جيرانها من الشمال والجنوب على حد

1- فاطمة مساعيد،" مستقبل الدور الإقليمي القطري في ضوء الثورات العربية،بين التراجع والتمدد"، دفاتر السياسة والقانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة-الجزائر، جوان 2014.ص 33.

سواء، وكذلك في مواجهة تهديد كون قطر الدولة الوهابية الثانية بعد السعودية جعلها تتخوف من قيام السعودية بضمها في وقت من الأوقات.

بالإضافة لرغبتها في مواجهة مشاكل الحدود المتنازع عليها مع البحرين وخاصة تلك التي تحتوي على حقول الغاز، كما تمتد أجزاء كبيرة من حقول الغاز الطبيعي القطرية على الحدود البحرية مع إيران مما أقنع قطر بأن تتبنى توجها غير صدامي مع إيران حتى في أشد أوقات التوتر بين إيران ودول أخرى وذلك لتجنب الصراع معها مما قد يولد تهديدا لها بأي شكل من الأشكال ولضمان التدفق السلس للغاز.[1]

2. تحقيق المكانة الإقليمية والدولية

بينما يتمثل الهدف الثاني في رغبة وطموح قطر في تحقيق المكانة الإقليمية والدولية والذي يعتبر هدفا أساسيا من أهداف السياسة الخارجية القطرية، وذلك من خلال الخروج من مدار الهيمنة السعودية على دول الخليج العربي، وإدراكا منها لافتقارها للإمكانيات والموارد التي تستطيع من خلالها منافسة السعودية القوة الأكبر في مجلس التعاون الخليجي، اتبعت قطر مجموعة من السياسات المرتبطة بطموحات الأمير الوالد الشيخ حمد بن خليفة وعملت على تحققيها مع وجود الجرأة السياسية النابعة جزئيا من الموارد النفطية الهائلة ومن الحماية الأمريكية، وكل ذلك من أجل ملء فراغ الزعامة الإقليمية.

وهذا يرتبط برغبة النخبة الحاكمة في قطر وعلى رأسها الأمير الوالد حمد بن خليفة ووزير خارجيته السابق الشيخ حمد بن جاسم في الاضطلاع بدور في كتابة تاريخ المنطقة والتأثير في مجرياته من خلال الحرص على تواجد قطر في قلب أحداث المنطقة والتأثير فيها، وأن تدعم مركزها في الإقليم عبر قيامها بدور الوسيط في المنطقة، وبين المنطقة والعالم الغربي من خلال تدخلها في مختلف الأزمات في المنطقة والعمل على حلها وتجنيد الموارد البشرية والمادية لذلك. وهذا بدوره يفسر حرص قطر على الحفاظ على علاقات مع مختلف الأطراف السياسية في المنطقة، خاصة المعادية للغرب، أو التي يتوجس الغرب منها ويجد صعوبة في التواصل معها مثل القوى الإسلامية، وأبرز مثال على ذلك سياسة قطر تجاه الثورات العربية والتي تعتبر في نظر

1- الرنتيسي، **مرجع سابق**،ص.40 .

الكثير من المحللين أنها متعلقة بهدف تحقيق المكانة أو الزعامة الإقليمية في ظل تراجع وغياب العديد من الفاعلين الإقليمين.[1]

3. استثمار موارد البلاد وتوفير الموارد التي تحتاجها.

هدفت السياسة الخارجية القطرية إلى استثمار موارد قطر الهيدوكربونية لتحقيق التنمية المستدامة، ونفس الوقت سطرت برامج لتحقيق مناخ استثماري قادر على جذب الأموال والتقنيات الأجنبية، وجاء من ضمن أهدافها العمل على تسهيل إيجاد بيئة اقتصادية منفتحة ومرنة وقادرة على التنافس في عالم متغير، إضافة إلى السعي لإقامة روابط تجارية واستثمارية ومالية مع دول مجلس التعاون ومع المنظمات الاقتصادية الإقليمية والعالمية.

وتسعى قطر في هذا الإطار إلى بناء اقتصاد متنوع خارج قطاع الهيدروكاربون، يضم مختلف القطاعات الصناعية، الزراعية والخدماتية بما يتماشى والمتغيرات الدولية ويحقق استقرار أكثر للاقتصاد القطري ويمنح قدرة أكبر على توفير الوظائف والفرص للجيل القادم. وجدير بالذكر أنه سوف تساهم مجموعة متنوعة من المؤسسات في حملة تنويع الاقتصاد في قطر، أبرزها: مركز قطر المالي، وبنك قطر للتنمية، وجهاز قطر للمشاريع.[2]

4. العمل على تعويض الخلل السكاني

تواجه قطر مشكلة النمو السكاني المتسارع الناجم عن قوة العمل الوافدة من الخارج في مقابل ضعف في نمو السكان الأصليين، لذلك كان من الأهداف التي وضعتها قطر الموازنة بين ما يترتب على استقطاب هذه العمالة من آثار سلبية محتملة على الهوية الوطنية من جهة وبين المنافع المرتجاة من زيادة العمالة من جهة أخرى من خلال وضع سياسة للاستقدام وإدماج القطاع الخاص في تنفيذ سياسات القوى العاملة. ومن الأهداف التي وضعتها قطر ضمن رؤيتها لعام 2030 تعزيز دور قطر الإقليمي اقتصاديا وسياسيا وثقافيا، وخصوصا في إطار مجلس التعاون الخليجي والجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وتعزيز التبادل الثقافي مع

1- **المرجع نفسه**، ص. 41.

2- **المرجع نفسه**، ص. 42.

الشعوب الأخرى، ورعاية ودعم حوار الحضارات والتعايش بين الأديان والثقافات، والمساهمة في تحقيق الأمن والسلم العالميين من خلال مبادرات سياسية ومعونات تنموية وإنسانية. وذلك كبادرة منها في سبيل تصدير ثقافتها إلى الخارج للحفاظ على موروثها الثقافي من الاندثار في ظل الاكتساح الثقافي الذي تعاني منه من خلال العمالة الأجنبية الوافدة إليها، فهي بذلك تسعى لتعويض الخلل السكاني من خلال الغزو الثقافي الايديولوجي. [1]

المطلب الرابع : أدوات السياسة الخارجية القطرية

لتنفيذ السياسة الخارجية تستعمل الدول عدة أدوات مادية وقيمية تكون قد سخرتها لذلك، وتقسّم أدوات السياسة الخارجية إلى ثماني أدوات محددة، هي :الأدوات الدبلوماسية، والاقتصادية، والعسكرية، والأدوات السياسية الداخلية، والأدوات الاستخباراتية، والأدوات العلمية والتكنولوجية، والموارد الطبيعية، والأدوات الرمزية، ويقصد بها مجموعة الأدوات التي تتضمن محاولة التأثير في أفكار الأخرين، وتشمل أدوات دعائية وأيديولوجية وثقافية.[2]

وتمتلك قطر عدد من الأليات القادرة على تنفيذ سياستها الخارجية، والمتمثلة في الأدوات الدبلوماسية، الاقتصادية، الإعلامية، الثقافية والعسكرية.

1. الأداة الدبلوماسية .

يعتبر العمل الدبلوماسي أحد أهم الأدوات التنفيذية للسياسة الخارجية القطرية، ويشير عدد من المحللين أن قطر قد رسمت سياستها الخارجية على ضوء استراتيجتي : البقاء والرغبة في تحقيق المكانة الإقليمية حيث أنها في أوائل العقد الماضي أظهرت نفسها على أنها الوسيط الرئيس في الصراعات الإقليمية والعربية، وقد هدفت قطر من خلال ذلك إلى تدعيم مركزها في الإقليم عبر صورة الوسيط المحايد الذي يمكن الاعتماد عليه، والمهتم بالسلام والاستقرار.

وقد استخدمت قطر القوة الناعمة في نزع فتيل الأزمات في مناطق التوتر العربية، فقد حالت الدبلوماسية القطرية دون اندلاع حرب بين أريتريا وجيبوتي، كما نجحت في تخفيف التوتر في دارفور ولبنان، واليمن وأفغانستان وكذا بين فتح وحماس، فضلا عن استضافتها للمنتديات

1- **المرجع نفسه**، ص. 43.

2- محمد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط2، 1998)، ص.95.

ومؤتمرات القمة، مما جعلها تبرز بشكل واضح في دور الوسيط، وتبنت قطر دبلوماسية نشطة حيث فتحت آفاقا جديدة للعلاقات في كافة المجالات مع عدد من الدول كإسرائيل وكذلك مع إيران وحماس وحزب الله، وقد خدم هذا الموقف المحايد العديد من المصالح القطرية، إذ ساعد في بناء العلامة الخاصة بقطر كصديقة الجميع في المنطقة،[1] ومنذ أوائل العام 2011 نجحت قطر في لعب دور دبلوماسي بارز في الثورات العربية، وأكدت مكانتها باعتبارها واحدة من الدول التي لها علاقات جيدة، مستفيدة في ذلك من غياب القوى التقليدية في المنطقة والتي كانت منشغلة بأوضاعها الداخلية. وقد تمكنت قطر نتيجة التعامل بسرعة وسلاسة وجرأة في نفس الوقت مع الأحداث المتلاحقة من الانتقال من سياسة الوساطة السلمية، إلى التدخل المباشر في الأزمات والوقوف جنبا إلى جنب مع أطراف الصراع .[2]

2. الأداة الإعلامية.

لا يخفى على أحد أن لوسائل الإعلام دورا كبيرا وواسعا في إدارة وتوجيه الرأي العام الداخلي والدولي، وكذلك من خلاله يمكن أن نتبين طبيعة السياسة الخارجية لدولة من الدول وكذا سلوكها تجاه القضايا التي تتعلق بالسياسة الخارجية من حيث طبيعتها ونوعيتها وقراءتها للأخبار الخام وتوجيهها وتسييسها بما يتلاءم وتوجهاتها السياسية.

وتعتمد قطر على الأداة الإعلامية كإحدى الوسائل الأساسية في سياستها الخارجية وفي ممارسة دورها في المنطقة، حيث كان إطلاق قناة الجزيرة الفضائية من بين المشاريع الأكثر تأثيرا في العام 1996.[3] وقد وظّفت قطر قناة الجزيرة التي قدمت نفسها على أنها صوت الشعوب والمنبر المفتوح لكل من لا صوت له، وتعد فضائية الجزيرة من أهم وسائل القوة الناعمة لدولة قطر، إن لم تكن أهمها على الإطلاق، وذلك راجع للصيت الذي اكتسبته القناة على النطاق الإقليمي والعالمي بفضل هامش الحرية الذي منحته للشعوب وتأثيرها عليها، وخاصة العربية منها والذي لم تكن تتمتع

1-أثير عبد الواحد،" دور السياسة الخارجية القطرية في ظل الأزمات العربية والإقليمية،" **دراسات دولية**،ع. 43.،(مارس 2010)، ص. 118.

2 -Paul Salem, Huib de Zeeuw ," Qatari Foreign Policy: The Changing Dynamics of an Outsize Role" , Carnegie middle east center , Moyen-Orient 31December 2012. ".Available at: http: //carnegie-mec.org/publications/?fa=50967

3- مات ج دافي، **قوانين وأنظمة الإعلام في دول مجلس التعاون الخليجي**، ترجمة نوال الخليلي، (الدوحة: مركز الدوحة لحرية الإعلام)2013، ص.39.

به من قبل، وقد اغتنمت القيادة السياسية في قطر ذلك لصالحها من خلال المزج العلمي فائق الدقة بين " فن الإعلام" و" فن المخابرات" لتعبر من خلال القناة عن سياستها الخارجية عبر إيحاءات تتمثل في تسليط الضوء على هذا الخبر أو ذاك وإدارة الحوارات السياسية حوله. وبذلك جعلت قطر من قناة الجزيرة منبرا لسياستها الخارجية إن صح التعبير ويمكن أن نلمس ذلك من خلال تركيزها على مواضيع الساعة والساحة الإقليمية وأفرادها مع إعطاء أهمية خاصة لبعض القضايا التي تهم قطر بالدرجة الأولى، ولهذا تعتبر الجزيرة أداة مهمة في ترسانة الدفاع عن ثبات دولة قطر، بل تمارس القناة أدوارا هجومية عندما يصعب على الدبلوماسية الرسمية القطرية تحقيق ما تصبو إليه، وعندما تشعر قطر بأن قوى إقليمية تحاول تهميش أو إقصاء الدور القطري، ولا يمكن لدبلوماسيتها الرسمية أن تواجه هذا التهميش مباشرة فإن الجزيرة تكون هي الأداة الأكثر قدرة على المواجهة والتأثير في الرأي العام المستهدف بهدف الضغط عليه للتأثير على حكومته لتغير موقفها في قضية ما، وهنا يظهر تأثير الأداة الإعلامية في السياسة الخارجية القطرية.[1]

3. **الاستثمارات والمساعدات الخارجية.**

تعتبر الاستثمارات والمساعدات الخارجية إحدى أهم أدوات السياسة الخارجية القطرية لتحقيق أهدافها ومصالحها، حيث أنشأت مركز قطر المالي عام 2006 لدعم الأنشطة الاستثمارية، وفيما يخص المساعدات الخارجية فقد اتسعت رقعة المساعدات القطرية لتشمل مناطق جغرافية متباعدة ومتعددة حول العالم، وقد سعت قطر من خلال توسيع رقعة استثمارتها لتوسيع رقعة تأثيرها ونفوذها من خلال المال وذلك لإدراكها لمدى تأثير وسيطرة هذا الخير وخاصة على الدول النامية والفقيرة وكذلك في أوقات الأزمات، حيث قدمت المساعدات الطارئة في العديد من الكوارث الكبرى، مثل : فيضانات باكستان، وزلزال هايتي، وجفاف القرن الإفريقي، وفي حال الأزمات الإنسانية مثل فلسطين ودارفور، وقد بلغت المساعدات والمعونات المقدمة من دولة قطر حكومية وغير حكومية في العامين 2010-2011 ما قيمته خمسة مليارات و337 مليونا و430 ألفا و71 ريالا قطريا تم تقديمها إلى 108 دولة من كافة قارات العالم، وبذلك تكون قطر قد وسعت مناطق تواجدها وتأثيرها في العالم بفضل استثماراتها المالية والتي تعد من أهم الأدوات التي تخدم سياستها الخارجية .[2]

1- ماجد خضير،" مقومات السياسة الخارجية القطرية،" **دراسات دولية**، ع 29، (أفريل 2011)، ص .235.

2- الرنتيسي، **مرجع سابق**، ص.45.

4. الدخول في أحلاف وتكتلات.

كما ذكرنا سابقا أن من أسمى أهداف الدولة القطرية هو الحفاظ على أمنها واستقرارها، ولكن بالنظر لصغر إقليمها الجغرافي وضعف كثافتها السكانية يصعب عليها تحقيق ذلك بمفردها، وبالنظر للمشاكل التقليدية بينها وبين جارتها المملكة العربية السعودية والتي تعمقت بعد امتناع السعودية عن دعم الحكم الجديد في الدوحة منتصف التسعينيات، رأت قطر أن أهم اهتماماتها هو حماية نفسها عبر عقد اتفاقيات أمنية وعسكرية نظرا لعدم قدرتها على حماية نفسها بمفردها، وأنها ستكون أكثر أمنا مع وجود قوة دولية تتولى ذلك، وبالطبع لا يوجد أحسن من المظلة الأمنية الأمريكية.

ووفقا لنظريات العلوم السياسية فإن أمام قطر لتحمي أمنها إما الارتباط بدولة كبرى أو الموازنة بين عدة دول عبر انتهاج سياسات متقلبة حيال هذه الدول لخلق هامش مناورتها الخاص، أو التحالف مع مجموعة دول في المنظمات الدولية، وقد انتهجت قطر سياسة جديدة تجمع بين الخيارات الثلاثة، ولكنها لا تنحصر في أي منها، حيث ترتبط الدوحة بعلاقة أمنية واضحة مع واشنطن كضامن لأمنها أمام التهديدات المحتملة سائرة في ذلك في خيار الارتباط بدولة كبرى.[1] وذلك في استراتيجية معقدة للسياسة القطرية وذلك لضمان الاستفادة من كل الأطراف مع تحديد الأولويات، وبالطبع أولى الأولويات هو ضمان الامن من خلال التحالف الأمني مع الولايات المتحدة الأمريكية. وتعتمد الدوحة كذلك المبدأ الثاني أي الموازنة بين عدة دول، عبر علاقات العمل الجيدة مع تل أبيب، والعلاقات الأكثر من جيدة مع إيران، وبمعنى أخر جمعت قطر تناقضات النظام الإقليمي في الشرق الأوسط ووظفته لمصلحتها، محاولة حماية نفسها من الوقوع تحت هيمنة قوة إقليمية واحدة (السعودية أو إيران)، وهذا ينم عن السياسة البراغماتية التي تتبعها الدولة القطرية والتي كانت تنص على تجنب الصراعات وعلى أن تكون قطر صديقة الجميع. ولم تستخدم قطر البديل الثالث المتاح نظريا أمام الدول الصغيرة، أي التحالف مع مجموعة دول في المنظمات الدولية، لكن عوضته بعلاقاتها التي تشبه مروحة عابرة للقارات وتجمع فرنسا مع جنوب إفريقيا مع البرازيل وغيرها، كما أن قطر عض وفي مجلس التعاون الخليجي.[2]

1- ماجد خضير، **مرجع سابق**، ص. 224.

2- الرنتيسي، **مرجع سابق**، ص. 46,

5. الأداة العسكرية.

اعتمدت قطر في سياستها الخارجية الداعمة للتغيير حتى فترة قريبة على الدعم المالي واللوجيستي، وعلى الدعم الإعلامي، واتجهت أخيرا للاعتماد على التدخل العسكري، وعلى الرغم أن قطر تمتلك قوة عسكرية محدودة، حيث أن قوام قواتها المسلحة يبلغ 12 ألف جندي فقط بسبب محدودية تعدادها السكاني، فهي لا تستبعد الأداة العسكرية في تنفيذ أهداف سياستها الخارجية، ولكن يلاحظ في الوقت ذاته، ولاعتبارات خاصة بحجمها، تفضيلها استخدام هذه القوة العسكرية في إطار جماعي، كما أنها تحافظ على وضعها الأمني والدفاعي من خلال اتفاقيات دفاعية مع القوى العسكرية الأكبر، وعلى وجه التحديد الولايات المتحدة الأمريكية، كما ارتبطت باتفاقات دفاعية مع دول أخرى كفرنسا والمملكة المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي.

وقد اتجهت قطر لاستعمال القوة العسكرية في حالة البحرين حيث تم إرسال القوات القطرية، في سابقة من نوعها في إطار قوات درع الجزيرة التي دعمت النظام الحاكم في مارس 2011، كما شاركت قطر عسكريا إلى جانب الإمارات والأردن في عمليات النات والتي لعبت دورا مهما في إسقاط نظام معمر القذافي، وشاركت إلى جانب قوات الثوار في عمليات برية، إلى جانب مشاركتها في فرض المنطقة العزلة.[1]

6. الأداة الثقافية .

لقد استنفدت قطر كل الأدوات المتاحة والفاعلة في سبيل تنفيذ سياستها الخارجية، ومسايرة لمقتضيات ومستجدات النظام الدولي الذي اصطبغ بسمات العولمة والتي تتميز بالغزو الثقافي، عملت قطر على تطوير الأداة الثقافية وتكييفها لتدعيم سياستها الخارجية، ويظهر توظيف هذه الأداة من خلال ثلاث نقاط رئيسية :

– راية الإسلام السياسي : يمثل الإسلام أحد أهم مقومات الشخصيات الخليجية والعربية، ولم تغفل الاستراتيجية القطرية عن هذه النقطة، وذلك لدغدغة مشاعر الناس وتوجيههم عبر الفتوى الشرعية إما الى حيث تريد السياسة أو الى تبرير ما فعلته السياسة وصبغه بلبوس الدين، أي أنها استعملت الدين كورقة رابحة وأداة لسياستها الخارجية وذلك على غرار القوى الإقليمية المجاورة لها والتي تسعى لبسط نفوذها من خلال عامل الدين كإيران وتركيا.

---

1 –Mehdi LAZAR,"Qatar: une politique d’influence entre conjoncture favorable et fondamentaux géographiques". Paris :2012.

وشرعت قطر مؤخراً في بناء وتمتين الصداقات مع الزعامات الاسلامية في العالم العربي لاسيما التيارات التابعة للإخوان المسلمين من خلال التعامل مع هذه الجماعات واحتضانها واستثمار نفوذها. وحسب ملاحظين فقد سعت قطر عبر المال لدعم هذه التيارات التي فازت في الانتخابات أو التي هي بصددها والتي قد يكون لها دور في قادم الأيام، فاستدعت القيادات الإسلامية وتم تبادل الزيارات بين قطر والتيارات الإسلامية، وفتحت المنابر للخطباء.

وقد فتحت الثورات العربية الآفاق أمام قطر لتوسيع دورها عبر التحالف مع تيار الإسلام السياسي في الدول التي شهدت انتفاضات شعبية، من خلال احتضانها لهذه الزعامات السياسية ودعمها على غرار الجماعات الإخوانية في تونس، مصر وليبيا، وتسعى قطر إلى أن تصبح عاصمة الإخوان في العالم، والناطق الرسمي في الوقت الذي تعمل كل من السعودية والإمارات على عدم الابتعاد عن العمق العربي والقومي في علاقتها الخارجية.[1]

– انضمام قطر للمنظمة الدولية الفرانكفونية : من الواضح أن طموحات السياسة الخارجية القطرية أصبحت تتجاوز الحدود الإقليمية، حيث صارت ذات بعد عالمي من حيث التوجه ومن حيث الأهداف، ويبدو أن طموحات الدوحة لم تعد تقف عند حدود التنافس الإقليمي مع جاراتها الكبرى، بل تسعى لتوسيع هامش حركتها على المستوى العالمي، وقد ظهر ذلك جليا خاصة بعد حصولها على الموافقة للانضمام للمنظمة العالمية للفرانكفونية بصفة " عضو مشارك" خلال المؤتمر الدوري للمنظمة الذي انعقد في كينشاسا عاصمة الكونغو الديمقراطية في أكتوبر 2012.

واعتبر ذلك بمثابة كأس توجت بها المساعي القطرية التي كانت حثيثة لدخول الساحة العالمية والإنخراط فيها عبر كل السبل والميادين، والدليل على ذلك هو الانضمام إلى هذه المنظمة بالرغم أنها لا ترتبط معها لا تاريخيا وثقافيا، ولقد مهدت قطر لدخول هذه المنظمة منذ سنوات بعد احتضانها لمعاهد تعليم اللغة الفرنسية في الدوحة، إلى جانب انشائها للمدرسة العليا للتجارة ومؤسسات تعليمية أخرى تدرس باللغة الفرنسية، هذا فضلا عن إطلاقها لإذاعة ناطقة بالفرنسية، هي الإذاعة الفرانكفونية (أريكس أف أم) منذ 2012، ورعايتها لانعقاد أول منتدى عالمي للغة

1 – سفيان فجري،" كيف أصبح الإخوان الحليف الأول لقطر والخصم الأكبر للسعودية والإمارات"، في : http://www.france24.com/ar/20130214- (21-01-2016).

الفرنسية 2012، وركزت قطر خلال حملتها لدخول المنظمة على استضافتها عدد كبير من الأجانب الفرانكفونيين.[1]

– المساعي الثقافية المختلفة : من خلال مشاركة قطر في مساعي ثقافية وعلمية بارزة، وذلك باستضافتها للكثير من المؤتمرات والندوات العلمية وإنشاء جامعات ومراكز أبحاث علمية وجلبت العديد من الخبراء السياسيين الذين قدموا أبحاثا علمية لتساهم في صنع القرار، كما أنها تدعم البحث العلمي ماديا، حيث تضع قطر ميزانية سنوية مخصصة للبحث العلمي تقدر ب6 مليون دولار. وفي هذا السياق قامت باستضافة المؤتمرات العلمية والعالمية وندوات الطاقة والبيئة والمناخ وغيرها، وذلك في إطار استراتجيتها للوصول إلى العالمية، فقامت بتسخير إمكانياتها لخدمة البحوث العلمية وتنظيم المؤتمرات الدولية. كما أنها قامت بعدد من المشاريع الأخرى كمتحف الفنون الإسلامية من الطراز العالمي ومهرجان "ترابيكا" للافلام ومجموعة واسعة من الأحداث الرياضية، مثل كرة القدم الأسيوية 2006 في الدوحة، كرة القدم الأسيوية 2011، الألعاب العربية 2011، مرورا بطلب استضافة كأس العالم لسنة 2022 والفوز بذلك.[2]

1– فاطمة مساعيد، **مرجع سابق**.ص 40.

2– صباح كزيز، **دور السياسة الخارجية لدولة قطر في الحراك العربي الراهن 2010-2014**، رسالة ماجستير غير منشورة .(جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014-2015)،ص .86.

المبحث الثاني : الإعلام القطري

الحديث عن دور الإعلام في السياسة الخارجية يستوجب علينا تحديد مفهوم الإعلام وتحديد مفهوم السياسة الإعلامية باعتبار أن هذا الإعلام يشكل أداة تقوم بوظيفة معينة في ميدان السياسة الخارجية. ويعرف بعض المتخصصين الإعلام بأنه :

"**تشر المعلومات السليمة والدقيقة، بحيث تؤثر في الناس تأثيرًا واعيًا الهدف منه تنوير وتعريف الجماهير بالحقائق لخدمة الحقيقة والمجتمع والأفراد**"

ويبرز الإعلام هنا كنشاط اتصالي لديه مكونات أساسية منها مصدر المعلومات والرسائل الإعلامية والوسيلة أو الوسائل التي تنقل هذه الرسائل إلى جمهور المتلقين والمستقبلين للمادة الإعلامية .

كما يمكن تعريف السياسة الإعلامية بأنها

"**مجموعة المبادئ والمعايير التي تحكم نشاط المؤسسة الإعلامية تجاه عمليات تنظيم وإدارة ورقابة وتقييم ومواءمة النشاط الاتصالي فيها، من أجل تحقيق أفضل النتائج الممكنة في إطار النموذج الإعلامي والسياسي الذي تأخذ به الوسيلة الإعلامية، وأهداف هذه الوسيلة.**" [1]

وتنطلق فلسفة الإعلام القطري من مسلمة رئيسية مؤداها أن الإعلام القوي هو في جوهره انعكاس لواقع قوي متحرك، ومن هنا كان الجهد الإعلامي بمؤسساته المختلفة وبشتى رسائله المسموعة والمرئية والمقروءة، مرآة صادقة لحركة التنمية وبناء المجتمع الجديد بكافة جوانبها، وتعبيرا عن التطلعات الطموحة التي تهدف إلى تحقيقها. ولدراسة الإعلام القطري علينا أولا دراسة مسيرته التاريخية.[2]

1- محمد عارف عبد الله، **دور قناة الجزيرة الفضائية في إحداث التغيير السياسي في الوطن العربي : الثورة المصرية نموذجا**، ماجستير غير منشورة(نابلس: كلية الدراسات العليا جامعة النجاح ،2012)، ص.

2- دولة قطر، وزارة الإعلام القطرية، **الكتاب السنوي لقطر**، 2000، ص.90.

المطلب الأول : تاريخ الإعلام القطري

رسم الإعلام في قطر بتعدد وسائله منذ سنوات خطا متميزا، عنوانه الانفتاح واستثمار الكفاءات الوطنية والعربية، ومواكبة التطور السريع في تكنولوجيا الاتصال والبث التلفزيوني والفضائي.

ويعد الاعلام في قطر من أقوى الوسائل المؤثرة في قضايا الوطن العربي، حيث وقف بكل أنواعه مناصرا للحقوق العربية في الحرية والكرامة، ومساندة القضايا الوطنية والدولية العادلة، انسجاما مع الاختيار الذي سارت عليه قطر بتحرير المجال الإعلامي، ورفع رقابة الدولة عن وسائل الاعلام، ورفع الرقابة عن الصحف المحلية، لإفساح المجال أمام مزيد من حرية التعبير للمواطنين والمثقفين، وهو النهج الذي ما يزال مستمرا في ظل القيادة الحالية لسمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر.

وقد تم حل وزارة الإعلام بناء على القانون رقم خمسة (5) الصادر عام (1998)، وتأسيس المجلس الوطني للثقافة والفنون، وكذلك هيئة الإذاعة والتلفزيون، ثم تأسيس المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (ict QATAR)، بناء على المرسوم الأميري رقم 36 لعام 2004.[1] ومنذ تلك الفترة شهد الإعلام القطري انطلاقة جديدة تتمثل في حرية التعبير وإلغاء الرقابة، وقد أدى ذلك إلى تعزيز دوره في بناء المجتمع، ومن هذا المنطلق فقد تواصلت جهود أجهزة الإعلام في الدولة لترسيخ وتحقيق الرسالة الإعلامية التي تتماشى مع حرية الرأي الآخر، مع الحرص على العمل لخدمة القضايا الوطنية والخليجية والعربية والإسلامية. وقد ساهم في ذلك عدة مؤسسات تم إنشاؤها بغرض الحرص على حرية الإعلام وارتقائه إلى المستويات المطلوبة بما يتناسب مع تطور الإعلام العالمي. ومن هذه المؤسسات نذكر:

1- محمد الشياظمي،"مسيرة تطور الإعلام القطري،" في : http://www.dc4mf.org/ar/content/7081 . (15-03-2016).

المؤسسة القطرية للإعلام

تم إنشاؤها سنة 2009 بمقتضى قرار أميري رقم 09 لسنة 2009 أصدره الأمير الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، ونص القرار علي أن تنشأ مؤسسة عامة تسمى (المؤسسة القطرية للإعلام)، تكون لها شخصية معنوية وموازنة تلحق بموازنة مجلس الوزراء وتدار علي أسس تجارية، كما نص القرار علي أن تتبع المؤسسة مجلس الوزراء ويكون مقرها مدينة الدوحة، كما تم إصدار القرار الأميري رقم (10) لسنة 2009 بتعيين سعادة الشيخ حمد بن ثامر آل ثاني رئيساً للمؤسسة القطرية للإعلام، وسعادة الشيخ جبر بن يوسف بن جاسم آل ثاني رئيساً تنفيذياً للمؤسسة.

وتتدرج تحت مهامها متابعة إذاعة قطر، وتلفزيون قطر، وإذاعة صوت الخليج، وقناة الدوري والكأس. وتهدف المؤسسة إلى تحقيق الرسالة البناءة للإعلام الإذاعي المسموع والمرئي بكفاءة ومهنية عالية، وبث الخدمة الإذاعية والتلفزيونية داخل الدولة وخارجها، ودعم وتطوير أجهزة المؤسسة ومرافقها، وفقاً للأساليب العلمية الحديثة.[1]

وتتمثل اختصاصاتها فيما يلي:

1. بث الخدمة الإذاعية والتلفزيونية داخل الدولة وخارجها، ودعم وتطوير أجهزة المؤسسة ومرافقها، وفقا للأساليب العلمية الحديثة.
2. تخطيط، وتطوير، وإنتاج، وتسجيل، وتوثيق، وإعداد، وتوفير، وتقديم البرامج والمواد والأعمال والخدمات الإذاعية والتلفزيونية المحلية والعالمية، وتسويقها بالبيع أو التأجير في الداخل والخارج.
3. التعاقد مع الجهات الحكومة والخاصة في الدولة، والمؤسسات والمنظمات الخليجية والعربية والدولية، لإنتاج وتبادل وتسويق البرامج والأعمال الإذاعية والتلفزيونية.
4. تملك جميع الأموال الثابتة والمنقولة اللازمة لإنشاء وتشغيل المحطات الإذاعية والتلفزيونية التابعة لها.

1- **المكان نفسه.**

5. شراء، واستئجار، وتسويق المواد والأعمال والخدمات الإذاعية والتلفزيونية من خلال الوسائط الرقمية والوسائل التكنولوجية الأخرى.

6. بث، وإعادة بث، واستقبال، وتسجيل، ونقل الأخبار والمعلومات والبرامج والخدمات الإذاعية والتلفزيونية عبر البث الأرضي والأقمار الصناعية.

7. تملك حقوق الأداء والتأليف والنشر وأسماء الشهرة التجارية للبرامج والأعمال الإذاعية والتلفزيونية التي تنتجها أو تستخدمها وتملك حقوق البث للمهرجانات الفنية والبطولات الرياضية والمسابقات والأحداث ذات الصلة داخل الدولة وخارجها.

8. إبرام العقود والاتفاقيات ومذكرات التفاهم اللازمة لممارسة أنشطتها، بالتنسيق مع الجهات المختصة.

9. إنتاج وبث الاعلانات وغيرها من وسائل الدعاية التجارية والتعامل مع مختلف أنظمة الرعاية الخاصة للبرامج والأعمال والخدمات الإذاعية والتلفزيونية بما لا يخل بقيم وتقاليد المجتمع.

10. إدارة واستثمار مواردها المتحققة من أنشطتها في المجالات التي تتفق وطبيعة عملها وفقا للإجراءات المقررة قانونا.

11. تأسيس الشركات بمفردها أو مع الغير، وتملك الشركات القائمة أو المساهمة فيها، سواء في الداخل أو الخارج، وذلك في المجالات التي تتفق وطبيعة عملها.[1]

مركز الدوحة لحرية الإعلام

أنشأ بمقتضى القرار رقم 86 لسنة 2007 الذي أصدره الأمير الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني القرار، وتم افتتاحه سنة 2008 وبحيث يكون مقرها بمدينة الدوحة مع جواز أن إنشاء مقر لها داخل وخارج دولة قطر، فقد قضى القرار بأن يهدف المركز إلى دعم وتعزيز حرية الإعلام، وعلى النحو المبين بوثيقة تأسيسه ونظامه الأساسي.

1- مؤسسة قطر، "الإعلام،" في: http://www.qf.org.qa/media-ar .(15-03-2016).

وتعتبر حرية الصحافة والإعلام المتميز عنصران حيويان لتمكين المواطنين من المشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية، كما تعتبر وسائل الإعلام ذات الأداء المتميز عاملا حاسما في خلق مجتمعات صحية واقتصاديات مستدامة.[1]

وترتكز أنشطة مركز الدوحة لحرية الإعلام على ثلاث مجالات هي: المساعدة المباشرة للصحفيين والمؤسسات الإعلامية، والصحفيين والمؤسسات الإعلامية الذين يتعرضون للمضايقات والاحتجاز وسوء المعاملة، نتيجة لنشاطهم المهني، خاصة في أوقات الأزمات حيث تحق لهم المساعدة المباشرة سواء كانت مالية أو غيرها، وأيضا في حالات الكوارث الطبيعية في المناطق الفقيرة، فإن المركز يقدم المساعدة لتمكين وسائل الإعلام من استئناف عملها لإبقاء السكان على علم بمجريات الأحداث، إذ أن المعلومات والأخبار تصبح ضرورة ملحة في أوقات الحاجة.

وحيث أنه لا معنى لحرية الإعلام دون صحافة نوعية فإنه من الضروري إيجاد توازن بين حرية الإعلام وأخلاقيات المهنة، ومن هنا ينظم مركز الدوحة دورات تدريبية حول المعايير الدولية للصحافة لصالح الطلاب والصحفيين، كما ينظم ورش عمل حول الوعي القانوني والحماية القانونية للصحفيين، وسلامة الصحفيين، والنفاذ إلى المعلومات، وتطوير صحافة المواطن، والبحث والتفكير والذاكرة.

من ضمن أهداف المركز تشجيع حرية الصحافة من خلال محو الأمية الاعلامية والمعلوماتية، ففي نهاية المطاف سيؤدي مح والأمية الإعلامية إلى زيادة فرص الحصول على المعلومات وتسهيل التدفق الحر للأفكار.

كما ينظم المركز المناظرات والندوات والمؤتمرات ولجان البحوث والدراسات حول حرية الصحافة، والتشريعات الإعلامية، والنفاذ إلى المعلومات والآثار المترتبة على التغيرات التكنولوجية ووسائل الإعلام الجديد وشبكات التواصل الاجتماعي.[2]

1- الشياظمي، **مرجع سابق**.

2- مركز الدوحة لحرية الإعلام،" رسالة المركز،" في : http://www.dc4mf.org/ar/content/122. (16-03-2016).

المطلب الثاني :الإعلام الفضائي

1. وكالة الأنباء القطرية

أنشئت وكالة الأنباء القطرية في 25 من ماي وعام 1975م بموجب المرسوم الأميري رقم 94 لسنة 1975، لتكون بذلك ثاني وكالة أنباء خليجية متخصصة في أخبار منطقة الخليج ولتصبح أحد منجزات المسيرة القطرية في المجال الإعلامي.

وشهدت الوكالة على مدار تاريخها تطوراً نوعيا وكمياً من حيث ساعات العمل والمضمون، فقد بدأت البث لمدة نصف ساعة يومياً، ثم ارتفعت تدريجياً إلى أن أصبح البث على مدار 24 ساعة. وبتعاقب الأعوام مع ما يصاحبها من تغيرات كان لابد من نقلة نوعية كبيرة للوكالة تدفعها للأمام وحدث ذلك فعلاً بصدور القرار الأميري في الثاني عشر من شهر سبتمبر عام 2007 بتنظيم وكالة الأنباء القطرية وتحديد اختصاصاتها ومهامها.

وتحرص "قنا" في كل ما تبثه من أخبار على الصدق والموضوعية والحيادية وتتابع أولاً بأول كافة الأحداث التي تهم دولة قطر على مختلف الأصعدة داخلياً وخارجياً.

وقد أسهمت وكالة الأنباء القطرية من خلال رئاستها لاتحاد وكالات الأنباء العربية (فانا) على مدار عامين في تعزيز العمل الإعلامي العربي لتصبح وكالات الأنباء العربية أكثر تطورا من خلال التقنيات والتكنولوجيا التي تستخدمها.

كما تتمتع "قنا" بعضوية مجمع وكالات أنباء دول عدم الانحياز والاتحاد الدولي للصحف، واتحاد وكالات أنباء منطقة جنوب شرق آسيا والباسيفيك إضافة إلى أنها عض والمجلس التنفيذي لاتحاد وكالات الأنباء الإسلامية.[1]

وأثمرت السياسة التي تتبعها وكالة الأبناء القطرية في عملها وحرصها على تطويره في تعزيز شبكة المراسلين في الخارج وزيادة عدد المحررين والصحفيين في المركز الرئيسي في ارتفاع

1- وكالة الأنباء القطرية،" عن قنا"،في : http://www.qna.org.qa/AboutQNA/Vision، (16-03-2016).

عدد الأخبار التي تبثها الوكالة فقد بلغ العدد الإجمالي للخدمة الإخبارية لـ"قنا" خلال عام 2013، 56167 خبراً تم بثها من خلال نشرتها العامة ونشراتها التخصصية.[1]

إدارات الوكالة

تستعين وكالة الأنباء القطرية في مواصلة رسالتها بكوادر على أعلى مستوى من خلال خمس إدارات رئيسية تتألف منها وهي :

إدارة الأخبار، إدارة التحرير والرصد، إدارة الشؤون الفنية، إدارة العلاقات الإعلامية، إدارة الخدمات المشتركة.

2. الإذاعة

كان انطلاق إذاعة قطر في 25 من شهر جوان 1968 باكورة الجهد الإعلامي واللبنة الأولى في الصرح الذي أخذ يتنامى ويتكامل منذ ذلك التاريخ. وقد بدأت الإذاعة بفترة قصيرة مدتها 5 ساعات باللغة العربية على الموجة المتوسطة، واتسعت دائرة البث الإذاعي منذ ذلك التاريخ أصبحت الآن تشمل أغلب أقطار الوطن العربي وأوروبا وأجزاء من أسيا.

يعتبر البرنامج العام العمود الفقري للخدمات التي يقدمها إذاعة دولة قطر لمستمعيها في كل مكان، وتحمل البرنامج العام منذ نشأته العبء الأكبر في تحقيق الأهداف العامة، والتعريف بالهوية القطرية من حيث ثقافتها وتاريخها وحضارتها ونهضتها الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية سواء على المستوى المحلي أو العربي أو الدولي.

وكان لإذاعة قطر دورا إعلاميا مهما في إبراز الأنشطة والفعالية التي تشهدها الدولة، من خلال ما تقدمه من برامج وتقارير في هذا المجال إضافة لاستقطاب شريحة من المستمعين على المستوى المحلي والخليجي والعربي.

وتمتلك قطر عدة قنوات إذاعية أهمها: إذاعة قطر، إذاعة صوت الخليج، إذاعة القرآن الكريم، إذاعة الريان، QBS إذاعة، وOryx إذاعة.[1]

1- **المكان نفسه**.

3. التلفزيون

كان افتتاح المرحلة الأولى من تلفزيون قطر في منتصف أوت 1970 إضافة بارزة إلى الصرح الإعلامي في قطر إلى جانب الوسائل الأخرى المقروءة والمسموعة وبدأ البث بمعدل ثلاث إلى أربع ساعات في اليوم، وفي أول جويلية 1974 افتتح الأمير الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني المرحلة الثانية للتلفزيون ومحطة البث الملون، أما في عام 1982 بدأ بث مخصص للبرامج الناطقة باللغة الإنجليزية، وكانت بداية البث الفضائي لتلفزيون قطر في ديسمبر من عام 1998، وتحرص إدارة تلفزيون قطر باستمرار على تطوير وتحديث أجهزة التلفزيون ليلعب دورا في إبراز وجه قطر المشرق.

من أهم القنوات التلفزيونية الموجودة في قطر حاليا نذكر: قناة قطر(تلفزيون قطر)، قناة الريان الفضائية، تلفزيون الريان 2، تلفزيون ج للأطفال، قناة براعم، قنوات الجزيرة، قناة الدوري والكأس.[2]

- شبكة الجزيرة الفضائية

قناة الجزيرة هي قناة فضائية إخبارية عربية، أسستها دولة قطر في العام 1996 وتبث منها، وتغطي الأخبار وما يتعلق بها بالدرجة الأولى.

عندما بدأت الجزيرة بثها كانت تبث لمدة ست ساعات يوميًا فقط، ثم ازدادت فترة البث إلى اثنتي عشرة ساعة حتى وصلت إلى أربع وعشرين ساعة يوميًا وذلك في 01/01/ 1999.

اليوم تمتلك الجزيرة شبكة كاملة من القنوات والمؤسسات والمراكز، كما تمتلك أكثر من خمسين مكتب منتشرة في أنحاء العالم ويعمل فيها مئات الصحفيين والفنيين والموظفين من مختلف الجنسيات العربية ومن جنسيات أخرى غير عربية أيضًا، وتبث على عدد من الأقمار الصناعية، وهي تعتمد على أحدث التقنيات والأنظمة التكنولوجية لتعرض الأخبار والتقارير الحية والمباشرة والبرامج المختلفة، مستفيدة من التمويل الهائل المرصود لها. ونجحت من خلال توليفة إخبارية متميزة وبرامج حوارية ساخنة ووثائقيات متقنة واستضافتها لأشخاص من مختلف الاتجاهات والمشارب السياسية والفكرية والأيديولوجية في جذب أعداد كبيرة من المشاهدين العرب.[3]

1- الشياظمي، **مرجع سابق.**

2- الشياظمي، **مرجع سابق.**

3- حسينة بوشيخ، **برامج الرأي في قناة الجزيرة الفضائية** (الجزائر: دار الوسام العربي،ط.1،2011)،ص.126.

تعد الجزيرة اليوم شبكة متكاملة ومتنوعة تقدم الخدمات المتنوعة منها الإخباري والتدريبي والبحثي، وفي مجالات عديدة مثل الأخبار والوثائقية والرياضة والأطفال. بالإضافة للجزيرة الإخبارية الأم والتي تقدم خدمات الأخبار والتحليلات السياسية والبرامج الحوارية والفقرات الاقتصادية والرياضية وقراءات في الصحافة، فهناك قناة الجزيرة مباشر والتي تقدم خدمة النقل المباشر للأحداث حول العالم من تظاهرات ومؤتمرات وندوات وخطابات وغيرها من الأحداث الهامة[1].

كما افتتحت الشبكة قناة الجزيرة مباشر مصر وذلك بعد الثورة المصرية، والتي كانت تعنى بنقل الشأن الداخلي المصري على مستويات مختلفة، وتقوم بتغطية الأحداث الجارية في مصر ولكن تم إغلاقها لاحقا. بالإضافة إلى الجزيرة الإنجليزية وهي قناة إخبارية عالمية ناطقة باللغة الإنجليزية ولديها نفس نهج القناة الإخبارية الأم تقريباً من حيث الشكل والمضمون، كما تبرز قناة الجزيرة البلقان وهي أحدث قنوات ومؤسسات الشبكة وتبث بلغة إقليم البلقان وهي موجهة لدول البلقان وتتناول الشأن البلقاني، وهي قناة إخبارية سياسية تبث الأخبار والبرامج الحوارية والتقارير.[2]

تمتلك شبكة الجزيرة أيضًا القناة الوثائقية التي تبث برامج وثائقية منوعة معدة ومصورة ومنتجة بطريقة مهنية عالية الجودة، بالإضافة إلى قناة خاصة بالأطفال، حيث تقدم برامج ترفيهية وتعليمية منوعة خاصة بالأطفال، فيما تمتلك الشبكة" ترسانة "من القنوات الرياضية المتخصصة بعضها مفتوح والبعض الآخر خاضع لنظام الترميز السري" الدفع المسبق للمشاهدة" وعددها بالمجمل سبع عشرة قناة، وهي تمتلك مجموعة كبيرة من حقوق البث للبطولات والمباريات الرياضية المنوعة، وأهمها باقة قنوات bein sport التي ينطلق بثها من فرنسا وتختص في البرامج الرياضية تتضمن 10 قنوات .[3]

1- فيصل بن جاسم بن محمد الأحمد آل ثاني، **إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات الإعلامية، بالتطبيق على قناة الجزيرة الفضائية** (بيروت: دار المعرفة، ط.1، 2008)، ص.460.

2- عارف عبد الله، **مرجع سابق**، ص. 91.

3 - الجزيرة نت،" من نحن"، في: http://www.aljazeera.net/portal/pages/%D9%85%D9%86-%D9%86%D8%AD%D9%86 . (12-02-2016).

- قناة الريان

هي إحدى أذرع شركة "الريان للإعلام والتسويق"، التابعة للمكتب الهندسي الخاص، وهي الشركة التي انتجت في الأعوام الماضية ومن خلال شركة الريان للإنتاج مجموعة من الأفلام والبرامج لصالح اللجنة المنظمة لاحتفالات اليوم الوطني للدولة.

وتتبنى القناة رؤية قطر الوطنية 2030، وتطمح أن تكون من الوسائل الاعلامية المساندة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال ثلاث وظائف رئيسية هي "التنمية والتوعية والترفيه" التي ستترجمها القناة إلى مزيج برامجي يمثل استراتيجتها الإعلامية.

وقناة "الريان" هي قناة منوعة تستهدف المجتمع القطري كجمهور أساسي، وتراعي خصوصية هويته الوطنية وتطلعاته، وتهدف إلى العمل على تنمية المجتمع وتوعية فئاته، بما يساهم في تحقيق رؤية قطر الوطنية، إضافة إلى الترويج لقيم الفضيلة والايجابية وأصالة التراث القطري، ودعم التواصل الاجتماعي، وإذكاء روح التنافس والتفكير الإبداعي بين فئة الشباب بشكل خاص وعموم شرائح المجتمع بشكل عام، كما ستقدم كل ما هو مفيد وضمن إطار يجمع بين الفائدة والترفيه باستخدام أفضل تقنيات الإنتاج والبث.

كما أن القناة ستواكب العصر بإعلام خلوق مستبصر يساند نهضة قطر ويساهم في تحقيق التنمية المستدامة.[1]

المطلب الثالث :الإعلام المكتوب

1. الصحف

تعيش الصحافة في قطر في فضاء منفتح مع رفع الرقابة عنها وإعطائها الدور المنوط بها، للعمل على نهضة قطر والإسهام في نشر قيم الحرية والديمقراطية الإعلامية، ليس في قطر فقط وإنما على مستوى العالم العربي والإقليمي.

وتحظى الصحافة القطرية بمصداقية كبيرة في الوسط المجتمعي، وتعمل من خلال استراتيجية صادقة بناءة، تهدف إلى توعية الفرد والمجتمع بالمستجدات الإخبارية المحلية والعربية والعالمية، بمستوى كبير من الدقة والتميز.

1- الشياظمي، **مرجع سابق**.

وهي اليوم تعالج الكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية على صفحاتها، مما جعلها في ريادة المجال الصحفي، ليس فقط على المستوى المحلي، بل عربيا وخليجيا.[1]

ومن يعود إلى الصحافة القطرية في الماضي، يرى الفرق الكبير الذي وصلت إليه الصحافة القطرية الحديثة، من خلال التقدم في طرح الخبر والتقدم في التقنية المستخدمة، والتقدم في المجال الأكاديمي المتخصص في طرح الموضوعات التي تمس الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحلية والخليجية والعربية بل والعالمية.

وقد ظهرت الصحافة القطرية في السبعينيات من القرن الماضي، استجابة للتطورات السريعة التي شهدها المجتمع القطري في مختلف النواحي الثقافية والاقتصادية والاجتماعية.

وفي عام 1961 صدرت أول صحيفة رسمية معنية بنشر التعاميم والبيانات والقوانين والمراسيم الأميرية، وفي عام 1969 أصدرت إدارة الإعلام مجلة "الدوحة الثقافية"، وفي عام 1970 أصدرت وزارة التربية والتعليم مجلة "التربية" وهي فصلية تهتم بالثقافة والتربية، وفي العام نفسه صدرت أول مجلة أسبوعية سياسية جامعة وهي "العروبة"، كما صدرت مجلة " Gulf News"، ثم توقفت عن الصدور عام 1971، وفي عام 1972 صدر العدد الأول من جريدة "العرب"، إلا أنها توقفت عن الصدور بعد ذلك، ثم عاودت الصدور عام 2007، وهي اليوم تتنافس مع صحف عربية أخرى هي "الوطن" 1995 و"الراية" 1979 و"الشرق" 1985 وكلها يوميات تهتم بالشؤون السياسية، الى جانب ثلاث صحف ناطقة باللغة الانجليزية، حيث تعتبر "Gulf Times" أول صحيفة قطرية باللغة الانجليزية، كما تصدر صحيفة "The Peninsula " عن دار الشرق، فيما تصدر صحيفة " TribuneThe Qatar " عن دار الوطن.

وقد صدرت مجلة " الوعد" عام 1974، وصدرت مجلة "الجوهرة" النسائية عام 1977، أما أول جريدة رياضية "الدوري"، فقد صدرت عام 1978.

1- **المرجع نفسه.**

وبسرد تاريخي لأهم محطات تجربة الصحافة المكتوبة بدول قطر من سنة 1961 طبعت لأول مرة الجريدة الرسمية القطرية، وتبعتها مجلة "المشعل" الخاصة بالنفط والطاقة، وكذا مجلة "الدوحة" سنة 1970، بالإضافة إلى مجلة "الأمة" التي صدرت سنة 1982 وهي شهرية إسلامية تهتم بالشؤون الإسلامية والفكر الإسلامي وقضايا ثقافية إسلامية.[1]

2. **المواقع الإلكترونية.**

تعتبر قطر في مقدمة دول المنطقة من ناحية تطور وسائل التواصل الاجتماعي فيها، حيث بدأت تظهر مواقع إلكترونية تعنى بالأخبار، كما أصبح الناس يقبلون على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي "فيس بوك" و"تويتر" بشكل كبير.

- مركز الجزيرة للدراسات

انبثق مركز الجزيرة للدراسات عن شبكة الجزيرة سنة 2006 وهو مؤسسة بحثية تعنى بتعميق مقومات البحث العلمي وإشاعة المعرفة عبر وسائل الإعلام وتكنولوجيا الاتصال ، مساهمة منها في الارتقاء بمستوى المعرفة وإغناء المشهد الثقافي والإعلامي وإثراء التفكير الاستراتيجي في العالم العربي، وتتضمن إصدارات المركز الكتب وأوراق الجزيرة إلى جانب التقارير ومتابعة والمؤتمرات والندوة الشهرية التي يقيمها المركز فضلا عن عرضه للأطروحات الجامعية.[2]

- المواقع الإخبارية(موقع الدوحة نيوز).

موقع "الدوحة نيوز" تحول إلى المصدر المفضل للأخبار بالنسبة للكثيرين من المقيمين والوافدين ، حيث يقدم الكثير من المعلومات والأخبار التفاعلية الحديثة، وفي مواضيع مختلفة.

شيئا فشيئا بدأ الموقع الإلكتروني الذي أطلق في العام 2009 ينمو يستقطب قراء أكثر كل يوم، بعدما أحس الكثيرون أنه يقدم أخبارا تتميز بكثير من المصداقية والشفافية لا توجد عند الصحف وبقية مصادر الأخبار الأخرى في قطر، وكان نمو موقع "الدوحة نيوز" وسمعته المتزايدة

1- وكالة الأنباء القطرية،" الصحف القطرية"، في : http://www.qna.org.qa/MediaWebSites/QatarNewspapers (27-03-2016).

2- مركز الجزيرة للدراسات،" الرؤية والأهداف"، في: http://studies.aljazeera.net/ar/about/aboutstudies(27-03-2016).

كمصدر رئيسي للأخبار مؤشر على اتجاه عالمي من طرف القراء إلى وسائل الإعلام الإلكترونية والاعتماد عليها كمصدر للأخبار.

ومن هذا المنطلق لا تختلف قطر عن غيرها من دول العالم، حيث بدأ الناس يقبلون على استخدام مواقع التواصل الاجتماعي مثل "تويتر" و"فيس بوك" و"انستغرام" وغيرها لتبادل المعلومات والأخبار وذلك راجع للرغبة في الحصول على الأخبار العاجلة وسهولة الوصول إلى المعلومات التي وفرتها التقنية الجديدة دفعت الكثيرين في قطر للبحث عن طرق لمعرفة ما يجري في البلاد وخلفياته، فضلا عن التواصل مع الآلاف عبر العالم، كلها أمور أسهمت في انتشار موقع الدوحة نيوز وغيره من المنصات الإعلامية الإلكترونية الأخرى.

وبالنسبة للقضايا التي يقوم الموقع بمعالجتها فهي القضايا الاجتماعية التي تحظى بالكثير من النقاش والمتابعة على صفحات الموقع ، وخصوصا تلك التي تتعلق بالعادات والتقاليد القطرية، وعادات وتقاليد المقيمين والثقافات المختلفة، مثل قضايا تعاطي الكحول والاحتشام وغيرها، وتنال حيزا كبيرا من التعليقات والنقاش بين القراء.

موقع الدوحة نيوز تفوق على مواقع أخرى مشابهة في قطر، وأثبت أن وسائل التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية تنمو هنا بشكل كبير وتزداد شعبيتها بشكل مستمر. ويبدو المستقبل مشرقا بالنسبة للموقع ، الذي يأمل القائمون عليه أن يتوسع ويتطور خلال الفترة القادمة.[1]

- وسائل التواصل الاجتماعي

أحدثت وسائل التواصل الاجتماعي ثورة في وسائل الاتصال في جميع أنحاء العالم، ولم يتغيّر هذا الاتجاه منذ عدّة سنوات، فوسائل التواصل الاجتماعي ترتبط بالأشخاص، والأحداث والعلامات التجارية، وما زال دورها في الحياة اليومية يزداد نموّاً، وفي الواقع أصبحت جزءاً لا يتجزّأ من حياة أي مستخدم انترنت تقريباً. ولا يختلف الشباب في العالم العربي –بما فيهم الشباب القطري– عن نظرائهم في الغرب من حيث مواقع التواصل الاجتماعي المفضلة.

1– مركز الدوحة لحرية الإعلام،" الدوحة نيوز. نموذج الإعلام الإلكتروني في قطر"، في: http://www.dc4mf.org/ar/content/3337 (27-03-2016).

ولا شك، أن "فايسبوك" يبقى الشبكة الاجتماعية الأكثر شعبية في المنطقة، إذ يستخدمه ما يقارب 94% من مستخدمي الإنترنت، في حين ينشط ما يزيد عن نصفهم على موقع "تويتر"، ويستخدم 46% منهم "غوغل بلاس"، في حين يستخدم فرد من أصل سبعة تطبيق "إنستغرام".

وكما هي الحالة في الغرب، يتمتع "سناب شات" بشعبية واسعة، ويستخدمه 77% من مستخدمي الإنترنت القطريين.[1]

الجدول رقم 01: أهم وسائل الإعلام الإخبارية في قطر

الإعلام الفضائي		الإعلام المكتوب	
التلفزيون	**الإذاعة**	**الصحف**	**المواقع الإلكترونية**
– قناة قطر – قناة الجزيرة – الجزيرة مباشر – الجزيرة الانجليزية – الجزيرة البلقان – الجزيرة التركية – الجزيرة أمريكا – قنوات bein sport – قناة الريان الفضائية – قناة الدوري والكأس – قناة ج للأطفال – قناة براعم	– إذاعة قطر – إذاعة صوت الخليج – إذاعة الريان – QBS إذاعة – Oryx إذاعة	– العرب – الوطن – الراية – الشرق – Gulf Times – The Peninsula – The Qatar Tribune	– مركز الجزيرة للدراسات – المواقع الإخبارية (موقع الدوحة نيوز) – وسائل التواصل الاجتماعي.

المصدر: من إعداد الباحثة

1- الشياظمي، **مرجع سابق**.

الفصل الثاني :

السياسة الخارجية القطرية والخطاب الإعلامي

تمهيد :

يعتبر الدور الصاعد لقطر في هذه الفترة من خلال مساعيها في القضية الفلسطينية وأحداث الحراك العربي، استمرارا في الواقع لسياستها الخارجية النشطة والمتنامية خلال العقد الماضي، وظهر ذلك في دورها الفاعل في العديد من القضايا التي نجحت في التوسط فيها وحلها في ظل غياب القوى الإقليمية التقليدية. وأبرز القضايا التي نجحت فيها السياسة الخارجية القطرية لدينا قيادة جهود الوساطة في السودان لتحقيق السلام بين الحكومة ومتمردي دارفور، فيما اكتفت القاهرة بمراقبة الوضع لسنوات. وكذلك انخراطها في محادثات مع الحكومة اليمنية والحوثيين ونيلها ثقة الطرفين في ظل غياب حكومة الرياض التي ظلت تراقب الوضع فقط. كما لعبت دورا أيضا في القضية اللبنانية وذلك في الحد من تداعيات الحرب الإسرائيلية على لبنان سنة 2006 كما أنها نجحت في منع لبنان من الدخول في حرب أهلية في سنة 2008 بعد استضافتها للاعبين اللبنانين الأساسيين.

المبحث الأول : القضية الفلسطينية في الخطاب الخارجي والإعلامي القطري.

لعبت السياسة الخارجية القطرية دورا مهما وفاعلا في فتح قنوات الاتصال مع كل من السلطة الفلسطينية في رام الله وحماس في غزة، وكذلك مع الاحتلال الإسرائيلي من خلال العلاقات التي تربطها مع هذا الكيان، ويظهر ذلك من خلال مساعيها للتسوية السلمية بين كل الأطراف، وقد تلخصت مواقف قطر في دعم القضية الفلسطينية عبر العديد من المناسبات، كانت أهمها الانتفاضة الفلسطينية سنة 2000 حيث وقفت إلى جانب الفلسطيني ودعمت السلطة الفلسطينية سياسيا وماديا، واستنكرت الاعتداءات الإسرائيلية. وخلال الحرب الإسرائيلية على غزة 2008-2009 نافست قطر مصر في الدعوة إلى قمة عربية بهدف قيادة جهد منسق لوقف الحرب.[1]

المطلب الأول : السياسة الخارجية القطرية تجاه القضية الفلسطينية.

بعد اندلاع ثورات الحراك العربي تقلص الاهتمام بالقضية الفلسطينية نسبيا وكان ذلك على الصعيد الإعلامي والسياسي ولكن كان لهذه الثورات أثر إيجابي من ناحية أخرى على الدور القطري فقد تمكنت قطر من التأثير بشكل أقوى في ظل غياب القوى الإقليمية التي كانت تنافسها على هذا الدور في القضية الفلسطينية وعلى رأسها مصر وسوريا، وقد برز الدور القطري في عدة مناسبات :

- الحرب على غزة 2012

أثناء العدوان الإسرائيلي على غزة سنة 2012، كان الموقف القطري متناغما مع موقف مصر وتركيا وكثير من الدول العربية، حيث دعمت جهود الوساطة التي قامت بها مصر برئاسة مرسي وقدمت الدعم المالي والسياسي لحكومة حماس بغزة، مع تأكيد التزامها بتعمير ما

1- الرنتيسي، **مرجع سابق**، ص . 139.

دمره الاحتلال أثناء العدوان،[1] كما أنها أكدت على موقفها هذا في الجمعية العامة للأمم المتحدة مع التشديد على إسرائيل للامتثال للشرعية الدولية واحترام مبدأ الأرض مقابل السلام، كما كان لقطر دور كبير في وقف الحرب على غزة ومنع إسرائيل من التمادي للحرب البرية من خلال الاتصالات مع قادة الدول من أجل وقف العدوان على غزة.[2]

والظاهر هنا اختلاف الدور القطري عما كان عليه في السابق، فبملاحظة الموقف القطري من العدوان الإسرائيلي على غزة في 2008-2009 أثناء حكم حركة حماس، وكذلك مع الاجتياح الإسرائيلي للضفة الغربية عام 2002 والذي لا يقل وحشية وعدوانية، اقتصر الموقف القطري على الإدانة الإعلامية دون أي خطوة دبلوماسية أو سياسية، مع الإبقاء على مكتب الإتصال بين الطرفين مفتوحا بحجة أن يمكنها ذلك للتوسط مع الطرف الإسرائيلي لوقف الاجتياح. في حين انفردت قطر بدور مميز خلال العدوان الإسرائيلي على القطاع سنة 2012 من الجهود الدبلوماسية بين الطرفين إلى الدعم المالي والسياسي لحكومة حماس وأخيرا الدفاع عن القضية في المحافل الدولية مدعمة جهودها بحرب إعلامية، حتى أنها ساهمت في وقف الحرب على غزة.[3]

- المصالحة الفلسطينية

بعدما تعثرت الجهود المصرية في انجاز المصالحة الفلسطينية بين حركتي فتح وحماس خلال تنفيذ اتفاق القاهرة، قررت السلطة القطرية مستفيدة من الثورة المصرية، مواصلة هذه المساعي بعدما عملت على متابعتها ودعمها، وفعلا نجحت الدبلوماسية القطرية في فيفري 2012 في الوصول إلى اتفاق المصالحة الفلسطينية بين حركتي فتح وحماس بين جهود مضنية[4]، حيث استضاف أمير قطر كلا من الرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس المكتب السياسي لحركة

1- منذر أحمد زكي شراب، **السياسة الخارجية القطرية في ظل التحولات السياسية العربية 2003-2012**، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الأزهر: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2014)، ص. 130.

2- الرنتيسي، **مرجع سابق**، ص. 148

3- شراب، **مرجع سابق**، ص. 132

4- مي غيث، " الدور القطري ومستقبل العلاقات مع حماس"، في :
http://www.albawabhnews.com/36821 (26-02-2016)

حماس خالد مشعل، ورحبت الفصائل الفلسطينية بالدور القطري في إنجاز المصالحة، لكن تنفيذ هذا الاتفاق لم يتم لأمور تتعلق بإشكاليات التنفيذ بين فتح وحماس.

وكان نجاح مساعي المصالحة الفلسطينية رهانا بالنسبة للسلطة القطرية لافتكاك دور في عملية السلام وامتلاك مقعد على طاولة المفاوضات مع الحرص على الحفاظ على العلاقات مع جميع الأطراف، بخلاف مساعي الدول الأخرى مثل مصر وسوريا وإيران التي كانت تسعى لتقوية الحالة القتالية.[1]

- زيارة الأمير الوالد حمد بن خليفة

بعد حالة الجمود السياسي الفلسطيني والحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة من 2007، قام الأمير الوالد حمد بن خليفة في 24 أكتوبر 2012 بزيارة ذات طابع دبلوماسي اقتصادي إلى القطاع، حيث حملت في طياتها مساعدات قطرية في شكل استثمارات بقيمة 400 مليون دولار تنفق على مشاريع إسكانية وبنى تحتية في القطاع في محاولة منها لإصلاح مخلفات العدوان الإسرائيلي، وحقيقة هذا ما كان يحتاجه القطاع في ظل الحصار الإقليمي الدولي، وبهذا كانت هذه الزيارة بمثابة كسر للحصار الاقتصادي وفي نفس الوقت الحصار السياسي نسبيا، وذلك لما تحمله في طياتها من تحدي لإسرائيل وحلفائها في المنطقة وفي العالم، ونفوذ قطري في فلسطين المحتلة والذي كان نتاج سنوات من المساعي والجهود السياسية والاقتصادية والإعلامية.[2]

كما لازالت هناك عدة مواقف لدعم القضية الفلسطينية تحسب لقطر، مثل دعمها لإعلان الدولة الفلسطينية في الأمم المتحدة مما حقق الاعتراف بفلسطين كدولة مراقبة غير عضو. وكذا دعوتها لإعادة تقييم عملية السلام بعد عشر سنوات من طرحها وكان ذلك خلال اجتماع اللجنة الوزارية لمبادرة السلام العربية في الدوحة في 10 ديسمبر 2012، حيث رأت قطر أن مبادرة السلام لن تظل مطروحة للأبد وأن التجاهل الإسرائيلي لها لم يعد مقبولا، وقد حان الوقت للقيام

1- الرنتيسي، **مرجع سابق**، ص.143.

2- غيث، **مرجع سابق**.

بعملية تجعل من السلام حقيقة على الأرض وليس مجرد مبادرات على ورق وذلك في إشارة منها بأنه الوقت للتغيير للقيام بخطوات عملية بهدف تغيير منحى القضية.[1]

المطلب الثاني : دور الإعلام القطري في القضية الفلسطينية .

كان الإعلام القطري وعلى رأسه قناة الجزيرة حاضرا كأداة فاعلة للسياسة الخارجية القطرية تجاه القضية الفلسطينية منذ بداياته، سواء كان ذلك من خلال تسليط الضوء على السياسة العدوانية الإسرائيلية، أو المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، أو الشأن الفلسطيني الداخلي.

فبالنسبة للأداة الأكثر شهرة ومتابعة " قناة الجزيرة "، كانت البداية بالنسبة للقضية الفلسطينية مع اندلاع انتفاضة الأقصى على أنقاض اتفاقية أوسلو في أواخر سنة 2000، حيث كانت قناة الجزيرة القناة الأكثر شعبية في فلسطين، وفي المنطقة في مجال الشؤون الفلسطينية، فتغطيتها الشاملة والمعمقة والمباشرة في الأغلب لكل جوانب الانتفاضة منحتها الشعبية بين الشعب الفلسطيني بصفة خاصة والشعوب العربية مع أنظمتها بصفة عامة وهذا ما أضاف بشكل كبير إلى رأس المال السياسي للدوحة في صفوف الفلسطينيين والعالم العربي.[2] في الوقت الذي لم تستطع فيه الدبلوماسية القطرية تحقيق أهدافها بالنظر إلى قدراتها آنذاك، هذا بالإضافة إلى المنافسة التي كانت تشهدها من طرف القوى الإقليمية الفاعلة في القضية الفلسطينية أي كل من السعودية ومصر، وذلك على صعيد التفاوض على تفاهمات بين فتح وحماس. كان أفضل حل أمام قطر هو الاستمرار في التغطية الإعلامية من طرف قناة الجزيرة بغرض الترويج الذكي للسياسة الرسمية القطرية.[3]

1- الرنتيسي، **مرجع سابق**، ص. 150.

2- محمد أحمد محمد أبو الرب، **دور قناة الجزيرة في تشكيل العلاقات الدولية لدولة قطر**، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة بيرزيت: كلية الدراسات العليا 2008) ، ص. 87.

3- الرنتيسي، **مرجع سابق**، ص.153.

تراجع نوعا ما خلال الحراك العربي حضور القضية الفلسطينية في الإعلام القطري بما فيه قناة الجزيرة، وذلك راجع للانشغال بتداعيات الحراك العربي على الساحة السياسية العربية وما يمكن أن يحمله من مزايا تتعلق بزيادة للقوة التأثيرية ونفوذ للسياسة الخارجية القطرية في المنطقة. لكن مركزية القضية الفلسطينية تجعل الإعلام القطري ممثلا بقناة الجزيرة حاضرا بقوة في كل الأحداث المهمة وذلك بغض النظر عن انشغاله بأحداث الحراك العربي، ومن جملة هذه الأحداث نذكر: تغطية زيارة الأمير الوالد الشيخ حمد إلى غزة، وتغطية الحرب على غزة في 2012 بما خدم كثيرا مساعي السياسة الخارجية القطرية.

كما قامت في مساء 23 جانفي 2011 بحملة إعلامية لكشف وثائق عن تنازلات كانت السلطة الفلسطينية تعرض تقديمها لإسرائيل، لكنها انشغلت عن هذا الموضوع بتغطية الثورة المصرية التي اندلعت آنذاك واكتفت بوضع هذه الأوراق على موقع خاص في الأنترنت.[1]

ويظل اهتمام القطريين بالقضية الفلسطينية سواء من الناحية السياسية أو الناحية الإعلامية مرتبطا بالسعي إلى امتلاك دور فاعل سواء اتجاه المقاومة التي تقودها حماس في غزة أو التسوية التي تقودها السلطة في رام الله، والدليل على ذلك التناسب الكبير بين العمل السياسي من طرف القيادة السياسية القطرية والعمل الإعلامي لقناة الجزيرة والذي ولد شعبية كبيرة لقناة الجزيرة في الأوساط الفلسطينية بصفة خاصة والعربية بصفة عامة مما سلط الضوء على السياسية الخارجية القطرية وأكسبها مكانة في المنطقة.

1- الرنتيسي، **مرجع سابق**، ص.154.

المبحث الثاني: السياسة الخارجية القطرية والخطاب الإعلامي في الحراك العربي في شمال إفريقيا.

كانت الانطلاقة الأولى للحراك الذي شهدته المنطقة العربية أواخر عام 2010 وتحديدا في تونس ثم مصر وبعدها ليبيا، لينتشر سريعا بعد ذلك في أنحاء الوطن العربي الأخرى. وقد تنوعت الأسباب التي أدت إلى القيام بالحراك والاحتجاجات، وكان على رأسها ما تعانيه البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المنطقة العربية من أمراض.

الجدول رقم 02 : نسب البطالة في بعض الدول العربية التي شهدت حراكا.

الدولة	ترتيب الدول في التنمية البشرية	معدلات البطالة %
اليمن	154	% 15
سوريا	119	% 9,2
مصر	113	% 9,4
تونس	94	%14,7
ليبيا	64	%18,2

المصدر : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،" تقرير التنمية البشرية لعام 2011 "

في ظل أنظمة سياسية استبدادية ديكتاتورية تقمع الشعوب، وتكبت الحريات، وتكمم الأفواه، وتقيد الديمقراطية، وتحرم الشعوب من المشاركة في صنع القرارات. هذا بالإضافة إلى تهميش الشباب وانتشار البطالة والركود الاقتصادي الذي سبب تردي الأحوال المعيشية.[1]

1- خليدة كعصيص خلاص، " الربيع العربي بين الثورة والفوضى،" **المستقبل العربي**،ع .421 (مارس 2014)، ص. 252.

الجدول رقم 03 : فترة حكم الرؤساء العرب في بلدان الحراك.

الرئيس	بداية الحكم	مدة الحكم
محمد حسني مبارك	1981	30 سنة
معمر القذافي	1969	42 سنة
زين العابدين بن علي	1987	23 سنة
علي عبد الله صالح	1978	33 سنة
بشار الأسد	استلم الرئاسة في عام 2000 بعد وفاة والده	أكثر من 12 سنة مع مدة حكم والده أكثر من 42 سنة

المصدر: خالد بشكيط، المشاركة السياسية المرضية في الدول العربية : قراءة في الأسباب والمداخل المفسرة، من أعمال الملتقى الوطني: " التحولات السياسية في المنطقة العربية : واقع وأفاق"، جامعة 20 أوت سكيكدة، 24-25 أفريل 2012.

هذا ما أدى إلى تفجر الأوضاع والذي ساهم فيه هو انتشار وسائل الإعلام البديل، وأدوات الاتصال الحديثة، والقنوات الفضائية، والهواتف المحمولة والانترنت بشكل كبير، في مساعدة الشباب الثائر بمشاركة الأفكار والآراء مما مكنهم من تجاوز العديد من القيود التي فرضتها أنظمتهم الحاكمة على ممارسة حريتهم في التعبير والمشاركة السياسية، فلجأ الشباب الثائر إلى شبكات التواصل الاجتماعي للتواصل مع بعضهم البعض، فكانوا في مقدمة القوى التي خرجت في مظاهرات شعبية في مواجهة الفساد والاستبداد، وللتعبير عن عدم رضائهم عن الأوضاع القائمة، مطالبين بالإصلاح والتغيير .[1]

منذ بدأت بوادر الحراك في المنطقة، ومع اتساع رقعة تأثيره وتداعياته تعددت مواقف الدول وسياساتها الخارجية من حيث التفاعل والتعاطي معه بين مؤيد متحمس لهذا الحراك ومعارض

1- دينا شحاتة، مريم وحيد،" محركات التغيير في العالم العربي، "**السياسة الدولية**، م 31، ع 183 (أفريل 2011)، ص.11.

متشدد ضده، ويمكن للمتتبع للسياسات الخارجية العربية في ظل غياب كبير للدول المحورية وخاصة مصر عن التأثير في مجرى الأحداث أن يلحظ الدور المتزايد والمؤثر الذي لعبته ولا تزال تؤديه دولة قطر حيث كان لها دور متميز عن الكثير من الدول تجاه هذا الحراك.

المطلب الأول: الحراك في تونس

1. السياسة الخارجية القطرية تجاه الحراك في تونس

تعد تونس مهد ثورات الحراك العربي، حيث بدأ الحراك في 17 ديسمبر 2010 في شكل احتجاجات ومظاهرات ترفض تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في تونس تحت عنوان التضامن مع محمد البوعزيزي الذي أضرم النار في نفسه رافضا تقبل الإذلال، إضافة إلى تسريبات ويكيليكس التي تناولت الفساد أوساط عائلة الرئيس زين العابدين بن علي، وهذا ما زاد الأوضاع سوءا ودفع بالآلاف من المتظاهرين إلى الخروج إلى الشارع تعبيرا عن رفضهم لاستمرار الأوضاع على ما هي عليه، مطالبين بالتغيير، لكن سرعان ما تحولت هذه المظاهرات إلى حراك شعبي عارم امتد إلى عدة مدن تونسية على غرار العاصمة تونس، واستطاع هذا الحراك في أقل من شهر الإطاحة بالرئيس زين العابدين بن علي بتاريخ 14 جانفي 2011.[1]

بدأ الاهتمام القطري بالشأن التونسي بشكل واضح في إعلان قطر مساندتها للثورة التونسية باكرا بخلاف بعض الدول التي تحفظت وعارضت الحراك، وهذا كان دليل قوي على الدور الفاعل والنشط للسياسة الخارجية القطرية وتميزها عن بقية السياسات العربية الاخرى تجاه التفاعلات والأحداث والقضايا المحورية في المنطقة. ويبرز تأثير الدور القطري في الحراك التونسي من خلال الدعم السياسي الذي خلق حالة من التجاذب الداخلي في تونس بين التيارات السياسية بحيث يرى كثيرون أن بفضل الدعم القطري للتيار الإسلامي بقيادة حزب النهضة، استطاع هذا الأخير أن يتحكم في مسار الحراك في تونس ويوجهه نحو مرجعية دينية اسلامية.[2]

1- كزيز، **مرجع سابق**، ص.105.

2- شراب، **مرجع سابق**، ص. 148.

فقد كان تأييد قطر للحراك العربي في تونس قويا وبدون تحفظات بخلاف الموقف السعودي الذي كان متحفظا إزاء الاختلافات بين المذهب الوهابي في السعودية والإخوان المسلمين المسيطرين على التيار الإسلامي في تونس.

وقد تجسد هذا التأييد من خلال الزيارات المتبادلة بين مسؤولي البلدين بعد الثورة (سواء في الدوحة أو في تونس)، فقد كان الأمير حمد بن خليفة آل ثاني أول شخصية رسمية قيادية زارت تونس بعد الحراك في 13 جانفي 2012. هذا بالإضافة إلى الزيارات التي قام بها كل من أمسك بزمام السلطة في تونس بعد الثورة إلى الدوحة على غرار الباجي قائد السبسي التي كانت في جويلية 2011 تحت عنوان التعريف بمبادئ الثورة. وكانت هذه الزيارات عبارة عن بداية شراكات تونسية- قطرية على الصعيد السياسي والتي تمخض عنها توحيد مواقف البلدين في العديد من القضايا مثل موقف البلدين تجاه الأزمة السورية.

كما انعكس هذا الدعم القطري للطرف التونسي على التعاون الثنائي بين البلدين ليشمل التعاون الفني والاستثمار والاتصالات والتبادل التجاري والتبادل الثقافي والعديد من الاتفاقيات الاقتصادية التي وقعت بين البلدين وذلك في إطار مساعدة تونس على إعادة بناء اقتصادها بعد الحراك، وحرصت على المضي قدما في هذا المخطط في إطار الزيارات الرسمية التي كانت بين مسؤولي البلدين.[1]

وامتد الدعم القطري لتونس حتى للمجال العسكري حيث تم التوقيع على اتفاقيتين لتعزيز التعاون بين البلدين في هذا المجال، كما تم إشراك تونس في تمرين الصقر الجارح في دولة قطر إلى جانب عدة دول عربية وأجنبية، هذا بالإضافة إلى المعونات القطرية ذات الطابع الأمني التي تلقتها تونس والتي تتمثل في 70 سيارة مصفحة إلى جانب معدات أخرى.[2]

لكن بالرغم من الدور القطري الداعم للحراك في تونس إلا أنها واجهت عدة انتقادات واتهامات في ظل التجاذبات الداخلية في تونس بين التيارات السياسية، وذلك بسبب العلاقة الخاصة للسلطة القطرية مع حزب النهضة الذي يمثل جماعة الإخوان المسلمين التي تربطها

1- الرنتيسي، **مرجع سابق**، ص.68.

2- الرنتيسي، **مرجع سابق**، ص.74.

علاقة تاريخية مع قطر، وتصاعدت حدة الاتهامات لحركة النهضة من قبل خصومها السياسيين والإعلام التونسي

بعد فوزها في الانتخابات التي جرت في 23 أكتوبر 2012 بدعوة أنها فازت في هذه الانتخابات بفضل الدعم السياسي والمالي المقدم من طرف قطر لحركة النهضة خاصة زيارة رئيسها الغنوشي إلى قطر قبيل الانتخابات والتي تم الترتيب فيها لفوز الحركة، وهذا ما فسر من طرف القوى السياسية والإعلام في تونس على أنه تدخلا في الشؤون الداخلية من طرف دولة قطر ومواصلة لمساعيها في بسط نفوذها في العالم العربي، وأدى إلى توجيه انتقادات واتهامات لسياستها في المنطقة.[1]

يتضح لنا من خلال دراسة السياسة الخارجية القطرية تجاه الحراك التونسي أن قطر لعبت دورا جديدا بخلاف دورها التقليدي والذي كان يميز سياستها الخارجية وهو " الوساطة " ففي حالة الحراك التونسي انحازت صراحة إلى صف الشعب والمعارضة في مواجهة النظام الديكتاتوري الذي كان تابع للرئيس بن علي. وبعد نجاح الحراك واصلت قطر مساعيها بدعم الحكومة التونسية سياسيا من خلال التقارب بين قادة البلدين، واقتصاديا من خلال المساعدة في بناء الاقتصاد التونسي والمشاريع الاستثمارية.

2. دور الإعلام القطري في الحراك التونسي

كان لأحداث الحراك في تونس تداعيات مهمة على وضع الإعلام في قطر، حيث لعبت المؤسسات الإعلامية القطرية خاصة قناة الجزيرة دورا مهما سواء في عرض الحراك الذي أطاح بالنظام في تونس أو في تعزيز الشرعية له، فقد أظهر هنا الإعلام قدرته على تحفيز التغيير من خلال الصورة التي أظهرها عن الثورة التونسية. فقد قامت قناة الجزيرة بتغطية الثورة التونسية بطريقة جعلتها تلعب دورا مهما من خلال الصورة التي أوصلتها عن الثورة التي أطاحت بالنظام

1- صفاء إسماعيل،" قطر تدخلت في تونس بشكل سافر وفق أجندة انخرط فيها حكام النهضة حتى العظم"، جريدة تشرين ،20 ماي 2013، جريدة إلكترونية في: http://tishreen.news.sy/tishreen/public/read/287815 (13-02-2016).

التونسي، ولم يكن للجزيرة التي ما فتئت منذ نشأتها تسلط الضوء على كثير من تجاوزات الأنظمة العربية أن تفوت هذه الفرصة بل تصدرت وسائل الإعلام التي غطت في تونس أول ثورة شعبية يشهدها بلد عربي.[1]

ومع أن قناة الجزيرة كانت ممنوعة من العمل في تونس لسنوات طويلة، ولكن مع اشتداد المظاهرات عطلت كل برامجها الاعتيادية وتحولت إلى ورشة عمل على مدار الساعة حيث بدأت في بث موجة إخبارية مفتوحة حول الثورة التونسية، وبدأت في استقبال الأخبار والصور القادمة من تونس عبر الانترنت من خلال مواقع التواصل الاجتماعي واليوتيوب والمدونين التونسيين والمراسلين غير المعروفين للنظام مما مكنها من تغطية الحراك تغطية شاملة ومفصلة على مدار الساعة وهذا ما جعلها تتصدر قائمة القنوات التي غطت الثورة. [2]

بالإضافة إلى الدور الذي لعبه مركز الجزيرة للدراسات حيث ساهم في بث الفكر الديمقراطي في العالم العربي، وكان ذلك من خلال الندوات والمؤتمرات التي كان ينظمها أو الدراسات التي كان ينشرها.

بتلقي قناة الجزيرة لتفويض مطلق من القيادة السياسية في قطر انخرطت في تغطية حية للأحداث، كما استعان الثوار الذين كان محظورا عليهم الظهور في وسائل الإعلام المحلية بقناة الجزيرة للوصول إلى شعوبهم وتعبئتها لصالح الثورات، وهذا ما أدى بالرئيس التونسي آنذاك إلى جانب محطات أجنبية أخرى باتهامها بإثارة الفتنة بين أبناء الشعب التونسي وخلق الأكاذيب والتهويل في الأحداث، في الوقت الذي ظهر فيه أن الناس في تونس يتابعون قناة الجزيرة بقوة وذلك لغياب الإعلام الرسمي الصادق وعدم إعطاء مساحة حرية للأطراف التي كانت مقموعة من طرف النظام على غرار الإسلاميين، حيث قامت الجزيرة باستضافتهم وأوصلت صوتهم للعالم، وظلت التغطية موسعة حتى نجحت الثورة في إسقاط النظام، حتى أن الرئيس السابق المنصف

1- كزيز، **مرجع سابق**، ص. 108.

2- شراب، **مرجع سابق**، ص. 147.

المرزوقي يرى أن قناة الجزيرة قامت بدور كبير في التمهيد لما سماه بثورات الربيع العربي. وبعد هذا النجاح افتتحت القناة مكتبا لها في تونس وبدأ مراسلوها يظهرون على الشاشة من تونس.[1]

يتضح مما سبق أن الدعم القطري للحراك في تونس شمل عدة جوانب تمثلت في الدعم السياسي الذي بدأ بالإعلان المبكر للتأييد القطري للثورة في تونس ودعمها لها ثم كان في تبادل الزيارات بين مسؤولي البلدين، وكذا الدعم الاقتصادي والمالي من خلال المساعدات المالية والمشاريع الاستثمارية المقدمة من قطر للقيادة السياسية في تونس، بالإضافة إلى الدور الإعلامي لقناة الجزيرة والذي كان الأبرز في توجه السياسة الخارجية القطرية تجاه الثورة التونسية حيث كان له أثر واضح في سير وتوجيه الأحداث من خلال تأثير الصورة التي أوصلتها القناة للعالم عن الثورة التونسية وكذلك من خلال دعمها الصريح وانحيازها للثوار ضد النظام وذلك تماشيا مع السياسة الخارجية القطرية. ولكن بالرغم من هذا الدعم الكبير للحراك وبسبب علاقة قطر مع حركة النهضة الممثل الرئيسي لجماعة الإخوان المسلمين في تونس واجهت عدة انتقادات واتهامات كان أبرزها التدخل في الشؤون الداخلية التونسية ومحاولة بسط نفوذها في المنطقة.

المطلب الثاني : الحراك في مصر

1. السياسة الخارجية القطرية تجاه الحراك في مصر

بدأ الحراك في مصر على شكل احتجاج سلمي مطالب بضرورة إجراء اصلاحات سياسية واقتصادية وبالقضاء على الفساد من خلال نزول بعض الناشطين الشباب المحتجين إلى ميدان التحرير بالقاهرة وبعض ميادين المدن الأخرى، لكن سرعان ما تحولت هذه الاحتجاجات فيما بعد إلى حراك شعبي أطاح بالرئيس حسني مبارك في 11 فيفري 2011.[2] وكان ذلك بمثابة

1- عائشة التائب، **ثورة الياسمين: الأسباب والسياقات والتحديات**، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2012)، ص.12.

2- محمد أبو الرمان، **السلفيون والربيع العربي: سؤال الدين والديمقراطية في السياسية العربية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)، ص.20.

امتداد للفرصة التي منحها الحراك التونسي لقطر لتأكيد نفوذها وموقعها الإقليميين، والتي لم تضيعها بأي شكل من الأشكال واستغلتها على أكمل وجه.

منذ بداية الحراك الشعبي في مصر أبدت قطر موقفها باحترام رغبة الشعب المصري ومطالبه المشروعة بتحقيق العدالة الاجتماعية وإطلاق الحريات في كافة المجالات الحياتية وكانت سباقة في دعم هذا الحراك سياسيا وأعلنت عن دعمها لمطالب الجماهير كما مارست الضغط على نظام مبارك عن طريق حلفائها الدوليين للتنازل عن الحكم.

وبعد تنحي الرئيس مبارك كانت أول الدول التي رحبت بهذه الخطوة وأظهرت قطر رغبتها في إعطاء العلاقات بين البلدين أولوية كبيرة وذلك بالتمهيد لتفعيل اللجنة العليا المشتركة برئاسة وزراء البلدين كما أعلنت عن استعدادها لتقديم الدعم المالي للتغلب على الأزمة الاقتصادية في مصر، كما أنها لم تتوانى عن الدعم السياسي من خلال الزيارات المتبادلة بين مسؤولي البلدين، وأهمها كانت زيارة أمير قطر السابق حمد بن خليفة آل ثاني إلى القاهرة، والشيخ تميم أثناء ولايته للعهد، ورئيس الوزراء القطري وزير الخارجية الشيخ حمد بن جاسم، وذلك تعبيرا عن دعم قطري لمصر الجديدة، كما استقبلت مسؤولين مصريين في الدوحة مثل رئيس الوزراء المصري السابق عصام شرف وعدد من وزراء حكومته.[1] وبالإضافة إلى ما تحمله هذه الزيارات من دعم سياسي لمصر حملت معها كذلك معونات مالية في شكل استثمارات ومشروعات اقتصادية وتنموية مشتركة تم الاتفاق عليها خلال زيارة الأمير الوالد، كما تم خلال زيارة ولي العهد الشيخ تميم الاتفاق على إنشاء اللجنة المصرية-القطرية والتي تم خلالها الإعلان عن ضخ 10 مليارات دولار كاستثمار لمصر، كما وعدت قطر بضخ الأموال لحساب مصر في هذه الفترة وقدمت 500 مليون للخزانة من خلال شراء أذون الخزانة المصرية، ولكن التحول السياسي في تلك الفترة انعكس على بعض الوعود إلى حين استقرار الأوضاع وإجراء انتخابات.[2]

1- وزير القوى العاملة،"العلاقات المصرية القطرية أخذت منحى جديدا متميزا بعد ثورة يناير"، وكالة أنباءONA ، في: http://onaeg.com/?p=604211 (2016-02-25).

2- مريم عبد الغني،" المساعدات الخارجية لمصر ما بين 25 يناير و30 يونيو .. الاقتصاد في خدمة السياسة،" في: http://aswatmasriya.com/news/view.aspx?id=6cdb10e5-d73b-4e4d-b62e-731c81c2095e. (2016-01-12).

بعد نجاح الدكتور محمد مرسي في انتخابات الرئاسة المصرية، شهدت العلاقات المصرية القطرية أفضل حالتها على المستوى الرسمي، والتي تجسدت في تبادل الزيارات بين مسؤولي البلدين حيث التقى الأمير حمد والرئيس مرسي خلال فترة حكم الأخير ثلاث مرات، فزار الأمير حمد القاهرة في جويلية 2012 ، حيث تبادلا خلالها التعاون بين البلدين وتنسيق المواقف الخارجية وخاصة حول الشأن السوري والأوضاع في الأراضي الفلسطينية، ومن ثم التقيا في نيويورك على هامش اجتماع الجمعية العامة في سبتمبر من نفس العام بمقر الوفد القطري ، واللقاء الأخير الذي أعقب زيارة أمير قطر لقطاع غزة الذي قدمت مصر كل التسهيلات من أجل تحقيقها كان في نوفمبر من نفس السنة حيث تناولت مباحثات بينهما الأوضاع في غزة وسبل وقف الاعتداءات الإسرائيلية.[1]

كما تميزت هذه الفترة بتزايد المساندة القطرية للمواقف المصرية بالإضافة إلى رزمة المساعدات المالية التي قدمتها قطر لمساعدة مصر من أجل الخروج من أزمتها الاقتصادية، حيث أودعت وديعة قطرية تبلغ ملياري دولار ومن ثم ضاعفتها حتى بلغت 5 مليار دولار، إلى جانب الموافقة القطرية لضخ 18 مليار دولار كاستثمارات في مصر على مدار خمسة سنوات، وهو الأمر الذي كان له مردود إيجابي على الوضع الاقتصادي بمصر .[2]

ولكن هذا الدعم قد واجه انتقادات لقطر من طرف بعض الأطراف من المعارضة المصرية على أنه دعم مقدم لجماعة الإخوان المسلمين وليس للدولة المصرية حتى أنها واجهت اتهامات بأنها دعمت هذه الجماعة للوصول إلى السلطة وذلك نظرا لطبيعة العلاقات القطرية مع هذه الجماعة.

بعد عام من حكم محمد مرسي كان حافلا بالأحداث والمصادمات بين مؤيديه من الإخوان المسلمين وحلفائهم، وبين معارضيهم من قوى مدنية وتكتلات شبابية، لم تشهد مصر خلالها استقرارا سياسيا ولا أمنيا ولا اقتصاديا حتى، مما أدى إلى تشكيل حركة تمرد شبابية تدعو لتنحي مرسي وجماعة الإخوان عن السلطة وتطالب بإجراء انتخابات مبكرة، انتهت بالإطاحة بحكم مرسي

1- الرنتيسي، **مرجع سابق**، ص. 83.

2- عبد الغني، **مرجع سابق**، في http://aswatmasriya.com/news/view.aspx?id=6cdb10e5-d73b-4e4d-b62e-731c81c2095e.

في 2013 من قبل الجيش الذي انحاز لطرف المتظاهرين الرافضين لحكم مرسي، وتم تعيين رئيس المحكمة الدستورية عدلي منصور رئيسا مؤقتا لمصر[1].

ففي الوقت الذي أيدت عدد من الدول العربية أبرزها السعودية والإمارات العربية ما حدث في مصر من مظاهرات في 30 جوان، عارضت قطر ذلك واعتبرته انقلابا على الشرعية، وتراجعا عن المسار الديمقراطي بمصر الذي طالبت بالالتزام به، وهذا ما فسر من قبل بعض المصريين وخاصة أنصار مظاهرات 30 جوان انحيازا قطريا لطرف جماعة الإخوان المسلمين، مما وتر العلاقات بين البلدين وأعادها إلى الوراء، حيث أعادت مصر الهبات والمساعدات مالية القطرية التي استلمتها في فترة حكم محمد مرسي، في الوقت الذي أصبحت فيه بعض الشخصيات السياسية بالإضافة للإعلام تطالب بقطع العلاقات مع قطر ولكن الحكومة المصرية اكتفت بسحب السفير المصري من قطر، وامتد التأثير حتى إلى العلاقات داخل مجلس التعاون الخليجي بعد أن سحب كل من السعودية والإمارات والبحرين لسفرائهم من قطر احتجاجا على سياستها بالمنطقة خاصة بما يتعلق بالشأن المصري. [2]

2. دور الإعلام القطري تجاه الحراك في مصر

عند انتقال الحراك العربي إلى مصر مع بداية 2011 أصبحت التغطية الإعلامية لدولة قطر بقيادة قناة الجزيرة محركا رئيسا للأحداث، فمع بداية ثورة 25 جانفي أخذت قناة الجزيرة على عاتقها تغطية أحداث وتطورات الشارع المصري وتطلعاته لتغيير النظام، وذلك راجع للعلاقة المتوترة التي كانت بين قناة الجزيرة والنظام المصري قبل الثورة، فقد وصل هذا التوتر حد الانفجار خلال ثورة 25 جانفي ووصلت تغطية القناة لأحداث الثورة اليومية الحد الأقصى، فعطلت الجزيرة كل برامجها وفتحت بثها بشكل مستمر ومتواصل لتغطية أحداث الثورة وتطوراتها، واستضافت الجزيرة ضيوف وشخصيات مصرية مؤيدة للحراك ومعارضة للنظام قاموا بشحن الشارع المصري، وأخذت هي تشحن كذلك من خلال تغطيتها الجمهور المصري الذي اعتبرها قناة الثورة، حيث كان

1- شراب، **مرجع سابق**، ص.156.

2-سامي مجدي،" الخارجية :سحب سفير مصر من قطر الموجود في القاهرة قرار سياسي وسيادي"، مصراوي؛ 05-03-2014، في :

http://www.masrawy.com/News/Egypt/Politics/2014/march/5/5844160.asp (12-01-2016).

أثرها ملموس في استنهاض الهمم وخاصة مع بثها مشهد ميدان التحرير المزدحم بالمتظاهرين ببث مباشر ومتواصل، مما دفع بالحكومة المصرية إلى قطع بث الجزيرة على القمر الصناعي نايل سات، بالإضافة إلى اعتقال مراسليها بحجة نشر الفتنة وتزوير الحقائق، لكن المحطة تمكنت من وضع بثها على محطات صديقة.[1]

كما عملت القناة على تخصيص قناة منفردة لتغطية التطورات المصرية هي قناة " الجزيرة مباشر مصر" والتي عملت على نقل تطورات الشارع عن كثب وقامت ببث أهم تطوراته على مدار الساعة قبل أن تتعرض للغلق أكثر من مرة من قبل السلطات المصرية بحجة عدم وجود تراخيص لاستوديو البث والتصوير في عدة أماكن، ورغم أن الجزيرة خسرت مكتبها في القاهرة وخسرت بثها على قمر نايل سات وخسرت مراسليها في مصر بسجن بعضهم ومنع الباقين من العمل، إلى أنها أرسلت أشخاصا من الدوحة للعمل كمراسلين للقناة بالسر، حيث كانت القناة موجودة في ميدان التحرير باستمرار وصورة الميدان الحية لم تنقطع عن شاشتها وظلت القناة ملتزمة بما التزم به شباب الثورة المصرية وظلت تبث وكأنها تمثل هؤلاء الشباب الثائرين.[2]

وحول مدى تأثير قناة الجزيرة في الحراك المصري فمن الواضح أن أسباب الحراك ودوافعه كانت اجتماعية داخلية محضة، لكن طريقة تقديم الجزيرة للخبر وأساليب صياغته وطرق التعامل معه من تحليل ومناقشة ومناظرة والإلحاح عليه بأكثر من طريقة هو من يرسم له أبعاد أوسع ويضعه في حجم أكبر بكثير من حجمه الطبيعي مما يؤدي بالخبر إلى منحى غير منحاه ويؤثر على متتبعيه بشكل يغير نظرته ويؤجج مشاعر التضامن.[3]

قامت قناة الجزيرة بتدعيم الحراك في مصر بكل ما أوتيت من قوة وكان ذلك طبعا مسايرة لتوجهات السياسة الخارجية القطرية ومتطلباتها، حتى أنها بعد نجاح الثورة تبنت خطا تحريريا بالشأن المصري منحازا للإخوان المسلمين وهذا ما عرضها لهجوم إعلامي قوي من الإعلام المصري المرئي والمكتوب المعارض لحكم مرسي وجماعة الإخوان المسلمين.

1- عارف عبد الله، **مرجع سابق**، ص. 128.

2- وليد السعيد،" دور الإعلام في تحريك أو إخماد الثورات،"في:
http://www.al-waie.org/issues/special/article.php?id=1057_0_81_0_C (12-01-2016).

3- عارف عبد الله، **مرجع سابق**، ص.130.

وخلال مظاهرات 30 جوان كان موقف الجزيرة واضحا مما يحدث في مصر حيث اعتبرته انقلاب وهاجمته، فقامت بتسليط الضوء على التجاوزات الأمنية وخاصة تلك التي كانت في فض اعتصامي ميدان رابعة العدوية والنهضة وميدان النهضة في 13 أوت 2013، وبثت عدد من الأفلام الوثائقية التي تؤيد جماعة الإخوان في مظاهرات 30 جوان وذلك تأييدا للموقف القطري من الأحداث الحاصلة في مصر، مما أدى إلى وقف بث قناة الجزيرة مباشر من داخل مصر واعتقال عدد من صحفييها بحجة التحريض وفبركة مشاهد وصور عن أحداث مصر، بالإضافة للحملة الإعلامية الشرسة التي شنها الإعلام المصري بما فيه الحكومي والخاص، المرئي والمذاع والمكتوب على قطر وأداتها الإعلامية قناة الجزيرة، والتي وصلت إلى حد المطالبة بقطع العلاقات مع قطر.

مما سبق يتضح أن قطر دعمت الحراك في مصر بشكل كبير وكان ذلك سياسيا واقتصاديا وبدرجة أكبر إعلاميا، وبعد الحراك واصلت دعمها للحكومة المصرية التي كانت تحت سلطة الإخوان المسلمين ورفعت استثمارها الاقتصادي والسياسي بشكل أكبر في هذه الفترة مما انعكس ايجابيا على طبيعة العلاقات بين البلدين، لكن بعد مظاهرات 30 جوان وتطور الأوضاع في مصر توترت العلاقات بين البلدين بسبب الموقف القطري وموقف الجزيرة من هذه المظاهرات.

المطلب الثالث : الحراك في ليبيا

1. السياسة الخارجية القطرية تجاه الحراك في ليبيا

تأثرت ليبيا بالحراك الذي شهده الوطن العربي وخاصة أن الحراك وقع في بلدين مجاورين ويحكمهما أنظمة ديكتاتورية حالهما حال ليبيا، هذا بالإضافة لانهيار ثقافة الخوف من السلطة وتمجيد الأنظمة الديكتاتورية، مما دفع الليبيين إلى المطالبة بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية.

في البداية كان الحراك عبارة عن احتجاجات سلمية ضد النظام في ليبيا، ثم تحولت هذه الاحتجاجات إلى مواجهات دموية بين النظام والثوار على عدة جبهات، وتفاعلا مع الأزمة صدر

القراران الدوليان رقم 1970-1973 واللذان يتضمن أولهما إقرار عقوبات دبلوماسية ومالية على النظام، وفرض الثاني حظر طيران فوق ليبيا، وأكد على حماية المدنيين بكل الوسائل اللازمة.[1]

وبرز دور قطر في الحراك الليبي عند ترأسها لدورة مجلس الجامعة العربية حيث لعبت دورا كبيرا في هذا الاجتماع واستغلت رئاستها له لاستصدار قرار بتجميد عضوية ليبيا في الجامعة، وكانت أول دولة تعترف بالمجلس الوطني الانتقالي ممثلا شرعيا في ليبيا وقدمت الدعم الدبلوماسي بكافة أشكاله له، كما قامت بتسويق النفط الليبي لصالح المجلس، وقدمت مساعدات اقتصادية وإعلامية وعسكرية واسعة، في المقابل كانت أول دولة أعلنت أن القذافي لم بعد يمثل الشرعية في ليبيا وكانت أول دولة عربية شاركت في فرض الحصار الجوي على ليبيا تحت راية مجلس الأمن وذلك بعد مطالبتها داخل هذه الهيئة بفرض حصار جوي على ليبيا والسماح لقوات حلف شمال الأطلسي بضرب ليبيا موفرة غطاءا عربي لذلك تحت مسمى " حماية الشعب الليبي " من بطش نظام القذافي.[2]

وقد تحملت قطر جزءا كبيرا من فاتورة حلف الناتو لضرب ليبيا، هذا بالإضافة إلى الدعم المالي والعسكري واللوجيستي الكبير الذي قدمته قطر للمقاتلين الليبيين المناهضين لنظام القذافي، كما أمدتهم بخبراء عسكريين ساهموا في سرعة سقوط النظام، ولم تكتف بذلك بل شاركت إلى جانب دولة الإمارات العربية عسكريا في حرب الناتو في ليبيا، حيث شاركت قطر بستة طائرات مقاتلة من نوع "ميراج" وبعدد من جنود النخبة القطرية.[3]

إن الدعم القطري في ليبيا تخطى تمويل مشتريات السلاح وتوفير التدريب، فبعد تجميد الأرصدة الليبية بالإضافة إلى المصاعب القانونية التي واجهت المجلس الانتقالي تكفلت قطر بتسويق مليون برميل نفط لحساب المجلس الانتقالي وتحقق 100 مليون دولار عائدات من هذه الصفقة، كما ساعدت قطر في إطلاق قناة " ليبيا الأحرار" الفضائية بتوفير مكتب لها في الدوحة وبث إشارتها.

1- زياد عقل، " الأزمة الليبية من الاحتجاج السلمي إلى التدخل الدولي،" **ملف الأهرام الاستراتيجي**، ع 196 (أفريل 2011)، ص. 40.

2- الرنتيسي، **مرجع سابق**، ص. 96.

3- الرنتيسي، **مرجع سابق**، ص.101.

وبعد سقوط نظام القذافي تواصل الدعم القطري لليبيا، حيث استضافت قطر أول مؤتمر دولي لإعادة إعمار ليبيا بعد سقوط نظام القذافي وكانت قد تعهدت سابقا على الاستثمار في ليبيا بقيمة 10 مليارات دولار. هذا بالإضافة إلى المساعدات الاقتصادية والمالية التي قدمتها قطر لليبيا، حيث أشار رئيس الوزراء القطري بأن قطر قدمت مساعدات إلى ليبيا حتى ماي 2011 من 400 إلى 500 مليون دولار.[1]

لكن وبالرغم من حجم المساعدات التي قدمتها قطر لليبيا لكنها واجهت عدة انتقادات من طرف السلطة الليبية وعدة قوى سياسية بسبب الدعم القطري للإسلاميين ومنحهم القدرة الكبيرة على التأثير في العملية السياسية مما أدى لاتهامها بالتدخل في الشأن الداخلي الليبي، وجاء ذلك في تصريح رئيس الوزراء الليبي السابق محمود جبريل الذي اتهم فيه قطر بأنها تحاول أن تلعب دورا كبيرا جدا في شؤون بلاده، بدعمها أحزاب بعينها وبتوجيهها الأموال والمساعدة التقنية للقادة العسكريين الإسلاميين في ليبيا، وهذا كان مثال عن الكثير من الانتقادات التي وجهها العديد من السياسيين والمسؤولين الليبيين للتدخل القطري في الشأن الليبي الداخلي تعبيرا عن خوفهم من دعمها لقوى الإسلام السياسي في ليبيا من الإخوان مسلمين ومجموعات مسلحة ذات مرجعية إسلامية مما قد يؤثر في الحياة السياسية الليبية وعلى وحدة التراب الليبي، مع إقدام مجموعات مسلحة بفرض سيطرتها على نطاق جغرافي معين، بحجة إسهامها بتخليصه من قبضة القذافي.[2]

2. دور الإعلام القطري في الحراك في ليبيا.

استمر الإعلام القطري على نفس المنوال الذي سار به خلال الحراك في كل من تونس ومصر، حيث بدأت قناة الجزيرة من اليوم الأول للثورة الليبية بتغطية الأحداث، وألغت برامجها المعتادة وأصبحت بمثابة ورشة عمل على مدى الساعة للتغطية وبث الصور الحية بالإضافة إلى إدارة النقاشات والمقابلات، حتى أن شعار القناة تحول من " الرأي والرأي الآخر" إلى " التغطية المستمرة "، ولذلك اتهمت من قبل النظام الليبي بأنها قناة الفتنة وأنها تنفذ أجندة قطر التابعة أصلا

1- عبد الظاهر محمد،" الاستثمارات القطرية في ليبيا تقارب 10 مليارات دولار" في:
.http://www.zawya.com/ar/story/zawya20111123

2- شراب، **مرجع سابق**، ص.161.

للأجندة الغربية في تفتيت الأمة العربية. في الوقت الذي اتخذت فيه القناة موقف بأن تكون مع الثورة وضد نظام القذافي حتى أنها بدأت بعد أسبوع من اندلاع الاحتجاجات ضد نظام القذافي في استخدام العلم الليبي القديم الذي اختاره الليبيين بدلا عن العلم الليبي الأخر.[1]

ثم ازداد هذا الحشد الإعلامي مع مشاركة قطر في عمليات الناتو في ليبيا، وأصبحت تغطية القناة أكثر تحيزا حتى من حيث استخدام المفردات، مثل إطلاق لفظ " كتائب القذافي " على من استمر من الجيش الليبي يقاتل بجانب القذافي.

كانت قناة الجزيرة في ظل غياب قنوات خاصة للمعارضة الليبية في بداية الحراك تمثل صوت المعارضة الذي يتم إيصاله للعالم لشرح معاناتهم وقضيتهم وتسليط الضوء على تجاوزات النظام الليبي وعنفه المستخدم ضد المتظاهرين[2]

مما سبق يتضح أن قطر واصلت سياستها في الحراك الليبي على نفس النهج الذي سارت به في الثورة التونسية والمصرية، وذلك من خلال الدعم السياسي والمالي والاقتصادي والإعلامي للحراك، بالإضافة لعامل جديد تمثل في التدخل العسكري القطري في ليبيا في إطار دولي تحت لواء حلف الناتو، والذي يحمل دلالة على الاتجاه الجديد في السياسة الخارجية القطرية. وبعد الحراك تواصل الدعم القطري في ليبيا سياسيا واقتصاديا وإعلاميا، ولكنها واجهت عدة انتقادات بسبب السياسة التي كانت تنتهجها وخاصة من طرف السلطة الليبية.

1- الرنتيسي، **مرجع سابق**، ص.100.

2- شراب، **مرجع سابق**، ص.160.

المبحث الثالث : السياسة الخارجية القطرية والخطاب الإعلامي في الحراك العربي في الشرق الأوسط.

بعد موجة الحراك والتغيير التي ضربت الدول العربية في شمال إفريقيا وما حملت معها من طموحات الشعوب في التغيير والانتقال الديمقراطي جاء الدور على بلدان المشرق العربي التي أصبحت ترى في كل من تونس ومصر وليبيا قدوة لها للقضاء على الديكتاتوريات والأنظمة التسلطية الفاسدة في المنطقة أو على الأقل لضمان إحداث إصلاحات سياسية واجتماعية بما يتوافق مع الشروط الديمقراطية وضمان حقوق وحريات الشعوب، وخاصة أن بلدان المنطقة تحظى بمكانة جيوسياسية مهمة في الخريطة السياسية العالمية وذلك لما تتميز به من تنوع في الهوية الإثنية والدينية وكذلك من تعقيد في البنية الاجتماعية والسياسية، وهذا ما ساعد على إشعال فتيل الحراك في المنطقة، فتوالت الثورات من اليمن إلى البحرين ثم سوريا وطبعا استمرت قطر في متابعتها للثورات العربية في المنطقة بمحوريها السياسي والإعلامي وذلك استكمالا لأهداف سياستها الخارجية.

المطلب الأول : الحراك في اليمن

1. السياسة الخارجية القطرية تجاه الحراك في اليمن

بالنسبة للوضع في اليمن هي لم تختلف كثيرا عن غيرها من الدول العربية بحكم أنها دولة تنتمي للعالم الثالث ويحكمها نظام غير ديمقراطي، ففي ظل الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتأزمة التي عانى منها المجتمع اليمني، هذا فضلا عن وجود نظام حكم سلطوي استمر لأكثر من ثلاثين سنة وممارسته لسياسات كرست التسلطية وغيبت الديمقراطية، كانت النتيجة انطلاق مظاهرات وحركات احتجاجية شعبية مع دعم من المعارضة وبعض القبائل ضد نظام الرئيس علي عبد الله صالح في 2011 أدت في الأخير إلى تنحيه عن السلطة.[1]

1- كزيز، **مرجع سابق**، ص.121.

أما فيما يخص الدور القطري في اليمن فهو حتما كان استكمالا لدورها في الثورات السابقة، وذلك باغتنامها الفرصة للعب دور ريادي مما يسهم في تحقيق قطر لمكانة إقليمية وعالمية أقوى. فكانت البداية بالعمل بالتنسيق مع الدول الخليجية الأخرى في إطار المبادرة الخليجية التي أعلنت في 3 أفريل 2011 لإدارة الملف اليمني وذلك بغرض التهدئة ولضمان عدم تأثير الأحداث في اليمن على جواره الخليجي وامتدادها إلى أراضيه بحكم موقع اليمن الإستراتيجي والذي يشرف على أهم المعابر في المنطقة مما يؤثر على المصالح الحيوية لدول الخليج وحلفائها من العالم.

لكن سرعان ما انسحبت قطر من المبادرة معلنة أن السبب هو مماطلة الرئيس اليمني على عبد الله صالح في تنفيذ بنودها مع استمرار حالة التصعيد في المنطقة، واتخذت موقفا متشددا من الرئيس اليمني وانحازت لقوى التغيير خاصة بعد رفض النظام اليمني لعرض الوساطة القطري بينه وبين المعارضة مما ولد إحساس قطر بالتهميش في هذه الأزمة.[1]

وبدت قطر مستمرة مع الثورة اليمنية في سلوكها الداعي للثورات حيث كانت قطر أول دولة تطالب النظام اليمني بالرحيل، كما قدمت الدعم المالي لقادة المعارضة وكانت تدعم الاتجاه المتمثل بحزب الإصلاح اليمني للوصول إلى السلطة، لكن المبادرة الخليجية التي أطلقتها السعودية كانت تقف حاجزا أمام طموحاتها في وصول الإسلاميين المتحالفين معها للسلطة، مما يشير لوجود صراع خفي بين قطر وجارتها السعودية على الساحة اليمنية.

ولتحقيق أهدافها لجأت قطر لاستخدام ورقة الحوثيين والتلويح بدعمهم بقوة من خلال التمدد الحوثي إلى داخل الأراضي السعودية في ظل وجود سكان في جنوبها يتقاسمون مع الحوثيين الانتماء المذهبي والاجتماعي، والغرض من ذلك إشغال السعودية مع الحوثيين وتقييدها بالشأن الطائفي مما يفسح المجال لقطر للعب دور أكبر في اليمن.[2]

وبعد نهاية موجة الاحتجاجات التي أسقطت الرئيس عبد الله صالح واصلت قطر جهودها في اليمن وذلك في إطار المنافسة بينها وبين السعودية من خلال دعم الأحزاب المتنافسة داخل

1- سعد علي حسين التميمي، عادل ياسر ناصر،" **التحولات السياسية في العالم العربي وتحديات الاستقرار الداخلي: قراءة في النموذج اليمني**"، من أعمال الملتقى الدولي: التحولات والتغيرات في الوطن العربي: الفرص في ظل الربيع العربي(عمان: جامعة العلوم السياسية، 10- 11 جوان 2013)، ص.17.

2- بسام رضوان،" محمية قطر.. الدور والهدف.. الدور القطري في الأزمة اليمنية" في:
http://tishreen.news.sy/tishreen/public/read/288481

اليمن مما عزز الانقسام المنطقي والمذهبي بينهم، فقد كانت قطر تستقطب تأييد حلفائها الإسلاميين (الإخوان وآل الأحمر) من الفرقاء داخل اليمن عن طريق ضخها لملايين الدولارات لحساب هذه الجماعات، مما جعلها تلعب دور الوسيط في النزاعات اليمنية المحلية.

لكن هذا الميل للإخوان المسلمين وتر العلاقات القطرية مع جماعة الحوثيين ودفع هذه الأخيرة لاتهام قطر بتعزيز نفوذ الإخوان ضد خصومهم وتدخلهم في المعارك عسكريا وماليا وإعلاميا. وهذا دليل قوي على النفوذ القطري في اليمن وخاصة بسبب الدعم المالي الكبير الذي تقدمه قطر بكل الأشكال مما ساهم في تعزيز النفوذ القطري الذي بلغ مداه بحيث أقدمت قطر على التوسط لدى تنظيم القاعدة في اليمن للإفراج على رهينة سويسرية كانت مختطفة لديها بدون حتى إشعار الحكومة اليمنية.[1]

ومن هنا يتضح لنا مدى قوة الدور السياسي الذي لعبته قطرا تجاه اليمن سواء خلال الحراك أو بعده وبكل الوسائل والإمكانيات السياسية والمالية لتعميق نفوذها والحد من النفوذ السعودي في المنطقة.

2. دور الإعلام القطري في الحراك في اليمن

بعد رفض المبادرة القطرية للوساطة بين النظام اليمني والمعارضة في بداية الحراك من طرف النظام اليمني شن الإعلام القطري بقيادة قناة الجزيرة سلاح قطر الضارب معركة إعلامية على النظام اليمني، فكان من الصعب عليه القدرة على مجاراتها، فقد انخرطت بشكل كامل في تغطية الأحداث وركزت في تغطيتها على الدفاع على المعارضة حيث قامت بفضل الخط التحريري الذي تمتلكه بدفع حدود المعلومات إلى أفاق جديدة من خلال تغطية مباشرة للتطورات الرئيسية وعملت على استضافة جماعات المعارضة السياسية والدينية، ولكن الملاحظ لهذه التغطية أنها كانت تشتد أحيانا وتفتر أحيانا أخرى وكان ذلك تابعا بطبيعة الحال لأحداث الحراك فإذا كانت أحداث الحراك مشتدة تبعتها التغطية الإعلامية وإذا تراجعت تتراجع معها التغطية الإعلامية.[2]

1- شراب، **مرجع سابق**، ص.163.

2- كزيز ،**المرجع نفسه**، ص. 126.

وبخصوص تغطية الجزيرة للحراك في اليمن فقد نالت رضى الشعب اليمني خاصة وأنها كانت منحازة للمعارضة وقوى التغيير حتى وإن لم يتم التصريح بذلك فهي بغض النظر عن الأهداف التي كانت تعمل على تحقيقها فقد خدمت الشعب اليمني المطالب بالتغيير بطريقة أو بأخرى.[1]

مما سبق يتضح أن دور قطر في الحراك في اليمن اختلف عن دورها في الثورات السابقة، فلم تكن سباقة لإعلان موقفها كما في الثورات السابقة وكان عملها في البداية في إطار المبادرة الخليجية، لكنها انسحبت فيما بعد لأنها أحست بعدم قدرتها على لعب دور فعال في ظل وجود شقيقتها الكبرى السعودية، لتقف مع المعارضة اليمنية ضد النظام مستخدمة الدعم السياسي للمعارضة والمالي والاقتصادي والإعلامي لإسقاط النظام والحد من النفوذ السعودي في المنطقة. وبعد إسقاط الرئيس عبد الله صالح عملت قطر على تعزيز نفوذها في المنطقة من خلال دعم الإسلاميين سياسيا وماليا.

المطلب الثاني :الحراك في البحرين

1. السياسة الخارجية القطرية تجاه الحراك في البحرين

بدأ الحراك في البحرين على شكل مظاهرات واحتجاجات في 14 فيفري 2011 وجاء الحراك بجملة من المطالب السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ولكن هذه المظاهرات والاحتجاجات تصاعدت في مارس 2011 لتمر بمحطات عنيفة أدت إلى انعطافات خطيرة جاء معظمها تصعيديا، حيث تطورت المطالب حتى اتخذت بعدا طائفيا وتحولت للمطالبة بإسقاط النظام.

ويعتبر البعض أن ما جرى في البحرين ثورة كغيرها من الثورات، فهي ثورة المهمشين اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا ودينيا ضد نظام ملكي طائفي قبلي لم يكن بمقدوره مواجهتها سوى بادعاءات إلحاقها بإيران وتشييعها.

1- شراب، **مرجع سابق**، ص.161.

فيما يرى آخرون إن ما حدث في البحرين ليس حراكا، بل هو مشروع طائفي مدعوم من إيران لإقامة دولة شيعية ويختلف عما حدث في تونس وليبيا ومصر، وما حدث في البحرين لا يعبر عن إرادة الشعب إنما يندرج تحت إرادة خارجية.[1]

أما بالنسبة لقطر فقد سعت للوساطة بين المعارضة والنظام في البحرين ولكن ذلك لم يلقى قبولا من النظام. والملاحظ أنه لم يكن ثمة دور قطري بارز ومتميز لأسباب تتعلق بالتهديد المحتمل الذي قد يشكله الحراك الناجح في الخليج لاستقرار قرب حدودها وبالتالي عندما يتعلق الأمر بأمن دول الخليج لا يمكن لقطر أن تنفصل على السعودية وبقية الدول الخليجية، بالإضافة إلى ما تمثله البحرين من مصلحة استراتيجية مهمة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية الحليف الإستراتيجي لقطر وهذا ما جعلها تقف مع الحكومة البحرينية.

وأكبر دليل على الموقف القطري مشاركتها عسكريا ضمن قوات درع الخليج لدعم النظام في البحرين في مارس 2011، ودافعت قطر عن مشاركتها العسكرية بالقول إن إرسال درع الجزيرة يأتي تطبيقا للاتفاقيات الموقعة بين دول مجلس التعاون الخليجي وفي ظل دعوة ولي عهد البحرين الشيخ سلمان بن حمد بن عيسى آل خليفة لحوار وطني دقيق وحساس.[2]

كما قدمت قطر الدعم الاقتصادي للبحرين من خلال مجموعة من الاتفاقات الاقتصادية والتجارية بين كبار مسؤولي البلدين، كما وفرت لرجال الأعمال في البلدين الحافز والإمكانات لتوطيد وتعزيز العلاقات الاقتصادية. وقد بلغ حجم التبادل التجاري في قطر والبحرين بنهاية عام 2011 نحو 827 مليون دولار، بينهم 740 مليون دولار واردات قطر من البحرين فيما بلغت صادراتها إلى البحرين 87,5 مليون دولار.هذا بالإضافة إلى الاتفاق البحريني القطري لتزويد البحرين بالغاز الطبيعي في إطار سياسة الدعم الاقتصادي القطري للبحرين، بالإضافة إلى مشروع الجسر الرابط بين البحرين وقطر " جسر المحبة " الذي يربط جزيرة البحرين بساحل شبه الجزيرة القطرية الشمالي الغربي وهو عبارة عن رمز للتعاون وتكريس مفاهيم القرب والجوار بين قطر والبحرين.[3]

1- الرنتيسي، **مرجع سابق**، ص.118.

2- إيمان رجب،" كيف يمكن فهم سياسات قطر تجاه الثورات العربية ؟"، السياسة الدولية (فيفري 2012).

3- شراب، **مرجع سابق**، ص.169.

2. دور الإعلام القطري في الحراك في البحرين.

تميزت تغطية الإعلام القطري للحراك في البحرين بالحذر والتتبع الضعيف للأحداث فقد تعاملت قناة الجزيرة مع الحدث بنوع خاص من التغطية التي خصت بها القرار الخليجي بإرسال قوات عسكرية إلى البحرين وتجاهل كلي لما يحدث داخل المدن والقرى البحرينية وتناول الوقائع من خلال الموقف الرسمي لدول مجلس التعاون الخليجي والذي كان موجها ضد إيران وبالتالي اعتبار ما يحدث في البحرين مجرد فتنة طائفية وليست حراكا شعبيا، وعموما كانت تغطية قناة الجزيرة للحراك البحريني باهتة باستثناء أخبار متقطعة يتم بثها للحفاظ على الحد الأدنى من الحياد، حيث وبعكس التغطية الإعلامية لثورات كل من تونس وليبيا ومصر واليمن لم يتم إعداد برامج تحليلية ولا مناقشات وذلك بالرغم من وجود قتلى وجرحى في المواجهات بين النظام البحريني والمعارضة[1]، وبالرغم من استمرار المظاهرات في عدة مدن بحرينية إلا أن قناة الجزيرة لم تأتي على ذكرها إلا بأسلوب سردي لا تحليلي.

وقد أثرت هذه التغطية الضعيفة للحراك البحريني على مصداقية وشهرة قناة الجزيرة فبعد أن غطت بحماس الانتفاضات في تونس ومصر واليمن وليبيا، فرضت تعتيما إعلاميا فعليا على الاحتجاجات والقمع في البحرين، ومن هنا يبدو أن القناة خضعت لحسابات حساسية طرح القضايا الخليجية مما سلط الضوء على طبيعة العلاقة بين القناة وصانعي قرار السياسة الخارجية القطرية.[2]

تبين لنا من خلال دراسة الدور القطري في الحراك في البحرين أن قطر وضعت في مأزق فقدت من خلاله مصداقيتها كدولة محايدة وعلى علاقة جيدة مع الجميع ومدافعة عن الديمقراطية التي كانت تنادي بها من قبل وخاصة في ظل الثورات السابقة، وذلك لدعمها للحكومة البحرينية سياسيا وعسكريا واقتصاديا وإعلاميا مما هدم كل ما بنته في السابق، فالحالة البحرينية قد أظهرت الانتقائية في سياسة قطر الخارجية تجاه دعم الثورات العربية.

1- الرنتيسي، **مرجع سابق**، ص.119.

2- شراب، **مرجع سابق**، ص.168.

المطلب الثالث : الحراك في سوريا

1. السياسة الخارجية القطرية تجاه الحراك في سوريا

بدء الحراك في سوريا في 15 مارس 2011 على شكل مظاهرات واحتجاجات واسعة النطاق أدت إلى إجراء تعديلات على الدستور ورفع حالة الطوارئ السارية منذ 48 سنة، وقد تطورت هذه الاحتجاجات إلى مشادات بين المعارضة والنظام أوقعت أكثر من ثمانية آلاف قتيل وهذا ما أدى إلى تحرك المجتمع الدولي ومطالبة الرئيس بشار الأسد بالتنحي عن السلطة.[1]

في بداية الحراك كانت قطر تطمح للنجاح في التوسط لإجراء إصلاح سياسي بين النظام والمعارضة وذلك للعلاقة الوطيدة التي كانت تجمعها مع النظام السوري، لكن الرئيس السوري بشار الأسد رفض العرض القطري في الوقت الذي تصاعدت فيه الأحداث مما أدى إلى التحول في الموقف القطري الذي ظهر من خلال قطع العلاقات الدبلوماسية مع النظام السوري بسحب السفير القطري من سوريا. ومن ثم استغلال رئاستها للجامعة العربية لتجميد عضوية سوريا في الجامعة، ومحاولتها استصدار قرار دولي بفرض حظر جوي للطيران على سوريا (مثلما حدث في ليبيا) لكنها فشلت بسبب الفيتو الروسي الصيني بمجلس الأمن كما سحبت قطر جميع أموالها المستثمرة لدى النظام السوري، وقدمت في المقابل الأموال والأسلحة للمعارضة بالإضافة للدعم السياسي.[2]

وقد ركزت قطر على تحركها في إطار الجامعة العربية باستصدار بيان بتاريخ 16 اكتوبر 2011، أهم بنوده :

- وقف كافة أعمال العنف من أي مصدر كان لحماية المواطنين السوريين.
- الإفراج على المعتقلين بسبب الأحداث الراهنة.
- إخلاء المدن والاحياء السكنية من جميع المظاهر المسلحة.
- فتح المجال أمام منظمات جامعة الدول العربية المعنية ووسائل الإعلام العربية والدولية للتنقل بحرية في جميع أنحاء سوريا للإطلاع على حقيقة الأوضاع ورصد ما يدور من أحداث

1- مساعيد، **مرجع سابق**، ص.44.

2- شراب، **مرجع سابق**، ص. 164.

لكن الحكومة السورية لم تلتزم ببنود البيان مما أدى لتشكيل المبادرة العربية برؤية قطرية والتي تكونت بشبه إجماع عربي للممارسة الكثير من الضغط على النظام السوري، تمثل في البداية بتجميد عضوية سوريا كما ذكرنا سابقا وذلك من خلال تعليق مشاركة الوفود السورية الرسمية في اجتماعات مجلس الجامعة العربية، وجميع المنظمات والأجهزة التابعة لها، ومن فرض عقوبات اقتصادية.[1]

كما واصلت قطر مساعيها لإسقاط النظام السوري من خلال دعم حركة الإخوان المسلمين الذين يمثلون المكون الأساسي للمجلس الوطني السوري المعارض، والذين تربطهم علاقات مع قطر تعود إلى سنوات قبل الحراك، وقد حرصت قطر على تأييد موقفها السياسي بالدعم المادي للجماعات المسلحة بالمال والسلاح حيث انفقت ما يقارب 3 مليار دولار على دعم المعارضة في سوريا على مدى الثلاث سنوات الأخيرة وهو يفوق بكثير دعم الدول الأخرى، كما كانت هناك دعوات من أمير قطر لتدخل عسكري عربي في سوريا بهدف وقف أعمال العنف والقتل في سوريا. كما تعتبر الدوحة العاصمة العربية الرئيسة المخصصة للقاءات أحزاب المعارضة السورية.[2]

يتضح من خلال الدور السياسي القطري في سوريا أن قطر سخرت كل وسائلها الدبلوماسية والمالية والعسكرية والإعلامية لافتكاك الدور المحوري خلال الأزمة السورية مستغلة غياب القوى الإقليمية كما ورد في جريدة الأمريكية فايننشال تايمز في مقال جاء بعنوان : " قطر أنفقت مليارات الدولارات في العامين الماضيين لتمويل الانتفاضة السورية "، تورد فيه أن قطر أنفقت نحو ثلاثة مليارات دولار في العامين الماضيين لدعم الانتفاضة في سوريا، ما يفوق ما قدمته أي حكومة أخرى. وأضافت الجريدة أن الدعم القطري للثورة في سوريا يطغى على الدعم الغربي، لكنه لا يمثل إلا جزءًا ضئيلًا للغاية من الاستثمارات الدولية لقطر، واضعة هذا الدعم في سياق استثمار قطر لأموالها في الحرب السورية، ليكون لها الموقع المؤثر في أي حل مستقبلي طالما أن تمويلها يذهب إلى جماعات إسلامية متشددة تملك جانبًا واسعًا من الميدان السوري.

1- الرنتيسي، **مرجع سابق**، ص. 127.

2- مركز الخليج العربي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، "تقرير معلومات : قطر من واقع وثائق ويكيلكس، السعودية" 2014.

وقد أردفت فايننشال تايمز بقولها إن قطر الدولة الصغيرة ذات الشهية الكبيرة، هي أكبر مانح للمساعدات إلى المعارضة السياسية السورية، إذ تسخى في تقديماتها للمنشقين، والتي تبلغ وفقًا لبعض التقديرات خمسين ألف دولار في العام لكل منشق وأسرته. ولهذا، يقول مقربون من الحكومة القطرية إن إجمالي الانفاق على الازمة السورية بلغ ثلاثة مليارات دولار، بينما تؤكد مصادر في المعارضة المسلحة ومصادر دبلوماسية غربية أن قيمة المساعدات القطرية بلغت نحو مليار دولار. وهنا دليل على التشجيع القطري للمعارضة في سوريا من خلال الدعم المالي والإغراءات التي تقدمها للمنشقين وأسرهم.

كما تنقل الصحيفة عن معهد أبحاث السلام في ستوكهولم، الذي يتابع امداد السلاح إلى المعارضة السورية قوله إن قطر هي أكبر مصدر لإرسال السلاح إلى سوريا، وقد مولت أكثر من 70 شحنة جوية للسلاح إلى تركيا منذ أفريل 2012 حتى مارس 2015، وذلك دليل على دعمها للمعارضة وحرصها على إسقاط النظام السوري الذي لم يعد يمثل مكسبا بالنسبة لها ولجارتها السعودية كذلك، بغرض كسر أذرع النفوذ الإيراني في المنطقة، وبالتالي استكمال مخطط وصول الإسلام السياسي حليفها للسلطة في سوريا وتقوية نفوذها بذلك ونفوذ حلفائها من العالم الغربي (الولايات المتحدة الأمريكية) هذا من الناحية السياسية أما من الناحية الاقتصادية فتمثل في توسيع الاستثمار من خلال قطاع الطاقة السوري وكذلك من خلال مشروع أنبوب الغاز الطبيعي القطري الذي تنوي قطر تمريره عبر السعودية ومنها إلى سوريا وتركيا وصولا إلى أوربا ولن تتمكن من ذلك إلا في حال تغيير النظام السوري.[1]

2. دور الإعلام القطري في الحراك في سوريا

في بداية الحراك كانت التغطية الإعلامية القطرية للأحداث محتشمة نوعا ما وتتميز بالحذر خاصة في الشهر الأول، وذلك تماشيا مع السياسة القطرية التي كانت تطمح للوساطة بين النظام السوري والمعارضة لكن مع رفض النظام بدأ يزداد تدريجيا اهتمام قناة الجزيرة إضافة إلى الصحف القطرية باحتجاجات في سوريا، وفتحت شاشاتها وصفحاتها على مصرعيها أمام قيادات

1- جواد بخشي،" دور قطر في التطورات السورية، دراسة ثلاثية : المال والإعلام والتدخل العسكري"، **مختارات إيرانية**، ع. 143، (أفريل 2012)، ص. 76.

المعارضة، وبدأت الجزيرة في تغطية الحدث تغطية مفصلة، فأصبح الخبر السوري يتصدر أخبارها وتغطياتها، وأفردت للحراك السوري مساحات واسعة من التحليل والنقاش، وتزامن ذلك مع وصول الحِراك ذروته بعد تصاعد منحنى التظاهر والذي اتجه تدريجيا نحو التسلح لمواجهة بطش النظام في التعامل مع المتظاهرين، وبالتالي ارتفع معدل القمع لها من قبل النظام [1].في حين أدت تغطية قناة الجزيرة لأحداث الثورة السورية ووقوفها إلى جانبها إلى اضطرابات داخلية ناتجة عن انتقادات من بعض صحفييها توجت بعدد من الاستقالات لمجموعة من المراسلين والمذيعين وعلى رأسهم مدير مكتبها في بيروت غسان بن جدو ومذيعتها السورية لونا الشبل التي انحازت للنظام السوري وعملت معه بعد استقالتها. وهنا يبرز تناقض واضح في موقف صحفيي الجزيرة على خلفية الحراك السوري ، في الوقت الذي كانوا من نفس المنبر لصناعة الأخبار عن الثورات في تونس واليمن ومصر وليبيا.[2]

مما سبق يتضح أن قطر واصلت على نفس المنوال في محاولتها لاكتساب دور من خلال الحراك في سوريا وقد ظهر ذلك من خلال مساعيها للوساطة بين النظام والمعارضة في بداية الحراك، ومن ثم جاءت من خلال قيادتها للجهود العربية ضمن جامعة الدول العربية لحل الأزمة السورية والتي كانت تدعم فيها المعارضة سياسيا وماليا وإعلاميا ضد النظام. كما عملت على تعزيز نفوذها داخل سوريا من خلال الدعم السياسي والمالي للجماعات الإسلامية في المعارضة السورية وذلك لاكتساب حليف في المنطقة في حال وصول هذه الجماعات للسلطة وبالتالي تقوية نفوذها السياسي في سوريا، والاستفادة من قطاع الطاقة والمشاريع الاستثمارية في سوريا اقتصاديا.

1 -Mehdi Lazar ," Qatar : quelle stratégie régionale ? De l'influence à la puissance", op-cit.p 52.

2- شراب، **مرجع سابق**، ص. 163.

الفصل الثالث:

تقييم دور الإعلام في السياسة الخارجية القطرية.

تمهيد :

استطاعت وسائل الإعلام القطرية وخاصة قناة الجزيرة أن تأخذ دورا مهما في الأحداث والمتغيرات الإقليمية الحاصلة والتي تمثلت في ثورات الحراك العربي وكذا القضية الفلسطينية وعدة قضايا إقليمية أخرى، متخذة بذلك دور الجناح الإعلامي للسياسة الخارجية القطرية، فتبنت قناة الجزيرة دور الناطق الرسمي باسم السياسة الخارجية القطرية وساهمت في التعريف بها وفي تلميع صورتها في المحافل الدولية، كما قامت بتبرير مواقفها في أحيان كثيرة، وقد نجحت في ذلك وفي العديد من المواقف، ولكن كانت هناك مواقف أخرى تسببت فيها القناة الإخبارية في مشاكل دبلوماسية كثيرة لقطر تمثلت في أزمات مع الدول التي اهتمت بها السياسة الخارجية القطرية مثل دول الحراك، وامتد تأثيرها حتى إلى العلاقات القطرية الخليجية.

المبحث الاول : مساهمة الإعلام في نجاح السياسة الخارجية القطرية.

المطلب الأول : التكامل السياسي- الإعلامي القطري.

يمكن من خلال دراسة الإعلام في قطر ومدى ارتباطه بالأجندة السياسة القطرية، أن نرصد بعض الفوارق بين الإعلام المحلي والخارجي، حيث نجد هناك اختلافا واضحا في التغطية بين قناة قطر المحلية والجزيرة بالعربية والجزيرة الإنجليزية، نجد مثلا أن قناة قطر المحلية بثها الموجه لسكان قطر يحتوي على رسائل تمجيد وتهليل للعائلة الحاكمة، ويغيب عنها شعار الرأي والرأي الآخر، ويحظر عليها مناقشة قضايا المجتمع القطري بنوع من النقد، أي نسخة كربونية كباقي القنوات الحكومية العربية، بينما بث الجزيرة العربية الموجه بالمقام الأول للمواطن العربي تغلب عليه العاطفة. وتستخدم القناة العاطفة أو ما يطلق عليه الاستعارة لتجنيد الرأي العام العربي وفق أجندة سياسية بحتة، في حين الجزيرة الانجليزية والتي هي موجهة بالأساس للرأي العام الغربي، تستخدم المعلومة والتنوع في أخبارها دون التركيز على حدث بعينه. وما يميز العمل بين القناتين، أن القناة العربية تعتمد على تصوير الأحداث بقالب عاطفي بما يتناسب ورغبات الجمهور العربي، بينما القناة الإنجليزية تعتمد على النموذج الأمريكي في الأعلام، حيث خسارة الهدوء خسارة الموضوعية[1].

وقد أحدثت قناة الجزيرة منذ تأسيسها ثورة في نظام الإعلام الإقليمي وغيرت هيكلته وأنظمته وموازين القوى التي تتحكم به، حيث تمكنت منذ بداية انطلاقتها من استقطاب العديد من النخب الاعلامية والفكرية والثقافية واستطاعت في فترة وجيزة من أن تستقطب اهتمام الرأي العام العربي والإقليمي، فأصبحت الجزيرة مصدر الخبر تؤثر في الأحداث وتوجهها لدرجة أنها أصبحت زائر يومي للمواطن العربي، فكانت بذلك أقوى بوابة تعريفية بدولة قطر، وجعلت اسمها معروفا في كثير من بلدان العالم،[2] كما أشار السيد محمد الوافي في محاضرة ألقاها في معهد الدراسات السياسية في باريس والتي أشاد فيها بقناة الجزيرة واعتبرها هدية للدولة القطرية وذلك لتمكنها من

1- أبو الرب، **دور...مرجع سابق**، ص.50.

2- مفيد الزيدي، **قناة الجزيرة كسر المحرمات في الفضاء الإعلامي العربي**،(بيروت، دار الطليعة، 2003)، ص.33.

إزالة الهيمنة السعودية واللبنانية على الإعلام العربي وبالتالي خدمة السياسة القطرية من خلال تقوية موقفها في الساحة الإقليمية وإضفاء الشرعية عليها،[1] كما أثبتت العديد من الحالات الدراسية أن الدبلوماسية القطرية كانت فاعلة أكثر في حضور قناة الجزيرة، وبإمكان الأخيرة دعم الدبلوماسية القطرية سواء في تأكيدها والثناء عليها في عمليات الوساطة التي كانت تقوم بها، أو في إخفائها بتجاهل بعض المواقف القطرية والتعتيم عليها وتسليط الضوء على أحداث أخرى، ويظهر هذا الدعم من خلال تغطيتها بقوة لعدة مناسبات عالمية، مثل :الحرب على أفغانستان، والعراق، وتغطيتها للعدوان الإسرائيلي على لبنان عام 2006، وعلى غزة عامي 2008-2009 وعام 2012، وكذلك تغطيتها لأخبار تنظيم القاعدة، وزعيمها أسامة بن لادن، بحيث أصبحت الجزيرة الشاشة الأولى لبث خطبه، التي كان يوجهها للغرب وتحمل التهديد والوعيد، بالإضافة لتغطيتها الكثير من المؤتمرات والمناسبات الدولية، كما أنها تناولت الوضع الداخلي لكثير من البلدان العربية، وخاصة من هم على غير وفاق مع السياسة الخارجية لدولة قطر، مثل :السعودية ومصر وتونس والسلطة الفلسطينية والأردن، وأخيرا التغطية محل الجدل في الشارع العربي، ألا وهي تغطية أحداث الحراكات الشعبية العربية أو ما يطلق عليه ب(ثورات الربيع العربي).[2]

حققت الجزيرة نجاحا عبر وضع مقاييس ومعايير جديدة للتقارير الاخبارية التي تبثها القناة، والتي كانت تختلف بشكل مطلق عما كان معروفا في الدول العربية حتى ذلك الحين، وكانت وما زالت السلطات الحكومية العربية تسيطر على قنوات التلفزيون الرسمية، واعتاد مشاهدوها على تلقي أخبار تركز على الفعاليات والاحداث الرسمية والبث الحي لمراسم الاستقبال الرسمي وتقارير مملة عن لقاءات بين الرؤساء، نتيجة لذلك تحولت الجزيرة إلى قناة إخبارية رائدة بالعالم العربي خلال وقت قصير من انطلاقتها. فمن الواضح أنها حظيت بشعبية على وجه التحديد، لأنها ناقشت علنا مواضيع حساسة، وتناولت القضايا المثيرة للجدل، نادرا ما حاولت القنوات الأخرى في المنطقة مناقشتها مناقشة مفتوحة، وقد غرست ما يمكن وصفها بثقافة المساءلة لكبار الشخصيات وصناع القرار[3].

---

1 - أبو الرب، **دور.. مرجع سابق**، ص.130.

2- عارف عبد الله، **مرجع سابق**، ص.68.

3- الزيدي، **مرجع سابق**، ص.30.

تميزت قناة الجزيرة باهتمامها الكبير بنقاط الخلاف بين الدول العربية، فلا تكاد تظهر بوادر أي خلاف بين دولتين عربيتين، حتى تنفرد الجزيرة بتغطية إعلامية كبيرة لهذا الخلاف، وتنتقى نوعية من الضيوف من طرفي الخلاف، تتميز بتطرفها في الموقف، وعلى الهواء مباشرة تزداد نيران ذلك الخلاف، حتى يتحول إلى معركة إعلامية تبث على الهواء مباشرة، لتزيد من حدة ذلك الخلاف، حتى يتحول إلى خصومة، وكأن الهدف ليس مجرد متابعة الحدث، بل المشاركة في صنعه، باختيار نوعية الضيوف من طرفي الخلاف، لترسيخ العداء بين الدول العربية.

ومن الضروري التأكيد على أن من عوامل تأثير الجزيرة وتمريريها للسياسة الخارجية القطرية، هو إقدامها على التحول من مجرد قناة إلى شبكة إعلامية متنوعة؛ فقامت بتأسيس قنوات متخصصة في مجالات بعينها محل اهتمام للشارع العربي، مثل :افتتاح قنوات رياضية على مستوى متقدم من التقنية، استطاعت شراء تغطيات حصرية بمنطقة الشرق الأوسط لأغلب الدوريات والبطولات الرياضية العالمية .كما أن التنوع امتد لقنوات الجزيرة المباشر، التي وفرت لها مساحة على الجزيرة الإخبارية، للاهتمام بالبرامج الحوارية، ووفرت للجزيرة ميزة التغطية المستمرة للأحداث، وهذا كان ذا مردود إيجابي[1]، خاصة في ظل انتفاضات الحِراك العربي، بل أنها بدت أكثر تخصصا عندما افتتحت قنوات إخبارية خاصة بدول بعينها، مثل :قناة الجزيرة مصر مباشر، إلا أنه يعد افتتاح قناة الجزيرة باللغة الإنجليزية، القرار الأصوب بالنسبة للقناة، مما وفر لها شهرة عالمية وضعتها في منافسة حقيقية، مع أكبر الشبكات الدولية الإعلامية الإخبارية، من أمثال B.B.C و C.N.N، واستطاعت الجزيرة الفصل في نوعية التغطية بين الجزيرة باللغة العربية والجزيرة باللغة الإنجليزية، بحيث أنه لكل منها سياستها الموجهة لجمهورها المتابع لها، كما تم افتتاح قناة الجزيرة الوثائقية التي تهتم بنوعية الأفلام الوثائقية، سواء كانت تعالج ظواهر طبيعية، أو أحداثا سياسية، أو ظاهرة اجتماعية، وكذلك قناة الجزيرة للأطفال[2].

في غياب الإرادة السياسية والتعددية السياسية في العالم العربي، بدت الجزيرة بمثابة صوت المعارضة العربية والمقاومة، حيث وفرت صوتا ومنصة رفيعة المستوى أمام المعارضة بمختلف

1 – Cristian Chesnot, Georges Malbrunotm :Qatar… Les secret du coffre–fort, Michel Lafon, France. 2013

2– عارف عبد الله، **مرجع سابق**، ص.6.

أطيافها في الدول العربية وخاصة حركات الإسلام السياسي، في الاستحواذ على نسبة كبيرة من الجمهور العربي في مختلف مناطق تواجده عبر أنحاء العالم، فالمواطن العربي سعى لمشاهدة الجزيرة بسبب أسلوبها التثويري في برامج الاستضافة الحوارية التي تبثها على الهواء مباشرة، والتي تثير خلافات حول قضايا تتصدر اهتمامات المجتمع العربي وتمس أعصابه بشكل مباشر، هي التي حطمت كل القواعد المكتوبة عن البرامج التفاعلية في العالم العربي، عبر تقديمها آراء ومواقف متناقضة ونقاشات عاصفة في قضايا حساسة للغاية، مثل:الصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية ومشاريع التسوية وتقدم الإسلام السياسي في الحياة السياسية، وقضايا حقوق الإنسان والديمقراطية والبطالة والفقر. وبزغ فجر الجزيرة في وقت كان المواطن العربي، لا يعرف غير الإعلام الرسمي الذي يحظر عليه نقد البلدان العربية لبعضها البعض، إلا في حالات نادرة في إطار التنافس وحالات الخلاف. وكان الإعلام في غالبه ملكا للدول، لا يتحدث إلا في الإثراء على صاحب الجلالة والفخامة، مما أفقده مصداقيته، بالتالي انطلاق الجزيرة بحلة جديدة ليس متعودا عليها المواطن العربي بنطاق واسع من الحرية، وتخطيها كافة الحدود في التغطية الخبرية، أعطاها زخما وشعبية مضاعفة، وخاصة بعدما بدأت باللعب على الوتر العاطفي للشعوب، بتناول محاور محل اهتمام وشغف المواطن العربي.[1]

كما أن الجزيرة اتخذت أسلوبا جديدا وبإمكانيات ضخمة، أهلتها لتلعب دورا مؤثرا، ولنعترف أنها هي من أحدثت قفزة نوعية في الإعلام العربي، بل ثورة حقيقية في الإعلام العربي، وقادت تغييرا حادا في شكل ومضمون برامج المتابعة الاخبارية التي يجري بثها للجماهير العربية، وفي ظل هذا الانفتاح الإعلامي من قبل الجزيرة، لم يتسن للمشاهد العربي الاكتراث بتجاهل الجزيرة للشأن الداخلي القطري.

إلا أن الأدلة المستقاة من التحليل النصي لخطاب الجزيرة السياسي، تشير إلى أن التماثل بين القناة وغالبية الجماهير العربية، لا يؤشر إلى خطاب غني بالمضمون وتحريري، بل يؤشر التماثل إلى استراتيجية بلاغية واسعة الاستخدام، تتيح لقناة الجزيرة أن تخفف في نهاية المطاف من جذرية المشاهدين، وتؤطرها نحو أيديولوجية سياسية سلمية ملائمة للمصالح والسياسة القطرية. وفي

1- الزيدي، **مرجع سابق**، ص.31.

متابعة لخريطة البرامج الرئيسة في قناة الجزيرة، نجدها في معظمها تنظر وتقدم الدعم والمساندة للسياسة الخارجية القطرية وحلفائها في الإسلام السياسي، وخاصة جماعة الإخوان المسلمين. وتقوم الجزيرة بالانتقائية في عرض الأخبار، فقد تقدم على اقتباس خبر وترك أخر بما يتوافق وسياستها التحريرية الموجهة[1].

المطلب الثاني: مساهمة الإعلام في السياسة القطرية من خلال تغطية القضية الفلسطينية.

نظرا لأهمية القضية الفلسطينية بالنسبة للعرب والمسلمين، سعت قطر كباقي دول المنطقة الطامحة لأدوار إقليمية ودولية أن يكون لها دور فعال في مسارات القضية الفلسطينية، ولكن لعدم تمكنها من منافسة القوى الإقليمية كالسعودية ومصر بشكل فاعل خاصة على صعيد التفاوض دفعها للاعتماد على ذرعها الإعلامي المتمثل في قناة الجزيرة، وكانت قناة الجزيرة حاضرة في مقدمة العلاقات الفلسطينية القطرية، سواء كان ذلك من خلال تسليط الضوء على السياسة العدوانية الإسرائيلية، أو المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، أو الشأن الفلسطيني الداخلي. سواء كان ذلك عبر تقاريرها الإخبارية، أو برامجها الحوارية التي تغطي الأحداث على الساحة الفلسطينية[2]، وكان ذلك واضحا منذ البدايات الأولى لقناة الجزيرة، فمع اندلاع انتفاضة الأقصى على أنقاض اتفاقية أوسلو في آواخر 2000 قامت بتغطية شاملة ومعمقة ومباشرة لكل جوانب الانتفاضة مما ساهم في تغطية القصور في الجانب الدبلوماسي الذي كان ضعيفا أنذاك بالمقارنة مع القدرات السعودية والقدرات المصرية[3]، كما ركزت لاحقا التغطية على الوضع الداخلي في فلسطين في محاولة منها لكسب الرأي العام الفلسطيني والتأثير عليه، فقامت بتغطية مؤتمر أنابوليس سنة 2007 بكل حيثياته وعلاقته بالحصار على قطاع غزة، وكان ذلك طبعا بما يخدم حركة حماس باعتبارها حليفا

1- أبو الرب، **دور ..، مرجع سابق**، ص.120.

2- حاتم قنديل، **السياسة الخارجية القطرية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي في ظل حكم الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني**. رسالة ماجستير غير منشورة .(القاهرة: معهد البحوث. قسم الدراسات السياسية، 2011)، ص. 78.

3- الرنتيسي، **مرجع سابق**، ص .141.

للقيادة السياسية القطرية، كما قامت بتغطية أزمة انقطاع الكهرباء سنة 2008 وما شكلته من تهديد للحياة العامة في القطاع، هذا بالإضافة إلى تغطية أزمة معبر رفح والتي كان واضحا من خلالها استهداف القناة لمصر ومحاولة تقزيم دورها في القضية الفلسطينية وهذا ما سيعود لاحقا لصالح الدور القطري المتنامي في المنطقة[1]. وبذلك نالت القناة القطرية شعبية كبيرة على مستوى الساحة الفلسطينية مما ساهم في تلميع صورة السياسة الخارجية القطرية.

بعد انطلاق ثورات الحراك العربي انشغلت القناة بتغطيتها لأحداثه وشهدت القضية الفلسطينية تراجعا نسبيا في تغطية الجزيرة باستثناء بعض المحطات التي ركزت عليها في إطار برنامجها لدعم السياسة الخارجية القطرية، تمثلت في الحملة التي شنتها القناة في مساء 23 جانفي 2011 لكشف وثائق عن تنازلات كانت السلطة الفلسطينية تعرض تقديمها لإسرائيل، وعلى مدى أربعة أيام متوالية ضخت الجزيرة عبر ساعات كثيرة وفي برامج مختلفة معلومات ومقابلات عن هذا الموضوع مع تخصيص البرنامج الرئيسي كله في الأيام الأربعة للموضوع، ولكن في ذلك الوقت اندلعت الثورة في مصر مما وجه أنظار واهتمام القناة لها على حساب الشأن الفلسطيني حيث قامت الجزيرة بوضع الأوراق على موقع خاص على الانترنت وركزت التغطية على الثورة المصرية.[2]

وبالرغم من الاهتمام بثورات الحراك ظلت القضية الفلسطينية محل اهتمام الإعلام القطري وخاصة قناة الجزيرة فكانت حاضرة في الأحداث المهمة كزيارة الأمير الوالد الشيخ حمد إلى غزة، والحرب على غزة في 2012 وذلك في إطارها مساعيها لخدمة السياسة الخارجية القطرية.[3]

المطلب الثالث : مساهمة الإعلام في السياسة القطرية من خلال تغطية الحراك العربي.

لعبت قناة الجزيرة دورًا رياديًا ومحوريًا في تغطية أحداث الّثورات العربية، فخصصت على شاشتها مساحاتٍ واسعة لتغطية الّثورة في تونس ومن ثم في مصر، حتى أّنها خصصت قناة للبث

1- أبو الرب، **دور ..**، **مرجع سابق**، ص. 127.

2- عارف الحجاوي، **مرجع سابق**، ص.2.

3- الرنتيسي، **مرجع سابق**، ص.143.

من مصر مباشرًة لحظة بلحظة اسمتها" الجزيرة مباشر مصر"، ثم بعدها في ليبيا واليمن وآخرها في سوريا، وكانت الجزيرة كالأم الشرعية للثورات العربية، احتضنتها منذ ولادتها وجاهدت لإسماع صوتها للعالم أجمع، ولم يثنها عن ذلك إيقاف بّثها على قمر النايل سات والتشويش على بثها، كما لم يردعها إغلاق مكاتبها ومنع مراسليها من العمل[1].

البداية كانت في تونس– أولى الثورات العربية –حيث كانت القناة ممنوعة من العمل لسنوات طويلة، ولكن مع اشتداد المظاهرات عطلت القناة كل برامجها الاعتيادية وبدأت في بث موجة إخبارية مفتوحة حول الثورة التونسية، وبدأت في استقبال الأخبار والصور القادمة من تونس عبر الإنترنت وبثها، وظهر أن الناس في تونس يتابعون قناة الجزيرة بقوة وذلك لغياب الإعلام الرسمي الصادق، فيما رفع الثوار التونسيون شعارات تمتدح الجزيرة ودورها، فقد كان لها السبق وحددت موقفها سريعا وانحازت إلى مطالب المحتجين وذلك تماشيا مع الموقف القطري الذي وقف مع المعارضة ضد النظام.

وحول تغطية الجزيرة لأحداث الثورة التونسية يقول الإعلامي الفلسطيني عارف حجاوي مدير البرامج في قناة الجزيرة :

" **كانت الجزيرة لتونس في ثورتها مرآة رأى الناس فيها أنفسهم، وكانت أقرب وسيلة إعلامية لعقول وقلوب الثائرين** " **وذلك في إشارة منه لمدى تأثير قناة الجزيرة في الشعب التونسي والثورة التونسية.**"

وأضاف قائلا :

"**على أن الجزيرة لا تبني وعيًا عميقًا وثقافة سياسية متينة، وتكتفي بأن تجعل الجمهور يؤمن بما يجول في خاطره، وهي تشاطره أفكاره أكثر مما تبث إليه أفكارًا جديدة** "

موضحا سبب توجه المشاهد إلى قناة الجزيرة واختياره لها من بين باقي القنوات خاصة في ظروف المزامنة لثورات الحراك.[2]

1- عارف عبد الله، **مرجع سابق**، ص.94.

2- الحجاوي، **مرجع سابق**، ص.8.

وبعد الثورة التونسية، ما هي إلا أيام قليلة لتشتعل الثورة المصرية، ووجدت الجزيرة نفسها أمام تحد جديد على مدار الخمسة أعوام التي سبقت اندلاع الثورة شهدت تغطية القناة للشأن المصري تطورًا كبيرًا، وكان لمصر حصة الأسد في التغطية الإخبارية للقناة، ولاقت هذه التغطية استياء وانتقاد النظام المصري والإعلام المصري. مع اندلاع أحداث ثورة 25 يناير واحتدام المظاهرات عتَمت الحكومة المصرية على كل المحطات التلفزية، وقطعت بث الجزيرة على القمر الصناعي نايل سات الذي كان المصريون بواسطته يتابعون القناة، فقامت الجزيرة بوضع بثها على محطات صديقة حرصا منها على استكمال دورها خاصة وأن الحدث يتعلق بالثورة في مصر، وواصلت القناة تغطيتها وزادت من حدتها حيث تحول بثها إلى بث مفتوح ينقل الصور والأخبار الآتية من مصر ومن ميدان التحرير خصوصًا، ووقفت القناة مرة أخرى إلى جانب الثورة والثوار، وبات هذا الالتزام واضحًا وجليًا في طبيعة التغطية التي قامت بها القناة لهذا الحدث الهام، وطبعا كان ذلك استكمالا وتدعيما لموقف السياسة الخارجية القطرية.[1]

رغم أن الجزيرة خسرت مكتبها في القاهرة، وخسرت بثها على قمر نايل سات، وخسرت مراسليها في مصر بسجن بعضهم ومنع الباقين من العمل، إلا أنها أرسلت أشخاصًا من الدوحة للعمل كمراسلين للقناة بالسر، حيث كانت القناة موجودة في ميدان التحرير باستمرار وصورة الميدان الحية لم تنقطع عن شاشتها، وظّلت القناة ملتزمة بما التزم به شباب الثورة المصرية من عدم السماح للانتماء الحزبي أو الأيديولوجي بالظهور رغم الروح الإسلامية العامة في بثها، وظّلت الجزيرة تبث وكأنها تمثل هؤلاء الشباب الثائرين في محاولة منها لكسب الرأي العام المصري والتأثير فيه مما يؤثر إيجابا ويدعم الرصيد السياسي القطري في مصر ويوسع نفوذه. [2]

وفي ليبيا استمرت الجزيرة على المنوال في تغطيتها للثورات، مستفيدة من النجاح الباهر الذي حققته في تغطية ثورتي تونس ومصر، حيث بدأت منذ اليوم الأول للثورة الليبية بتغطية أحداثها، حتى أنها اتهمت من قبل النظام الليبي بأنها قناة" الفتنة "وأنها تنفذ أجندة قطر التابعة أصلا للأجندة الغربية في تفتيت الأمة العربية، وهناك اتخذت الجزيرة موقفها بأن تكون مع الثورة

1- عارف عبد الله، **مرجع سابق**، ص.94.

2- محمد أحمد النابلسي،" دور الإعلام في دعم الثورة المصرية وثورات الفيسبوك"، موقع المركز العربي للدراسات المستقبلية، في : http://www.mostakbaliat.com/archives/6093 (22-03-2016).

وضد النظام، وقامت ببث الكثير من الأخبار والصور ما أسمته " مجازر "كتائب القذافي وقصفها للمدنيين في بنغازي وغيرها من المدن الليبية، واستمرت تغطيتها بنفس الحرارة لحين سقوط

نظام القذافي بسقوط العاصمة طرابلس ولاحقًا بمقتله، متبعة بذلك نفس مسار السياسة الخارجية القطرية كما ركزت في تغطيتها على الجهود والمساعي التي قامت بها الدولة القطرية خلال الحراك في ليبيا خاصة على مستوى الجامعة العربية وكذلك تغطية التدخل العسكري القطري في ليبيا تحت لواء حلف الناتو، وذلك بغرض إبراز الدور الكبير الذي لعبته قطر كلاعب فاعل في هذه الأزمة.[1]

ونفس المسار اتبعته قناة الجزيرة في تغطيتها لأحداث الثورة اليمنية، ولو أنها كانت تشتد حينًا وتفتر حينًا آخر، وذلك نتيجة اشتداد أو فتور أحداث الثورة نفسها وطول المدة التي استغرقتها، حيث حازت تغطية القناة على إعجاب الشعب اليمني وأحيانًا هتافه وتقديره، وذلك لإبراز الدور القطري في المنطقة خاصة في ظل المنافسة المشحونة بين قطر وجارتها السعودية، مما دفعها للوقوف إلى جانب الثوار ضد النظام وذلك لكسب الرأي العام اليمني لصالح قطر.[2]

ثم جاءت الثورة في سوريا، ومع اشتداد المظاهرات واشتداد القتل ونزيف الدماء بدأت القناة في تغطية الحدث تغطية مفصلة، فأصبح الخبر السوري يتصدر أخبار وتغطيات القناة، وأفردت للثورة السورية مساحات واسعة من التحليل والنقاش، وشيئًا فشيئًا بات من الواضح وقوفها إلى جانب الثورة السورية، وهو ما جلب عليها انتقادات عديدة أيضًا من مؤيدي النظام السوري، وتم التشويش على بثها أكثر من مرة. وبدأ الشعب السوري يهتف للجزيرة ويمجد دورها وتغطيتها لأحداث ثورته، وطبعا كان ذلك في سعيها لإبراز الدور القطري خاصة وأن الأزمة السورية تدخلت فيها العديد من القوى الإقليمية والدولية.[3]

يتضح مما سبق أن هذا هو أسلوب قطر في العهد الجديد الذي دشنه حمد بن جاسم بعد انقلابه على والده، حيث أوضح الأمير أنه ليس بحاجة إلى قوة عسكرية، لأن الإعلام القطري أو

1- الحجاوي، **مرجع سابق**، ص.7.

2- **المكان نفسه.**

3- جواد بخشي،" دور قطر في التطورات السورية، دراسة ثلاثية : المال والإعلام والتدخل العسكري"، **مختارات إيرانية**، ع. 143، (أفريل 2012)، ص. 76.

بالأحرى "قناة الجزيرة" ستكون هي القوات المسلحة القطرية، وقد اتضح كيف تم التوظيف الذكي للإعلام من طرف دولة قطر مما جعله قوة فعالة مكّنتها من لعب أدوار أكبر بكثير من حجمها الطبيعي، وحققت عبرها أهدافا إستراتيجية لم تكن لتقدر على تحقيقها بالسياسة والدبلوماسية لتصبح قطر ومن خلال الجزيرة قوة إقليمية ولاعب أساسي إلى جانب الدول الكبرى. وقد تمكنت قطر من خلال مقدرتها على الجمع بين المتناقضات أن تبقى فاعلة ومسيطرة، وذلك من خلال تحالفها وتعاونها مع الولايات المتحدة وإسرائيل، وفي المقابل إعطاء الفرصة للمعارضين العرب على غرار القرضاوي لإعطاء الخطب والدفاع على الأمة على منبر الجزيرة، وبالتالي توجيه الاهتمام العربي بعيدا عن السياسة القطرية والتغطية على علاقتها بأمريكا وإسرائيل.

وقد كانت إستراتيجية الجزيرة للسيطرة على الفضاء الإعلامي العربي تعتمد على التنوع في عرض القضايا، وهذا التنوع يضمن استمراريتها من ناحية ومن ناحية أخرى يغطي على سياسات قطر الاقتصادية ومشاريعها السياسية، وهذا ما يفسر اختلاف خطابها بين قناتها الناطقة بالعربية والثانية الناطقة بالإنجليزية، خاصة في تعاطيها مع الشأن الأمريكي"

المبحث الثاني : عرقلة الإعلام للسياسة الخارجية القطرية

المطلب الأول : العلاقة المتوترة لقناة الجزيرة مع الدول العربية .

اختزل الإعلام القطري في قناة واحدة حسب ما درسنا سابقا، حيث كانت قناة الجزيرة العنوان للإعلام القطري والنائب عليه، حتى أن وسائل الإعلام الأخرى بما فيها الصحف تسير في نفس منحى قناة الجزيرة (شبكة الجزيرة) من حيث التوجه والغاية ولا تخرج ولا تحيد عن الهدف الثابت وهو دعم السياسة القطرية سواء داخليا أو خارجيا، مع الحرص على العمل على المستوى الخارجي بتركيز أكبر بالنسبة لشبكة الجزيرة بالمقارنة مع الوسائل الإعلامية القطرية الأخرى. وقد واجهت الجزيرة الكثير من الانتقادات من الحادة من العديد الدول، التي اتهمتها بالتحريض ضدها تارة، وبتأييد الحركات الانفصالية والمعارضة والانحياز للحركات الإسلامية تارة أخرى، ووصلت لحد اتهامها بالتطبيع مع إسرائيل، وكانت معظم هذه الانتقادات من طرف الدول والأنظمة العربية وعلى رأسها، السعودية ومصر والكويت والبحرين وتونس والمغرب والأردن والعراق وليبيا والسلطة الفلسطينية والجزائر.[1]

صارت الجزيرة بذلك أكثر قناة تلفزيونية عربية إثارة للخلافات والجدل وذلك بسبب تقديمها البرامج الساخنة في القضايا العربية السياسية والاجتماعية والاقتصادية الحساسة، وهي القضايا التي لا يجرؤ الإعلام العربي الرسمي طرحها أو حتى مجرد التفكير فيها لحساسيتها الشديدة، مثل البحث في معضلة الديمقراطية وحقوق الإنسان وحرية التعبير والاعلام، والتداول على السلطة، وحتى البحث في الخلافات التاريخية التي ظلت لعقود بمثابة محرمات في هذه الدول، ناهيك عن الانتقادات اللاذعة لأداء الحكومات والزعامات العربية، [2] وهذا ما أدى إلى إثارة حفيظة هذه الدول التي رأت في هذه السياسة الإعلامية لقناة الجزيرة وبرامجها الحوارية وتغطياتها الإخبارية، خطرا يهدد استقرارها وربما وجودها، فهي كانت تنعم بمواطن يسمع ولا يعلم وينفذ ولا يناقش،

1- بوشيخ، **مرجع سابق**، ص.38.

2- طارق آل شيخان الشمري، **الجزيرة قناة أم حزب أم دولة دور قناة الجزيرة الإعلامي والشعبي والسياسي في العالم العربي والإسلامي والغربي**،(القاهرة، دار الكتاب الحديث،2007)، ص.55.

وكانت هي فقط من تستحوذ على الفضاء الإعلامي، تبث فيه ما تريد وتحشو عقول الناس بما يتوافق معها وليس بما يظهر الحقائق ويشخص الواقع كما هو،[1] فواجهت القناة نتيجة ذلك ردَات فعل رسمية عربية تمثلت في انتقادات وجهت للقناة بالإضافة لاتخاذ مجموعة اجراءات عملية ضدها، تمثلت في غلق مكاتبها وكان ذلك في أكثر من دولة، كما منعت من العمل في هذه الدول لسنوات طويلة، ولوحق صحفيوها ومراسلوها معها والعاملون معها بالسجن وسحب تراخيص العمل، كما تم معاقبة القناة عن الطريق قطع بثها والتشويش المتعمد على ترددداتها الفضائية.

أدى ذلك أيضًا إلى نشوب أزمات دبلوماسية بين قطر" حاضنة الجزيرة "وأكثر من دولة عربية على خلفية تغطية الجزيرة لقضايا حساسة في تلك الدول، أو استضافة شخصيات معارضة وتيارات وأحزاب محظورة لدى تلك الأنظمة، وفي أحيان عديدة ساءت العلاقات القطرية العربية ووصلت إلى حد سحب السفراء من العاصمة القطرية الدوحة.[2] وبالتالي فقد كانت الجزيرة السبب في توتير العلاقات الخارجية القطرية أو تعميق هذا التوتر وأبرز الحالات لدينا تصعيد الخلاف بين قطر وشقيقتها الكبرى السعودية وكان ذلك نتيجة لانتقادات الصريحة الموجهة من البرامج الحوارية في القناة (خاصة برنامج الاتجاه المعاكس وبرنامج بلا حدود) للحكومة السعودية بسبب مواقفها من القضية الفلسطينية والتي وظفت في هذه البرامج بالضبابية وغير الداعمة للقضية، بالإضافة لقضايا حقوق الإنسان والديمقراطية وأمور مرتبطة بالأسرة الحاكمة وبعض الأمراء السعوديين، هذا النقد للسياسة السعودية من قبل القناة نتج عنه نقد أكثر حدة من قبل السعودية بأجهزتها المختلفة لقناة الجزيرة ولقطر مما أدى إلى تفجير الوضع وتوتر العلاقات بين الدولتين.[3]

أما بالنسبة لمصر قبل الثورة لم تخل العلاقة بينها وبين قناة الجزيرة من التوتر بسبب برامجها، وكان هذا التوتر في تصاعد بسبب تناول القناة للأوضاع الداخلية المصرية، والسياسات الخارجية والداخلية للنظام المصري، وقضايا الحريات والتعذيب في أقسام الشرطة المصرية، وقضية الأقباط، وقضية العلاقات المصرية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وقضية علاقتها مع إسرائيل، وقضية حصار قطاع غزة وإغلاق معبر رفح البري، وقضية دور مصر خلال العدوان الإسرائيلي

1- الزيدي، **مرجع سابق**، ص.35.

2- بوشيخ، **مرجع سابق**، ص.39.

3- عارف عبد الله، **مرجع سابق**، ص.90.

على قطاع غزة نهاية العام 2008، تغطية قناة الجزيرة لهذه الملفات المصرية الساخنة لم تعجب الحكومة المصرية التي رأت فيها استهدافًا لدور مصر القيادي القومي والإقليمي، ومحاولة للنيل من مكانة مصر السياسية والتاريخية، وذلك طبعا لصالح قطر وحلمها في امتلاك دور إقليمي والذي كانت تقف في طريقها لتحقيقه القوى الإقليمية كمصر.. وهو ما دفع الحكومة المصرية إلى إغلاق مكتب القناة في القاهرة ومنع عمل مراسليها أكثر من مرة. كما أيدت الصحافة المصرية الموقف الحكومي وشنت حملات نقد وتخوين عنيفة ضد الجزيرة واتهمتها بالعمالة للولايات المتحدة الأمريكية والإسرائيل، واتهمت مقدمي البرامج فيها بأنهم" مرتزقة وعملاء لأمريكا والصهيونية العالمية". وهذا ما أدى إلى زيادة التوتر والتصعيد في العلاقات القطرية المصرية وعرقلت السياسة الخارجية القطرية في المنطقة.[1]

بالنسبة لتونس كانت العلاقات بين قناة الجزيرة وتونس سيئة قبل الثورة، فالقناة لم تتمكن من افتتاح مكتب لها في تونس مطلقًا نتيجة الرفض المستمر للسلطات التونسية السماح لها بافتتاح مكتب لها في تونس، وكان ذلك نتيجة الاحتجاج المستمر لتونس على تغطية الجزيرة للشأن التونسي، ونتيجة لغضبها من تناول تونس في عدد من البرامج الحوارية، وما تقول عنه الحكومة التونسية من استهداف لتونس من خلال برامج القناة.

وصل الهجوم على الجزيرة إلى الرجل الأول في الدولة الرئيس التونسي السابق زين العابدين بن علي الذي شن هجومًا عنيفًا على القناة متهمًا إياها بالظلم والانحياز، فيما وصفت صحف تونسية رسمية الجزيرة بالقناة" اللقيطة القائمة على الغوغائية"، معتبرة هدف إنشاء القناة هو لتكون قناة عميلة تروج لقيم الغرب والصهيونية ولتقوض أسس الهوية العربية والإسلامية[2]. وهذا ما أثر سلبا على العلاقات القطرية التونسية ووضعها على المحك حتى جاءت الثورة التي غيرت طبيعة اهتمام القناة وتغطيتها للشأن التونسي وفرضت على القناة اهتمامًا خاصًا، فأفردت الجزيرة للثورة التونسية مساحات واسعة من أوقات بثها، ومع اشتداد الثورة تصاعدت التغطية وتركزت أكثر

1- قاسم، عبد الستار" :الحرب على الجزيرة"، موقع الجزيرة نت، في :
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/EF438772-6F0B-4457-8CB6-2333173DD81D (12-03-2016)

2- عبد الله، **مرجع سابق**، ص.85.

واستضافت القناة العديد من المحللين والمعارضين التونسيين وبدأ مراسلوها وصحفيوها يظهرون على الشاشة من تونس، وظلت التغطية موسعة حتى نجحت الثورة في إسقاط النظام بعد هرب الرئيس السابق زين العابدين بن علي من تونس، وبعد نجاح الثورة افتتحت القناة مكتباً لها في تونس. وقد أسهمت هذه التغطية والمتابعة لأحداث الحراك في تونس في زيادة شعبية قناة الجزيرة في أوساط الشعب التونسي.[1]

وبالنسبة للسلطة الفلسطينية فهي لم تشذ عن قاعدة العلاقة المتوترة بين الدول العربية والجزيرة، وذلك على الرغم من اتفاق مختلف الأطراف تقريبًا على الدور المؤثر والهام الذي لعبته القناة في تغطية الشأن الفلسطيني المتصل بالاحتلال الإسرائيلي، والدور الذي لعبته في فضح الاحتلال الإسرائيلي وممارساته على الأرض، ووقوفها إلى جانب القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني. إلا أن ذلك لم يشفع للقناة بعد تدخلها في الشأن الفلسطيني الداخلي ذلك التوتر قائم بالأساس من انزعاج السلطة الفلسطينية من تغطية القناة للشأن الفلسطيني الداخلي، حيث لا تمل السلطة الفلسطينية وأركانها من توجيه الاتهامات للجزيرة بعدم الحيادية وبمعاداة السلطة الفلسطينية ومشروعها السياسي.

وقد أغلقت السلطة الفلسطينية مكتب القناة في رام الله أكثر من مرة كانت في زمن الرئيس الراحل ياسر عرفات، فيما أبدى الرئيس الراحل عرفات في رسالة بعث بها إلى وزير الخارجية القطري استياءه من تغطية القناة واحتجاجه على أسلوب القناة في إجراء مقابلات مع الشيخ الشهيد أحمد ياسين الزعيم الروحي لحركة المقاومة الإسلامية" حماس ."

ولعل قضية سيطرة حركة حماس على قطاع غزة والانقسام الفلسطيني الداخلي كانت القشة التي قصمت ظهر البعير في العلاقة بين السلطة الفلسطينية والجزيرة. تتهم السلطة الفلسطينية القناة بالتحيز لحركة حماس وعدم الحيادية في تغطيتها لهذا الحدث وتداعياته التي لا زالت مستمرة منذ أكثر من خمس سنوات، ويشن رموز السلطة الفلسطينية والناطقين باسمها حملات نقد لاذعة باستمرار تجاه القناة، وظهرت خلال الفترة السابقة دعوات من قبل مسؤولي السلطة وحركة فتح

1- الحجاوي، **مرجع سابق**، ص.3,

ومناصريها لمقاطعة الجزيرة ناعتيها ب" قناة الفتنة"، فيما تعرض مكتب القناة في رام الله للاعتداء أكثر من مرة من قبل عناصر محسوبة على السلطة الفلسطينية[1].

زادت العلاقة سوءًا بعد تغطية القناة لملفات التفاوض الفلسطينية الإسرائيلية فيما عرف وقتها ب" كشف المستور"، حيث قامت بعرض المئات من وثائق المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، والتي جاء فيها تنازلات خطيرة من قبل المفاوض الفلسطيني في قضايا حساسة مثل القدس واللاجئين وغيرها، وقامت القناة بعرضها وتحليلها واستضافة الخبراء والسياسيين لتحليلها ومن ضمنهم ناطقون رسميون باسم السلطة ومسؤولين فيها[2]. وهذا ما أدى سقوط شعبية قناة الجزيرة في أوساط الفلسطينيين خاصة المؤيدين للسلطة الفلسطينية وبالتالي التأثير على السياسية الخارجية القطرية ونفوذها في القضية الفلسطينية بعدما كانت تسعى لكسب دور الفاعل المؤثر في القضية.

المطلب الثاني : التداعيات السلبية لتغطية الجزيرة لمظاهرات 30 جوان على السياسة الخارجية القطرية

لم تخل العلاقة بين مصر وقناة الجزيرة قبل الثورة من التوتر بسبب برامج القناة التي كانت تتناول وتسلط الضوء وتركز على الأوضاع الداخلية المصرية، والسياسات الخارجية والداخلية للنظام المصري، وقضايا الحريات والتعذيب في أقسام الشرطة المصرية، وقضية الأقباط، وقضية العلاقات المصرية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وقضية علاقتها مع إسرائيل، وقضية حصار قطاع غزة وإغلاق معبر رفح البري، وقضية دور مصر خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة نهاية العام 2008. تغطية الجزيرة لهذه الملفات المصرية الساخنة لم تعجب الحكومة المصرية التي رأت فيها استهدافًا لدور مصر القيادي القومي والإقليمي، ومحاولة للنيل من مكانة مصر السياسية والتاريخية، وهو ما دفع الحكومة المصرية إلى إغلاق مكتب القناة في القاهرة ومنع عمل

1- الزيدي، **مرجع سابق**، ص.80.

2- أبو الرب، **دور ..**، **مرجع سابق**، ص.125.

مراسليها أكثر من مرة .كما أيدت الصحافة المصرية الموقف الحكومي وشنت حملات نقد بأنهم" مرتزقة وعملاء لأمريكا والصهيونية العالمية"، وفي هذا الإطار علقت مجلة روز اليوسف قائلة" :**إن وزير خارجية قطر يريد أن يثبت لبعض المسؤولين الأمريكيين أنه يستطيع أن يحدث التغييرات التي يطلبونها من خلال قناة الجزيرة، وبدل من أن تكون القناة قناة إعلامية ووسيلة لخدمة أهداف الأمة فإنها تثبت في كل لحظة أنها طابور خامس لتفتيت الأمة من أجل أهداف أعدائها ولخدمة مصالح من يديرها**[1] "

وإذا كانت العلاقة بين الجزيرة ومصر قد قامت على التوتر الدائم، فإن هذا التوتر وصل حد الانفجار خلال ثورة 25 يناير، حيث وصلت تغطية القناة لأحداث الثورة اليومية الحد الأقصى، فعطلت الجزيرة كل برامجها وفتحت بثها بشكل مستمر ومتواصل لتغطية أحداث وتطورات الثورة، واستضافت العشرات من السياسيين والمعارضين المصريين، وفي وتخوين عنيفة للجزيرة، واتهمها بالعمالة للأمريكان والإسرائيليين واتهمت مقدمي البرامج فيها، في نفس الوقت استضافت الناطقين والمتحدثين باسم النظام المصري ولو بصورة أقل، فأثارت هذه التغطية المكثفة حفيظة النظام المصري الذي شعر أن الجزيرة تشارك الناس الثورة وتتفاعل معهم بل وتحضهم عليها أيضًا مما يشكل خطرًا على النظام الذي كان أصلا في وضع صعب. حتى أنها خصصت قناة للبث من مصر مباشرًة لحظة بلحظة اسمتها" الجزيرة مباشر مصر" ومع نجاح الثورة المصرية في إسقاط النظام المصري عبر إسقاط رأس النظام بتنحي الرئيس السابق حسني مبارك، استمرت تغطية القناة للشأن المصري وللتفاعلات الداخلية المصرية بعد نجاح الثورة، وإن كانت تغطية ليست بالحجم الذي كانت عليه التغطية خلال أحداث الثورة[2].

ومع مظاهرات اتخذت الجزيرة خطا واضحا وقويا ضد مظاهرات 30 جوان تبنت تغطية منحازة بنسبة كبيرة للرواية الإخوانية، حيث وصفت ما حدث بالانقلاب العسكري وهاجمته، بدون وضع الاعتبار ولا الإشارة للملايين التي خرجت من جموع الشعب المصري مطالبة بإنهاء حكم الرئيس مرسي، وأخذت تشكك بعدد المشاركين في المظاهرات، وسلطت الضوء على تجاوزات الأجهزة الأمنية وخاصة فض اعتصامي ميداني رابعة العدوية والنهضة في 14 أوت 2013، وبثت

1- شراب، **مرجع سابق**، ص.116.

2- عارف عبد الله، **مرجع سابق**، ص.93.

عددا من الأفلام الوثائقية التي تنظر لرؤية جماعة الإخوان المسلمين وحلفائها من المظاهرات، مما عرضها لسلسلة مضايقات، فتم وقف بث قناة الجزيرة مباشر من داخل مصر، واعتقل عدد من صحافييها بحجة تكديرهم للأمن العام، والتحريض على مصر، وفبركة مشاهد وصور عن أحداث مصر. وفي المقابل، فإن الإعلام المصري خاض ما أشبه بحرب إعلامية، فكل طرف حاول إقناع مشاهديه .وشن الإعلام المصري سواء أكان حكوميا أم خاصا، مرئيا وإذاعيا وصحفيا، هجوما قاسيا على قطر والجزيرة لدرجة أن البعض انحرف في تسميتها بأنها دولة عدو، وطالب بقطع العلاقات معها[1]. وهذا يعتبر دليل واضح لتوريط قناة الجزيرة للدولة القطرية مع مصر، نتيجة لذلك تم اتباع سياسة مصرية ثلاثية الأبعاد تجاه قطر، على مستوى العلاقات الثنائية، على مستوى التنسيق المصري الخليجي وعلى المستوى العربي.

فعلى مستوى العلاقات المصرية اتبعت الحكومة المصرية مسارين، مسار إعلامي تمثل في الهجوم المباشر على أفراد الأسرة الحاكمة، أما المسار الثاني فكان مسار دبلوماسي تجسد بإتباع سياسة الباب المواري مع الحسم، من خلال سحب السفير المصري من الدولة القطرية، تقييد دخول بعض القطريين إلى مصر، المطالبة بتسليم المطلوبين قضائيا من الإخوان وتجميد أية استثمارات قطرية جديدة في مصر. أما المستوى الثاني فكان التنسيق المصري الخليجي الذي هدفه محاصرة قطر داخل مجلس التعاون الخليجي بقيادة السعودية وبالاشتراك مع الإمارات والبحرين والكويت.

والمستوى الثالث العربي فقد تجسد من خلال الضغط لتفعيل المعاهدة العربية لمكافحة الإرهاب، مما أدى لتوقيع قطر للاتفاقية والالتزام بها.[2]

وقد وصلت عواقب هذه الحرب الإعلامية التي خاضتها الجزيرة، بالإضافة إلى مواقفها الأخرى إلى زعزعة العلاقات القطرية مع شقيقاتها الخليجية، ففي بداية مارس2013 ، أعلنت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين، بشكل مفاجئ، سحب سفرائها من

1- قاسم، عبد الستار" :الحرب على الجزيرة"، موقع الجزيرة نت، في : http://www.aljazeera.net/NR/exeres/EF438772-6F0B-4457-8CB6-2333173DD81D (12-03-2016)

2-عزمي خليفة، "السياسات الإقليمية تجاه السياسة الخارجية لقطر في الشرق الأوسط،"في **توجهات الدوحة: مستقبل السياسة الخارجية لقطر في الشرق الأوسط،** (القاهرة: المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، 2014)،ص.11.

دولة قطر. وأصدرت الدول الثلاث بيانًا مشتركًا قالت فيه إنها بذلت جهودًا كبيرة لحث قطر على تبنّي مسار نهج يكفل السير ضمن إطار سياسة موحدة لدول المجلس تقوم على الأسس الواردة في النظام الأساسي لمجلس التعاون وفي الاتفاقيات الموقعة بينها بما في ذلك الاتفاقية الأمنية، والالتزام بالمبادئ التي تكفل عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي من دول المجلس بشكل مباشر أو غير مباشر، وعدم دعم كل من يعمل على تهديد أمن واستقرار دول المجلس من منظمات أو أفراد سواء عن طريق العمل الأمني المباشر أو عن طريق محاولة التأثير السياسي وعدم دعم الإعلام المعادي[1].

وقد كانت الأزمة السياسية في مصر بمثابة القشّة التي قصمت ظهر البعير بالنسبة إلى العلاقة المتوترة بين قطر والدول الثلاث، بعدما حلت حكومة عدلي منصور، المدعومة سعوديًا وإماراتيًا وبحرينيًا، مكان حكومة الرئيس المعزول محمد مرسي المدعوم قطريًا. ولكن على الرغم من عزل الإخوان المسلمين من الحكم والحياة السياسية في مصر، باعتبارهم منظمة إرهابية من قبل الحكومة المصرية، إلا أن الأجهزة الإعلامية المملوكة قطريًا (أي قناة الجزيرة) لا تزال تدعم هذا التنظيم في تغطيتها لأحداث مصر، وهو ما قصدته الدول الثلاث عندما ذكرت جملة "عدم دعم الإعلام المعادي" في بيانها، وقامت السعودية بإبلاغ قناة الجزيرة القطرية بصدور أمر بإغلاق مكاتب القناة في المملكة وسحب ترخيصها، مما يعني منع مزاولة أي نشاط للقناة. وأشارت بعض المعلومات إلى أن هناك خطوات مشابهة ستتخذها كل من دولتي الإمارات والبحرين تجاه قناة الجزيرة. وقد جاء سحب الحكومة المصرية لسفيرها من الدوحة بعد يوم من سحب الدول الخليجية الثلاث سفراءها، مما يدل على محورية المسألة المصرية في هذا الخلاف الخليجي الخليجي بين قطر وشقيقاتها السعودية، الإمارات والبحرين.[2]

1- سحب سفراء السعودية والإمارات والبحرين من قطر، "موقع قناBBC ، http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2014/03/140305_gulfstates_qatar_envoys.sht (14-03-2016).

2- "قراءة مصرية في قرار سحب" السفراء الثلاثة "من قطر، "موقع قناة الجزيرة، http://www.aljazeera.net/mob/f6451603-4dff-4ca1-9c10-122741d17432/21791d6e-e255>a361-47a644cb3ffb (14-03-2016).

بعد سنة ونصف من التوتر بين قطر ومصر أتت المبادرة التي قادها العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز للصلح بين مصر وقطر، وظهرت بوادر إزالة التوتر بين الجانبين عندما أصدر الديوان الملكي السعودي بيانا، قال فيه إن قادة السعودية والإمارات وقطر والبحرين والكويت، أكدوا في اتفاق الرياض التكميلي، وقوفهم جميعا إلى جانب مصر، وتطلعهم إلى بدء مرحلة جديدة من الإجماع والتوافق بين الأشقاء. نتيجة لذلك تم إغلاق قناة "الجزيرة مباشرة مصر في ديسمبر 2014، وقد صاحب ذلك تحولا في تغطية قناة الجزيرة الفضائية لتطورات الشأن المصري، وهو الأمر الذي تجلى في خريطتها الإعلامية بعد المصالحة مباشرة، ولغتها في عرض الأخبار المصرية، والذي ظهر في توصيف القناة لـ "عبد الفتاح السيسي" في نشراتها الإخبارية بـ"الرئيس السيسي" بعد أن كان يتم وصفه عقب إزاحة الرئيس السابق "محمد مرسي" عن السلطة في جويلية 2013 بـ "قائد الانقلاب العسكري"، وعقب فوزه في الانتخابات الرئاسية لعام 2014 بـ" أول رئيس منتخب بعد الانقلاب"[1].

المطلب الثالث : التداعيات السلبية لتغطية الحراك في البحرين على السياسة الخارجية القطرية.

لم تنتهج قناة الجزيرة الإخبارية النهج الإعلامي الذي مارسته مع الحراكات العربية السابقة للحراك البحريني، فعند بدء التحركات الشعبية في البحرين تعاملت الجزيرة مع الحدث بسطحية وحذر، ففي الوقت الذي كان فيه ناشطون بحرينيون على فايسبوك ينشرون آلاف الصور للمجزرة التي تعرّض لها المتظاهرون في دوار اللؤلؤة، كانت الجزيرة تبثّ صوراً عن انتشار دبابات الجيش في شوارع المنامة الهادئة، وفيما كان مراسل نيويورك تايمز نيكولاس كريستوف يصف العنف الذي يتعرّض له المحتجّون، اكتفت القناة ببثّ صور للتحرّك التضامني مع الملك حمد بن عيسى آل خليفة،لا أثر والقتلى أو الرصاص. واكتفت الفضائية القطرية بصور قليلة للمتظاهرين مع بثّ

1- مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث،" مستقبل المصالحة القطرية المصرية، "، في https://www.palinfo.com/82576 (29-03-2016).

متكرّر لخطابات الناطقين باسم السلطة[1]. وفي المقابل تفاعلت مع القرار الخليجي بإرسال قوات عسكرية إلى مملكة البحرين، حيث عمدت قناة الجزيرة إلى نوع خاص من التغطية اتسم بالتجاهل الكلي لما يحدث داخل المدن والقرى البحرينية، وتناولت الوقائع من خلال الموقف الرسمي لدول مجلس التعاون، والذي سلك مسلكا تصعيديا ضد طهران، واعتبر التحرك الشعبي في البحرين، نوعا من "الفتنة المذهبية"، وذلك تماشيا مع السياسة الخارجية لقطر المتحفظة على أحداث البحرين، وكان هذا محل انتقاد من العديد من المؤسسات الإعلامية الدولية والمنظمات الحقوقية، وكذلك المعارضة البحرينية الشيعية، فبخلاف ما حدث في مصر وتونس من قبل والتي لمع فيها نجم الجزيرة كحاضنة للثورات وصوت الشعوب، ظهرت هنا قناة الجزيرة متجاهلة لقضية الشعب البحريني. فلما نأتي للمقارنة بين ثورتي تونس ومصر والحراك في البحرين، خلال كلتا الثورتين قطعت القناة كل برامجها لمواكبة الحدث على الهواء مباشرة، بينما كانت التغطية في البحرين باهتة وأداها ضعيف جدا، وتغطيتها لم تواكب فظاعة ما حدث في البحرين واتخذت في لهجتها الإعلامية منحىً يسهم في التعتيم على ما جرى[2]. وكانت نشراتها تورد الحدث البحريني في المرتبة الثالثة، أو حتى الرابعة، بعد ليبيا واليمن ومصر، وكانت عباراتها المستعمَلة في التقارير تتم عن (حيادية) لا تليق بفضائية كرست كلّ إمكانياتها لمتابعة بل لدفع الثورة المصرية، وقبلها التونسية. ففي الوقت الذي كانت تتحدث فيه بعض القنوات الفضائية مثل " BBC العربية " عن الهجوم العنيف لقوات الأمن البحرينية بقنابل الغاز ورصاص المطاطي على المعتصمين النيام في ساحة دوار اللؤلؤة وسقوط مئات من الضحايا والجرحى من بينهم أطفال، واعتداء على طواقم الأطباء والمسعفين، بالإضافة إلى أنباء عن عدد من المفقودين ووجود برادات للجثث لا يُسمح لأحد بالاقتراب منها، كانت تقارير الجزيرة تتحدث عن مواجهات جرَت فجر الخميس في دوار اللؤلؤة، وفض اعتصام من قبل أجهزة الأمن، وعن سقوط قتيلين في وقت تتحدث فيه كل المصادر الأخرى عن أعداد أكبر من الضحايا والجرحى. كما أنها لم تعرض صوراً تفضح فظاعة ما حدث في المنامة، مثل صوَر

1- ليال حداد،" الثورة العربيّة توقّفت على مشارف الخليج،" في: http://www.al-akhbar.com/node/4614 (13-04-2016)

2- ليلى الخطيب،" الجزيرة تتعامل بطريقة مريبة ومستهجَنَة مع المجازر في البحرين،" في: http://www.al-akhbar.com/node/4613 (13-04-2016).

الضحايا المقتولين بالرصاص المطاطي، وصوَر القصف الفعلي لدوّار اللؤلؤة بقنابل الغاز. ولم تستقبل القناة على هوائها أصواتاً من المعارضة البحرينية، ولم تفتح هواءها لإفادات شهود العيان التي أوردت قنوات أخرى شهاداتهم المروّعة. كذلك لم تذكر القناة العمر المديد لبعض الحكام في البحرين، وهو الأمر الذي تردّده دوماً الجزيرة في معرض حديثها عن حكام آخرين وهنا ظهر عنصر التفرقة بين شعب عربي ثائر وشعب عربي آخر يثور هو أيضاً من أجل الإصلاح أو التغيير في نظامه الحاكم. وهذا ما أدى إلى موجة انتقادات عارمة طالت الجزيرة،[1] ومن التبريرات التي جاء بها القائمين على القناة والإعلاميين فيها، أن القناة كانت تعاني من مشكلات سابقة في البحرين، وأن مكتبها هناك مغلق، ولا يحق لمراسليها العمل، وأن هناك صعوبة في التحايل على القانون أو القرار، والمفارقة هنا أن مكتب الجزيرة كان مغلقا أيضا في تونس، كما سحبت مصر اعتمادات مراسليها مع اندلاع ثورة 25 يناير، ومع ذلك ظلت تغطية القناة متميّزة في البلدين. وهناك من يبرر بأن الأمر مرتبط بكون البحرين من دول مجلس التعاون وهو أمر يحرج قطر، أو إن ملك البحرين على علاقة طيبة بأمير قطر، وهو أمر له تأثيره، أو إن في القناة تيارا إسلاميا سلفيا يخشى من أن يقود نجاح انتفاضة البحرين، فريقاً سياسياً ـ شيعياً إلى الحكم، أو إن هناك من يقرأ الأمر على أنه محاولة إيرانية لمد النفوذ إلى الدول الخليجية، والأسهل هو البدء بالبحرين[2]. ولكن ظلت كللها حجج واهية لم تقنع الرأي العام العالمي ولم تطفئ غضب الشعب البحريني المقموع والذي وصف القناة القطرية بالقناة المتواطئة وهذا ما أفقد القناة كل ما كسبته من شهرة وتميز خلال الثورات السابقة وقد أثر ذلك سلبا على السياسة الخارجية القطرية ودورها في هذه الفترة، فبعد موقفها الداعم للشعوب والثورات ضد الأنظمة الظالمة وجدت قطر نفسها في خانة الاتهام بالتواطؤ الخليجي ضد الشعب البحريني. بالإضافة لهذه الورطة كانت هناك تغطية الجزيرة الإنجليزية التي حرصت على التواجد في البحرين بعكس القناة الأم، والتي وسجلت فيلما وثائقيا حول الاحتجاجات بعنوان : " صرخة في الظلام " وقد تناول هذا الفيلم الأحداث التي جرت في

1- ابراهيم الأمين، " الجزيرة وانتفاضة البحرين: الصمت فعل الشيطان،" في:
http://www.al-akhbar.com/node/4628 (13-04-2016).

2- الياس مهدي،" اعلاميون في الجزيرة يعترفون بالعامل المذهبي في تغطية ثورة البحرين،" في:
http://www.al-akhbar.com/node/4612 (13-04-2016).

البحرين مظهرا استخدام القوة المفرطة من قبل الأجهزة الأمنية البحرينية ضد المتظاهرين البحرينيين الشيعية، وهو ما استخدمته المعارضة فيما بعد في معركتها الإعلامية والحقوقية ضد النظام، مما فجر حالة من الغضب والتوجس البحريني من طبيعة الدور القطري في البحرين. وأخذت العلاقة بين الدولتين تتصاعد حدة توترها، إلى أن وصلت لسحب سفير البحرين من قطر، إلى جانب سفراء السعودية والإمارات احتجاجا على سياسة قطر في المنطقة، واحتضانها بعض معارضي النظم الخليجية، ودعمها لجماعة الإخوان المسلمين[1]. وهنا ظهر فعلا التأثير السلبي للإعلام على السياسة الخارجية القطرية، حيث اعتمدت بشكل كبير عليه ولكنه في هذه الحالة لم يخدم أهدافها لا وبل أدخلها في متاهات كانت هي بغنى عنها مع شقيقاتها دول الخليج.

المطلب الرابع : تراجع النفوذ الإعلامي في قطر.

يتضح لنا أن قناة الجزيرة الاعلامية القطرية التي وصلت لقمة مجدها في الامبراطورية الاعلامية ثم بدأت تتهاوى لما فقدت مصداقيتها وحياديتها وكان ذلك لما بدأت بلعب دور جديد أفقدها مهنيتها ومصداقيتها الاعلامية، فقد بدأت قناة الجزيرة تنحوا منحى بموقفها من الأحداث الدامية التي شهدتها الساحة الفلسطينية والتي أدت للانقسام وفصل غزة عن الضفة الغربية، وهنا قامت القناة باختيار جهة المقاومة والانحياز إليها على حساب السلطة الفلسطينية مما كشف حقيقة وتوجهات قناة الجزيرة وذلك بانعدام حياديتها وانحيازها لجهة دون أخرى، بالإضافة لعلاقتها المشبوهة بالجانب الإسرائيلي فهي أولى القنوات العربية التي سمحت للإسرائيليين بالتحدث دون الخضوع للرقابة، وهو أمر غير معتاد في العالم العربي وظل مذيعوها ومقدم وبرامجها يستضيفون الصحافيين الصهاينة بوصفهم "زملاء"، كما تم استضافة المتحدث باسم جيش الاحتلال الصهيوني عدة مرات بوصفه الناطق الرسمي باسم جيش الدفاع الإسرائيلي، كي يقوم بالتعليق من زاوية الرأي الآخر على عمليات المقاومة الفلسطينية، أو ليشرح مواقف جيشه. وهذا ما أفقدها ثقة الكثيرين من

1- شراب، **مرجع سابق**، ص.130.

أبناء الشعب الفلسطيني.[1] بعدها جاءت بداية أحداث ثورات الحراك العربي التي عملت من خلالها قناة الجزيرة على تحريك وتوجيه هذه الثورات وأصبحت الناطق الإعلامي والموجه لها من تونس إلى مصر إلى ليبيا واليمن وسوريا، ولكن لما سارت هذه الثورات في غير المنحى المسطر لها وانكشفت أهداف القناة ومن ورائها القيادة السياسية القطرية وأغراضها من خلال دعم عدوان لحلف الناتو على ليبيا وإيجاد المبررات لتشريع هذا العدوان من الجامعه العربية ومن مفتي السلاطين انكشفت حقيقة الدور الذي تلعبه قناة الجزيرة في أحداث سوريا الدامية وتأجيجها لنيران الحرب على سوريا بالتحريض الإعلامي وبالحرب النفسية وبالخدع الاعلامية واصطفافها لجانب ضد الآخر بلا مهنية إعلامية وتزوير متعمد للحقائق، بدأت قناة الجزيرة بموقفها هذا تفقد مصداقيتها ووجودها كإمبراطورية إعلامية وأصبح نجمها يتهاوى بنتيجة مواقفها التي أصبحت المروج الإعلامي للسياسة الخارجية القطرية والتي لم تخدم أهدافها باتخاذها لهذه المواقف بل على العكس وضعتها في ورطة مع دول الحراك وحتى مع الدول الخليجية، وفي هذه المرحلة أصبحت قناة الجزيرة تعيش مرحلة التخبط بالأحداث التي جرت في مصر، وبسقوط حكم الإخوان في مصر ما عرضها لفقدان مصداقيتها في الشارع المصري والتعرض لمراسليها ومذيعها إلى حد وصلت المطالبة الشعبية المصرية بإغلاق مكاتب الجزيرة وقناة الجزيرة مباشر في مصر، هذه الأحداث جميعها وجعلت قناة الجزيرة تفقد من هيبتها ووجودها وحضورها كمؤسسه إعلامية وصلت لحد الامبراطورية التي أصبحت تتهاوى نتيجة انعدام حياديتها بعد أن تخلت عن فحوى شعارها " الرأي والرأي الآخر" وفقدت مصداقيتها،[2] بالإضافة إلى ذلك عاشت قناة الجزيرة حالة من التخبط الإداري والتحريري وذلك عقب استلام أمير قطر الجديد الشيخ تميم لدفة الحكم في البلاد، وجاءت في هذا الوقت عدة أحداث متسارعة تنبئ في إحداث تغييرات في الامبراطورية الاعلامية المتهاوية بما يعكس التغيرات السياسية الجديدة لدولة قطر، وذلك بعد الضربة الموجعة التي تلقتها قناة الجزيرة بالاستقالات الجماعية من مكتب المحطة في مصر بعد عزل الرئيس محمد مرسي بدعوى أن قناة الجزيرة قد فقدت مصداقيتها وتحولت برأي المصريين إلى عدو للشعب المصري بعد أن سبق لها وأن خسرت

1 – سيد محمد سلام،" الجزيرة تاريخ ملتبس وحاضر من الاتهامات المتبادلة"، بوابة الأهرام الاخبارية،" في : http://gate.ahram.org.eg/News/385568.aspx (26-03-2016).

2- عبد الغني سلامه، "الجزيرة وقطر .. تبادل الأدوار الخطير ،" في: www.taqadoumiya.net (14-04-2016)

شعبيتها وسط الشعب السوري والشعب الفلسطيني والشعب الليبي برأي غالبية الشعوب في هذه البلدان العربية، حيث بمواقفها من الأحداث وبرأي النخب المثقفة والاعلامية أن الجزيرة فقدت من حياديتها وبموقفها هذا قد خسرت غالبية الأمة العربية بإدارتها الاعلامية وتوجيهاتها وتوجيهها السهام لمفاصل الوحدة العربية ووحدة المجتمع العربي،[1] وهذا ما انعكس سلبا وأثر تأثير عميق في السياسة الخارجية القطرية مما دفعها للتركيز في المرحلة اللاحقة على القناة الانكليزية وذلك مقابل تهدئة اللعبة الاعلامية في الجزيرة العربية، وكذلك قد اتجهت القيادة السياسية لإحداث بعض التغييرات الجذرية ستحصل في الجزيرة الأم وان هناك رؤوسا ستقدم قربانا لهذه التغيرات وان هذه الرؤوس هي التي أدارت الجزيرة في المرحلة السابقة وكانت النتيجة ما آلت إليه الأوضاع في العالم العربي، وبحسب ما يذكر أن قناة الجزيرة تعد من ابرز الداعمين لحركة الإخوان المسلمين وان الجزيرة عملت على دعم حركات التغيير لصالح حكم الإخوان المسلمين وان ما تشهده بلدان الحراك العربي من تمرد على حكم الإخوان المسلمين يشكل بداية لانهيار للإمبراطورية الاعلامية التي أصبح المشاهد العربي يشكك في مصداقيتها وعدم حياديتها. [2] كما قامت قطر بفتح قناة إخبارية مقرها لندن هي العربي الجديد التي تربطها صلات بعزمي بشارة الذي يعمل مستشارا للشيخ تميم ويدير مؤسسة بحثية في قطر. ويدير خنفر المدير العام السابق للجزيرة النسخة العربية من موقع التجميع الإخباري الأميركي على الإنترنت هافنغتون بوست[3] .

بالإضافة إلى كل هذه الأزمات اضطرت شبكة الجزيرة لغلق ذراعها الامريكية " الجزيرة أمريكا " وقد صدر القرار في جانفي 2016 والذي يقتضي غلق القرار في أفريل 2016 بعد أقل من ثلاث سنوات من إطلاقها، وهو قرار رسمي لا رجعة فيه، وذلك راجع لموجة الانتقادات التي

1- عبدالله مفتاح ، غلق قناة الجزيرة مباشر مصر رسميا...، في : http://almesryoon.com/%D8%AF%D9%81%D8%AA%D8%B1-%D8%A3%D8%AD%D9%88%D8%A7%D9%84-%A7%D8%A9-B

2-عمرو عبد العاطي،" غلاق قناة الجزيرة مباشر مصر ضربة قاصمة لجماعة الإخوان المسلمين"، في: http://www.al-monitor.com/pulse/ar/originals/2015/01/al-jazeera-egypt-suspension.html (15-04-2016).

3- جريدة العرب،" قطر تدفع ثمنا سياسيا وماليا لقناة الجزيرة'، في: http://www.alarab.co.uk/m/?id=71818 (15-04-2016)

تواجه تغطية القناة كما أنها لم تحقق جماهيرية منذ انطلاقها، إذ يتراوح عدد المشاهدين في وقت الذروة بين 20 و40 ألف شخص وذلك راجع تاريخها في الشرق الاوسط حيث كانت القناة التي تبث تسجيلات فيديو لزعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن. ويقول بعض المحافظين انها لا تزال معادية للغرب. وبالرغم من الميزانية الضخمة التي رصدت لها والتي بلغت 2 مليار دولار وإطلاقها لشبكة رقمية باللغة الانكليزية في 2014 لاستقطاب المشاهدين الشباب الذين لا يشاهدون الاخبار على التلفزيون ولا يقرأون الصحف، إلا أنها لم تنجح في تحقيق هدفها باستقطاب المشاهد الأمريكي وتلميع صورة السياسة الخارجية القطرية [1]. وهذا دليل على فشل الذراع الإعلامي للجزيرة في أمريكا والمنطقة وبالتالي الفشل في العالم الغربي مما اثر سلبا على الساسة الخارجية القطرية في هذه المنطقة نظرا للصورة التي يحملها الغرب على الجزيرة وسمعة القناة الداعمة للإرهاب والتي انعكست على صورة السياسة الخارجية القطرية بالرغم من العلاقات الإستراتيجية بين الدولة القطرية والولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة والعالم الغربي بصفة عامة.

وقد أوضح المدير السابق لمكتب الجزيرة العربية في واشنطن حافظ ميرازي أن قرار إغلاق قناة "الجزيرة أميركا" لم يكن منفصلا عن السياسات والخيارات الدبلوماسية القطرية، قائلا :

"الجزيرة نفذت مهمتها... أن تجعل قطر اسما شهيرا مؤثرا في الساحة السياسية. في إحدى المراحل كانت أداة قوية للسياسة الخارجية لكن كل هذا انتهى الآن".

وأضاف الميرازي موضحا أن الانخفاض الحالي في أسعار النفط أعطى القيادة القطرية عذرا لوقف التبذير في الجزيرة التي فقدت مصداقيتها في أجزاء من العالم العربي". بقوله :

"حقبة الإنفاق ببذخ على الجزيرة انتهت".

---

1 – من توم فين، إغلاق قناة الجزيرة أمريكا يؤذن بنهج جديد لقطر، في:

http://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKCN0V60KD (15-04-2016).

وهذا يعتبر اعلانا عن تراجع قطر عن الاعتماد على قناة الجزيرة كأداة لسياستها الخارجية وذلك في إطار النهج الجديد الذي تسلكه السياسة الخارجية منذ تولي الشيخ تميم الحكم سنة 2013 والتي تقوم على سياسات أكثر تصالحية واهتماما بالداخل واعتماد دبلوماسية هادئة في إطار استكمال مساعيها للعب أدوار مؤثرة في الشرق الأوسط ولكن بآليات وأشكال أكثر تقليدية " للقوة الناعمة " مثل الاستثمار والتجارة[1].

يتضح مما سبق ان الإعلام صار سلاح ذ وحدين وهذا ما انطبق على قناة الجزيرة رائدة الإعلام القطري، والتي انشئت بهدف الدعاية للسياسة الخارجية القطرية وتلميع صورتها وتبرير توجهاتها، إلا أنها وقعت في مطبات فقدت من خلالها مصدقيتها ومهنيتها رغم الشعار الكبير الذي ترفعه "الرأي والرأي الآخر" وكان ذلك نتيجة لتورطها في حسابات السياسة الخارجية القطرية، مما أفقدها شعبيتها سواء في المحيط الإقليمي العالمي، مما أثر سلبا على صورة الدولة القطرية باعتبارها حاضنة الجزيرة وأثر على سياستها الخارجية في الوقت الذي كانت تعتبرها إحدى مرتكزاتها مما دفعها لتخفيف الاعتماد على هذه الاداة وربما التفكير في التخلي عنها مستقبلا..

1- جريدة العرب،" قطر تدفع ثمنا سياسيا وماليا لقناة الجزيرة"، في: http://www.alarab.co.uk/m/?id=71818 (15-04-2016)

الاستنتاجات

كانت الغاية من دراسة الموضوع والتعمق فيه، هي الكشف عن ذلك الترابط الكبير بين ما هو سياسي وإعلامي، وقد برز ذلك من خلال الدور المتعاظم لوسائل الإعلام والذي كان مصاحب للتطورات الكبيرة في مجال الإتصال والإعلام، حيث أصبحت تؤثر في الأحداث العالمية والرأي العام العالمي بشكل كبير خاصة في ظل هيمنة العولمة وإضعافها للحدود الوطنية، مما أكسب الإعلام صفة الدولية وأصبح الإعلام الدولي يمتلك جمهور عالمي ويوجه لرأي عام عالمي وبالتالي تحول دوره من أداة لمراقبة السلطة إلى أداة رئيسية لخدمة السلطة وأهدافها الخارجية في ظل المتغيرات الدولية.

من أهم ما تم رصده حول السياسة الخارجية القطرية يوضح أن مقومات ومرتكزات قطر قد تطورت خلال تفاعلها مع المتغيرات الإقليمية، فقد عمدت قطر إلى الاستثمار الذكي بتطوير الأداة الإعلامية واستخدامها إلى جانب الأداة المالية وكذا العسكرية في بعض الأحيان في إطار جماعي ما يعكس سعيها لحماية مصالحها من وراء هذا الدور وتحقيق أهدافها سياستها الخارجية. كما يلاحظ أنه يوجد تكامل في الأدوار القطرية على عدة مستويات سياسية، اقتصادية، إعلامية، مع التركيز على المستوى الإعلامي لتعويض الخلل الجغرافي والديمغرافي والعسكري الذي تعاني منه.

ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها :

- إدراك صانع القرار في قطر لأهمية الإعلام ودوره في العلاقات الدولية في ظل عصر العولمة وفي ظل المتغيرات الدولية الراهنة، جعله يهتم بوسائل الإعلام ويعطيها المكانة المرموقة في أجندته السياسة حيث جعلها الذراع الأيسر لسياسته الخارجية.
- الملاحظ من تتبع الإعلام القطري أن كل وسائل الإعلام القطرية تنازلت عن دورها الخارجي لشبكة الجزيرة والتي صارت تعتبر الناطق الرسمي لدولة قطر على المستوى الخارجي، والجناح الإعلامي لسياستها الخارجية، فكل وسائل الإعلام الأخرى تسير في فلك التوجه العام والخط التحريري لشبكة الجزيرة فيما يتعلق بالقضايا الخارجية، والتي لا تلقى اهتماما واسعا بالنسبة للإعلام القطري سواء أكان مرئيا أو مسموع أو مكتوب أو إلكتروني، فكلها (باستثناء الجزيرة) تصب اهتمامها في الشأن الداخلي، خاصة في دعم الأسرة الحاكمة كما تختص ببعض القضايا

الاقتصادية والاجتماعية كالتنمية، بينما تختص شبكة الجزيرة بالشأن الخارجي لدولة قطر وتنفيذ سياستها الخارجية.

– يعود فضل بروز قطر كفاعل نشط ومؤثر على المستوى الإقليمي والدولي إلى الدور الذي لعبته قناة الجزيرة الفضائية في العالم العربي، حيث كان إطلاقها من بين مشاريع قطر الأكثر تأثيرا على الإطلاق، فتفوقها الإعلامي منحها قوة وموقع في الفضاء العربي وذلك بتناولها كل المحرمات وكسرها للطابوهات في ظل إعلام عربي راكد تخلى عن كل الجوانب المهنية والأخلاقية والإعلامية، وجعل المواطن العربي أسير للجهل والحرمان المعلوماتي والثقافي، حتى جاءت الجزيرة فأكدت تواضع القنوات العربية .

– توظيف قطر الواسع للأداة الإعلامية في تفعيل سياستها الخارجية، إذ يمكن ملاحظة دور قناة الجزيرة في معالجة القضية الفلسطينية والذي ساهم في رفع الرصيد السياسي للسلطة القطرية في الساحة الفلسطينية وأكسبها دور الوسيط الفاعل فيها، بالإضافة إلى انخراط القناة بشكل كامل في تغطية أحداث الحراك العربي، وتركيزها في تغطيتها على التعبئة لصالح الحراك ودفعها حدود المعلومات إلى آفاق جديدة من خلال تقديم تغطية مباشرة للتطورات الرئيسية في المنطقة العربية، وقد عملت الجزيرة على استضافة جماعات المعارضة السياسية والدينية في البلدان العربية.

– وجود انسجام كبير بين الخطاب السياسي والخطاب الإعلامي من خلال التوافق الكلي بين ثنائية الخطاب، وذلك من خلال توزيع خطاب السلطة القطرية عبر شبكة الجزيرة إلى كل جماعة أو فاعل دولي ترى بأنه يحقق لها مصلحة ما، من خلال استغلال ثنائية الخطاب وثنائية اللغة في قنوات الجزيرة، التي تعزز من تأثير وفاعلية الخطاب السياسي القطري وتخدم أهدافه.

– على الرغم من المشاكل والانتقادات التي واجهتها قناة الجزيرة والقيادة السياسية القطرية، إلا أن الجزيرة ظلت دائما تسير بما يتوافق مع السياسة الخارجية القطرية، وكان ذلك منذ نشأتها حتى وقتنا الحاضر، وفي مختلف القضايا والملفات التي عملت عليها السياسة الخارجية القطرية فكانت تسوق لها وتلمع صورتها، كما كانت تبرر مواقفها في كثير من الأحيان خاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، ففي الوقت الذي كانت فيه القيادة القطرية تربط علاقات وروابط مع الولايات المتحدة وإسرائيل كانت قناة الجزيرة المنبر الإعلامي للقضية الفلسطينية ضد الاحتلال الإسرائيلي، فقامت بتحويل الرأي العام الفلسطيني والعربي وإلهائه عن اتجاهات السياسة الخارجية القطرية من جهة، واكسبت قطر شعبية ونفوذ في الساحة الفلسطينية.

– يتضح أن التوظيف الذكي للإعلام من طرف دولة قطر جعلها قوة فعالة مكنتها من لعب أدوار أكبر بكثير من حجمها الطبيعي، وحققت عبرها أهدافا إستراتيجية لم تكن لتقدر على تحقيقها بالسياسة والدبلوماسية، لتصبح قطر ومن خلال الجزيرة قوة إقليمية ولاعب أساسي إلى جانب الدول الكبرى. كما أن الإعلام قد أكسب قطر القدرة على الجمع بين المتناقضات وبالتالي أبقاها فاعلة ومسيطرة على جوانب توجهات سياستها الخارجية، وذلك من خلال تحالفها وتعاونها مع الولايات المتحدة وإسرائيل، والدفاع عن قضايا الأمة العربية والإسلام السياسي من خلال منبر قناة الجزيرة، وبالتالي اكتساب الشعبية في أوساط الرأي العام العربي والحفاظ على مصالح دولة قطر في نفس الوقت.

– يتضح أنه بالرغم من الشعبية التي اكتسبها قناة الجزيرة، لكن انخراطها في الشؤون السياسية القطرية وتورطها في حساباتها أفقدها صبغة الحياد الإعلامية، مما أثر على مصداقيتها كوسيلة إعلامية وعرضها للانتقاد والضغط من العديد من الأطراف وخاصة الدول العربية، بما فيها تلك التي شهدت حراك وحظيت باهتمام واسع من طرف القناة، لذلك كان من المفترض الحرص على التغطية الإعلامية المحايدة بتجنب التدخل في الشؤون الداخلية للدول وتغطية الاخبار والأحداث بكل مصداقية، وتطبيق قناة الجزيرة لشعارها " الرأي والرأي الآخر " بكل مصداقية وذلك بمعالجة المواضيع والقضايا عل ضوء الحقيقة واستضافة الضيوف في البرامج من طرفي الحدث واعتماد المناقشة المتوازنة.

– اختصاص تغطية الجزيرة الإعلامية بخدمة السياسة القطرية، أدى إلى تجاوزها لكل اعتبارات المصلحة العليا للدول التي تواجدت فيها من خلال تدخلها السافر في الشؤون الداخلية لهذه الدول، وقد تجسد ذلك في دعمها ومساندتها لقوى الإسلام السياسي (جماعة الإخوان المسلمين) للوصول إلى السلطة في دول الحراك العربي وفلسطين، وهذا ما أدى في الأخير لفقدان الشعبية التي اكتسبها القناة طيلة مشوارها بسبب انحيازها الفاضح لطرف من الأطراف والذي كان بمثابة رهان لكل من قناة الجزيرة ودولة قطر ولكنه خسر بتراجع نفوذ هذه قوى الإسلام السياسي في هذه الدول، مما عرض قناة الجزيرة للانتقاد والمشاكل كما أفقدها صفة المهنية وبالتالي أثر سلبا على صورة السياسة الخارجية القطرية التي كانت القناة تعمل للترويج لها ولتلميعها، التزام الاعتدال في الخطاب الإسلامي بما يتوافق مع الإحترافية الإعلامية وتجنب الدخول في حسابات التطرف الديني، وذلك خدمة لوحدة الأمة العربية.

– يلاحظ بعد كل المشاكل التي واجهت قناة الجزيرة وقطر بعد أحداث الحراك العربي توجه قطر لاتجاه جديد في سياستها الخارجية وقد جاء ذلك مع تولي الشيخ تميم بن حمد الحكم حيث تم اعتماد دبلوماسية هادئة بقصد إعادة التوازن لعلاقات قطر مع جوارها الإقليمي، وقد تضمن هذا التوجه الجديد في السياسة الخارجية التخفيف من حدة الخطاب الإعلامي، وكان ذلك بالتخلي التدريجي عن الاعتماد قناة الجزيرة كجناح إعلامي في السياسة الخارجية، وقد بدأ ذلك بالتخفيف من ميزانيتها الضخمة ثم الانتقال لغلق بضع القنوات التابعة لها على غرار الجزيرة مصر مباشر والجزيرة أمريكا، وفي المقابل تشجيع وسائل إعلامية أخرى و دعمها مثل عربي 21، والعربي الجديد، والعرب وهافنغتون بوست.

قائمـة المراجع

أولا: اللغة العربية

أ. الوثائق الرسمية:

1. دولة قطر، وزارة الإعلام القطرية،**الكتاب السنوي لقطر**،2000.

ب. الكتب

2. أبو الرب، محمد. **الجزيرة وقطر خطابات السياسة وسياسات الخطاب**، القدس، أبو غوش للنشر والتوزيع، ط.1، 2010.
3. آل شيخان الشمري، طارق.**الجزيرة قناة أم حزب أم دولة دور قناة الجزيرة الإعلامي والشعبي والسياسي في العالم العربي والإسلامي والغربي**، القاهرة، دار الكتاب الحديث،2007.
4. بن جاسم بن محمد الأحمد آل ثاني، فيصل. **إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات الإعلامية،بالتطبيق على قناة الجزيرة الفضائية** بيروت: دار المعرفة، ط.1، 2008.
5. بوشيخ، حسينة. **برامج الرأي في قناة الجزيرة الفضائية**،الجزائر: دار الوسام العربي،ط 1،2011
6. التائب، التائب. **ثورة الياسمين: الأسباب والسياقات والتحديات**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2012.
7. ج دافي، مات. **قوانين و أنظمة الإعلام في دول مجلس التعاون الخليجي**، ترجمة نوال الخليلي، الدوحة: مركز الدوحة لحرية الإعلام،2013.
8. خليفة، عزمي. **السياسات الإقليمية تجاه السياسة الخارجية لقطر في الشرق الأوسط في توجهات الدوحة:مستقبل السياسة الخارجية لقطر في الشرق الأوسط**، القاهرة: المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، ط.1، 2014.
9. الرنتيسي، محمود سمير.**السياسة الخارجية القطرية: تجاه بلدان الربيع العربي و القضية الفلسطينية 2011-2013**، الدوحة:مركز الجزيرة للدراسات، ط1 ،2014
10. الزيدي، مفيد. **قناة الجزيرة كسر المحرمات في الفضاء الإعلامي العربي**، بيروت، دار الطليعة، 2003.

11. سليم، محمد. **تحليل السياسة الخارجية**، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط2، 1998.
الشهابي، عمر وآخرون، **الثابت و المتحول 2014: الخليج بين الشقاق المجتمعي و ترابط المال والسلطة**، مركز الخليج لسياسات التنمية 2014 ص 235.

12. صليبا، جميل.**أساليب البحث العلمي**، بيروت: منشورات عويدات، ط 2، 1987.
عبيدات، محمد وآخرون. **منهجية البحث العلمي: القواعد والمراحل والتطبيقات**، عمان: دار وائل للنشر،ط.2، 1999.
13. مصباح، عامر. **منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2008.
14. ناي، جوزيف. **القوة الناعمة**، ترجمة محمد توفيق البجيرمي. الرياض: دار العبيكان، 2007
15. نجيب الريس، رياض. **الخليج العربي ورياح التغير**، لندن: رياض الريس للكتب و النشر، ط.1، 1990.
16. نواف، التميمي. **الدبلوماسية العامة وتكوين السمة الوطنية النظرية والتطبيق على نموذج قطر**، بيروت :مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم، ط.1، 2012.

ج. المجلات

17. أثير عبد الواحد،" دور السياسة الخارجية القطرية في ظل الأزمات العربية و الإقليمية،" دراسات دولية،ع. .43،(مارس 2010)، ص.118- 140.

18. بخشي، جواد. " دور قطر في التطورات السورية، دراسة ثلاثية: المال و الإعلام و التدخل العسكري"، مختارات إيرانية، ع. 143، (أفريل 2012)، ص. 76- 80.
19. رجب، إيمان." كيف يمكن فهم سياسات قطر تجاه الثورات العربية ؟"، السياسة الدولية (فيفري 2012).
20. شحاتة، دينا ومريم وحيد،" محركات التغيير في العالم العربي، "السياسة الدولية، م 31، ع 183 (أفريل 2011)، ص. 11- 20.
21. عبد الله، عبد الخالق." التنافس المقيد :السياسات السعودية والقطرية تجاه الربيع العربي" ، السياسة الدولية، م21، 594، (افريل 2013)، ص.1-5.
22. القطارنة، ياسر. " حالة خاصة:كيف تدير قطر تفاعلاتها الإقليمية؟"، السياسة الدولية، ع. 188 (أفريل 2012)، ص.4- 6.

23. كعصيص خلاص، خليدة. " الربيع العربي بين الثورة و الفوضى،" المستقبل العربي،ع .421 (مارس 2014)، ص.252- 255.
24. ماجد خضير،" مقومات السياسة الخارجية القطرية،" دراسات دولية، ع 29، (أفريل 2011)، ص 235-251.
25. مساعيد، فاطمة." مستقبل الدور الإقليمي القطري في ضوء الثورات العربية،بين التراجع والتمدد"، دفاتر السياسة والقانون، ع.11 (جوان 2014)، ص. 5-35.
26. المعهد الدبلوماسي القطري." ملامح السياسة الخارجية لدولة قطر " قواعد وأصول التنظيم الدبلوماسي والقنصلي وتطبيقاتها في دولة قطر، ع.2،(نوفمبر 2014)، ص. 14-16.

د. الرسائل الجامعية

27. أبو الرب، محمد أحمد محمد. **دور قناة الجزيرة في تشكيل العلاقات الدولية لدولة قطر**، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة بيرزيت: كلية الدراسات العليا 2008.
28. شراب، منذر أحمد زكي **السياسة الخارجية القطرية في ظل التحولات السياسية العربية 2003-2012**، رسالة ماجستير غير منشورة .جامعة الأزهر: كلية الآداب و العلوم الإنسانية، 2014.
29. عبد الله، محمد عارف. **دور قناة الجزيرة الفضائية في إحداث التغيير السياسي في الوطن العربي : الثورة المصرية نموذجا**، ماجستير غير منشورة. نابلس: كلية الدراسات العليا جامعة النجاح ،2012.
30. قنديل، حاتم. **السياسة الخارجية القطرية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي في ظل حكم الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني.** رسالة ماجستير غير منشورة . القاهرة: معهد البحوث .قسم الدراسات السياسية، 2011.
31. كزيز، صباح. **دور السياسة الخارجية لدولة قطر في الحراك العربي الراهن 2010-2014**، رسالة ماجستير غير منشورة.جامعة بسكرة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2014-2015.

هـ. المواقع الإلكترونية

32. السر، أحمد." الغاز يرسم صورة قطر السياسية" ، صحيفة السفير العربي في: http://studies.aljazeera.net/reports/2012/1 .

33. العيادي، خالد. "تنامي الدور القطري في المنطقة: الاسس والمرتكزات"، في: http://www.arabamericannews.com/Arabic/index.php?mod=article&cat=%D8%A

34. محمد البزاز:" التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية القطرية في عالم متحول " في: http://www.attarikh-alarabi.ma/Html/Adad44partie12.htm

35. جاسم ، حسين. ظاهرة الاستثمارات القطرية حول العالم . موقع مركز الخليج لسياسات التنمية، في : http://www.tasweernews.com/htmltmpl=component&

36. الدويلي، سطام:" فراغ الدبلوماسية العربية فتح مجال البروز القطري المؤثر"، في: www.elaph.com/Web/news/2011/11/695841.html

37. فجري، سفيان" كيف أصبح الإخوان الحليف الأول لقطر و الخصم الأكبر للسعودية والإمارات"،في : http://www.france24.com/ar/20130214-

38. الشياظمي، محمد."مسيرة تطور الإعلام القطري،" في : http://www.dc4mf.org/ar/content/7081 .

39. مؤسسة قطر،" الإعلام،" في: http://www.qf.org.qa/media-ar .

40. مركز الدوحة لحرية الإعلام،" رسالة المركز،" في : http://www.dc4mf.org/ar/content/122.

41. وكالة الأنباء القطرية،" عن قنا"، في : http://www.qna.org.qa/AboutQNA/Vision

42. الجزيرة نت،" من نحن"، في:

http://www.aljazeera.net/portal/pages/%D9%85%D9%86%D9%86%D8%AD%D9%86

43. وكالة الأنباء القطرية،" الصحف القطرية"، في : http://www.qna.org.qa/MediaWebSites/QatarNewspapers .

44. مركز الجزيرة للدراسات،" الرؤية والأهداف"، في: http://studies.aljazeera.net/ar/about/aboutstudies.

45. مركز الدوحة لحرية الإعلام،" الدوحة نيوز..نموذج الإعلام الإلكتروني في قطر"، في:

http://www.dc4mf.org/ar/content/3337

46. غيث، مي ." الدور القطري و مستقبل العلاقات مع حماس"، في :

http://www.albawabhnews.com/36821

47. إسماعيل، صفاء."قطر تدخلت في تونس بشكل سافر وفق أجندة انخرط فيها حكام النهضة حتى العظم"، جريدة تشرين ،20 ماي 2013، جريدة إلكترونية في:

http://tishreen.news.sy/tishreen/public/read/287815

48. وزير القوى العاملة،"العلاقات المصرية القطرية أخذت منحى جديدا متميزا بعد ثورة يناير"، وكالة أنباءONA ، في: http://onaeg.com/?p=604211 .

49. عبد الغني، مريم" المساعدات الخارجية لمصر ما بين 25 يناير و30 يونيو .. الاقتصاد في خدمة السياسة،" في:

.http://aswatmasriya.com/news/view.aspx?id=6cdb10e5-d73b-4e4d-b62e-731c81c2095e.

50. مجدي، سامي" الخارجية :سحب سفير مصر من قطر الموجود في القاهرة قرار سياسي وسيادي"، مصراوي؛ 05-03-2014،في :

http://www.masrawy.com/News/Egypt/Politics/2014/march/5/5844160.asp

51. السعيد، وليد." دور الإعلام في تحريك أو إخماد الثورات،"في:

http://www.al-waie.org/issues/special/article.php?id=1057_0_81_0_C

52. محمد، عبد الظاهر" الاستثمارات القطرية في ليبيا تقارب 10 مليارات دولار" في:

http://www.zawya.com/ar/story/zawya20111123

53. رضوان، بسام." محمية قطر.. الدور و الهدف.. الدور القطري في الأزمة اليمنية" في:

http://tishreen.news.sy/tishreen/public/read/288481

54. جريدة العرب،" قطر تدفع ثمنا سياسيا وماليا لقناة الجزيرة'، في:

http://www.alarab.co.uk/m/?id=71818

55. النابلسي، محمد أحمد" دور الإعلام في دعم الثورة المصرية وثورات الفيسبوك"، موقع المركز العربي للدراسات المستقبلية، في : http://www.mostakbaliat.com/archives/6093

56. قاسم، عبد الستار" :الحرب على الجزيرة"، موقع الجزيرة نت، في:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/EF438772-6F0B-4457-8CB6-2333173DD81D

57. سحب سفراء السعودية والإمارات والبحرين من قطر، "موقع قناة BBC ، في:

http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2014/03/140305_gulfstates_qatar_envoys.sht .

58. "قراءة مصرية في قرار سحب" السفراء الثلاثة "من قطر، "موقع قناة الجزيرة، في:

http://www.aljazeera.net/mob/f6451603-4dff-4ca1-9c10-122741d17432/21791d6e-e255>a361-47a644cb3ffb

59. مركز صناعة الفكر للدراسات و الأبحاث،" مستقبل المصالحة القطرية المصرية" في: https://www.palinfo.com/82576.

60. حداد، ليال" الثورة العربيّة توقّفت على مشارف الخليج،" في:
http://www.al-akhbar.com/node/4614

61. الخطيب، ليلى." الجزيرة تتعامل بطريقة مريبة ومستهجَنَة مع المجازر في البحرين،" في: http://www.al-akhbar.com/node/4613.

62. الأمين، ابراهيم." الجزيرة وانتفاضة البحرين: الصمت فعل الشيطان،" في: http://www.al-akhbar.com/node/4628.

63. مهدي، إلياس." اعلاميون في الجزيرة يعترفون بالعامل المذهبي في تغطية ثورة البحرين،" في: http://www.al-akhbar.com/node/4612

64. سلام، سيد محمد." الجزيرة تاريخ ملتبس وحاضر من الاتهامات المتبادلة"، بوابة الأهرام الاخبارية،" في : http://gate.ahram.org.eg/News/385568.aspx

65. سلامه، عبد الغني."الجزيرة وقطر .. تبادل الأدوار الخطير ،" في:

www.taqadoumiya.net

66. مفتاح، عبد الله غلق قناة الجزيرة مباشر مصر رسميا...، في :
http://almesryoon.com/%D8%AF%D9%81%D8%AA%D8%B1-%D8%A3%D8%AD%D9%88%D8%A7%D9%84-%A7%D8%A9-B

67. عبد العاطي، عمرو" غلاق قناة الجزيرة مباشر مصر ضربة قاصمة لجماعة الإخوان المسلمين"، في:

http://www.al-monitor.com/pulse/ar/originals/2015/01/al-jazeera-egypt-suspension.html .

68. فين، من توم. إغلاق قناة الجزيرة أمريكا يؤذن بنهج جديد لقطر، في :
http://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKCN0V60KD

69. أحمد البيومي، " قطر... نموذج للقوة الناعمة"، في :
http://www.al-watan.com/news.aspx?n=30D79726-D170-4A2D-831E-0A05392E9783&d=20140404

ثانيا: المراجع باللغات الأجنبية

I. livre

70. Chesnot , Cristian ;Georges Malbrunotm :Qatar… Les secret du coffre-fort, Michel Lafon, France. 2013.

71. LAZAR Mehdi," Qatar : quelle stratégie régionale ? De l'influence à la puissance",2013.

72. LAZAR Mehdi,"Qatar: une politique d'influence entre conjoncture favorable et fondamentaux géographiques". Paris :2012.

73. N. Rosenau, James, "Comparing Foreign Policies : Why, What, how", in: James Rosenau ,Comparing Foreign Policies: theories, finding, methods , New York: SAGE Publications, 1974.

II. Sites internet

74. Paul Salem, Huib de Zeeuw , "Qatari Foreign Policy: The Changing Dynamics of an Outsize Role ".Available at: http://carnegie-mec.org/2012/12/31/russia-and-west-need-to-rediscover-each-other-in-2013/fiay-.

75. LAZAR Mehdi, Qatar :" une politique d'influence entre conjoncture favorable et fondamentaux géographiques."

http://www.diploweb.com/Qatar-une-politique-d-influence.html.